كلية الآداب – الدراسات العليا

دائرة الجغرافيا – برنامج الماجستير

"أسباب وآثار عمالة الأطفال : رام الله والبيرة ، قبيا ومخيم الأمعري كدراسة مقارنة"

"Causes and Consequences of Child Labor : Ramallah and Al-Bireh , Qibya , and Al-Amari Refugee Camp as comparative Study"

إعداد

الآء أسعد عبد القادر 1165249

بإشراف

د. أحمد أبو حماد

" قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين "

2019 م

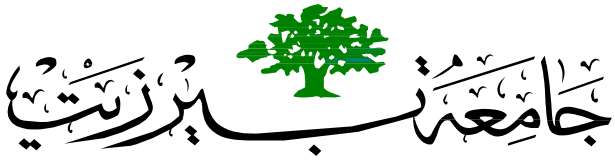

BIRZEIT UNIVERSITY

Date: 25-5-2019

Acknowledgement

I hereby want to sincerely thank all the professors who participated in managing and running the activities of the research project "Urban Transformation in the Southern Levant" from the departments of geography at Birzeit University and from the Department of Anthropology and Archeology at Bergen university/Norway. In addition, special thanks for the opportunities they gave me and another 11 students to get graduate scholarships, which enabled me to complete my M.A. degree and write my .final M.A. thesis

An extended and special thanks to the "The Norwegian Programme for Capacity Development in Higher Education and Research for Development" (NORHED) for the generous financial support of the many activities in the project; including upgrading and development of the Students' Laboratories in Geographical Technologies, the development of Geography Department library and the publishing of the scholars .dissertations

شكر وتقدير

التاريخ: 25-5-2019

اتقدم بالشكر والتقدير لجميع الاساتذة الذين أداروا وشاركوا في أنشطة مشروع ابحاث "التحول الحضري في جنوب بلاد الشام" من دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت/فلسطين، ودائرة علم الانسان والآثار في جامعة بيرغن/النرويج، وذلك لإعطائهم الفرصة لي ولأحد عشر طالبا وطالبة للحصول على منح دراسات عليا " ماجستير" والتي من خلالها اتممت دراستي في الماجستير وحضرت وكتبت رسالتي هذه.

كما اني اود ان اشكر ايضا "البرنامج النرويجي لتطوير التعليم العالي والأبحاث- NORHED لتمويلها السخي كل انشطة وفعاليات "مشروع التحول الحضري" المشار اليه من منح دراسات عليا وتطوير مختبرات التقنيات الجغرافية وتطوير مكتبة الجغرافيا وطباعة ونشر رسائل الماجستير.

أسباب وآثار عمالة الأطفال : رام الله والبيرة ، قبيا ومخيم الأمعري كدراسة مقارنة

Causes and Consequences of Child Labor : Ramallah and Al-Bireh , Qibya , and Al-Amari Refugee Camp as comparative Study

إعداد

الآء أسعد عبد القادر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/5/25

أعضاء لجنة النقاش

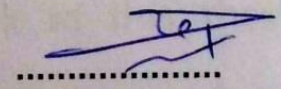

د. أحمد أبو حماد / رئيساً ومشرفاً

.....

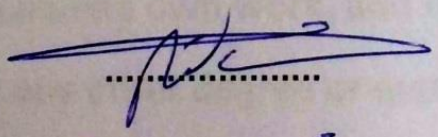

د. محمد كتانة / عضواً

.....

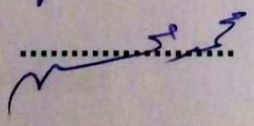

د. محمد محسن / عضواً

.....

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

أسباب وآثار عمالة الأطفال : رام الله والبيرة ، قبيا ومخيم الأمعري كدراسة مقارنة

Causes and Consequences of Child Labor : Ramallah and Al-Bireh , Qibya , and Al-Amari Refugee Camp as comparative Study

"أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو من نتائج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، إن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى".

Declaration

The work in this thesis, unless otherwise referenced, is researchers own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: الآء أسعد عبد القادر **Student name:**

التوقيع : **Signature:**

الإهداء:

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقني قطرة حب.... إلى من كلَت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة....
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان.... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء....

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى شموع البيت المنيرة.... إلى إخوتي وأخواتي

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتي الأفاضل

إلى من آنسني في دراستي... إلى صديقاتي

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الله تعالى الذي هداني وأرشدني لإنجاز هذا البحث

كما أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان إلى دكتوري الفاضل "أحمد أبو حماد" على كل ما قدمه لي من علم نافع وعطاء متميز وإرشاد مستمر وعلى ما بذله من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة

وأتقدم بالشكر الجزيل لمن شكلوا إضافة جميلة من أعضاء لجنة النقاش ولما قدماه لي من نصح وإرشاد الدكتور "محمد كتانه" والدكتور "محمد محسن"

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى والدي العزيزين اللذين قدما لي كل غالي ونفيس للوصول إلى ما أنا عليه الآن

ويسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي أي مساعدة في الحصول على بعض المعلومات التي تخدم الدراسة من قبل الجهات المعنية

والحمد لله رب العالمين أولاً وأخيرا

قائمة المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	ح
	قائمة المحتويات	خ
	فهرس الخرائط	ذ
	فهرس الأشكال البيانية	ر
	فهرس الجداول	ز
	فهرس الملاحق	ش
	الملخص باللغة العربية	ص
	الملخص باللغة الإنجليزية	ض
1	الفصل الأول: منهجية الدراسة ومنطقة الدراسة	1
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	3
4.1	فرضيات الدراسة	4
5.1	أهداف الدراسة	4
6.1	أهمية الدراسة	4
7.1	مبررات الدراسة	4
8.1	مناهج الدراسة	5
9.1	أدوات الدراسة	6
10.1	الحدود المكانية لمنطقة الدراسة	7
11.1	الجوانب الطبيعية	7
	الموقع الجغرافي	7
	الموقع الفلكي	8

12.1	الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة	10
2	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والخلفية النظرية	23
1.2	الدراسات السابقة	24
2.2	الخلفية النظرية	33
1.2.2	المقدمة	33
2.2.2	مصطلحات الدراسة	33
3.2.2	المواد القانونية والإتفاقيات الدولية التي تخص حقوق الإنسان عامة والأطفال خاصة والتي تنظم وتضمن حقوق الأطفال	38
4.2.2	القوانين المحلية النافذة التي تدعو إلى حماية الأطفال من الإستغلال الإقتصادي	40
5.2.2	المؤسسات والمنظمات الدولية المسؤولة عن رعاية الطفولة	43
6.2.2	النظريات المتعلقة بالطفولة	45
3	الفصل الثالث: النتائج والمنافشة	53
1.1.3	تحليل النتائج الميدانية لعمالة الأطفال	54
2.1.3	تحليل نتائج الإستبانة لعمالة الأطفال	69
4	الفصل الرابع: الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	101
1.4	الخاتمة	102
2.4	الاستنتاجات	103
3.4	التوصيات	105
4.4	قائمة المصادر والمراجع	107
5.4	الملاحق	115
	ملحق رقم (1) الإستبانة	115

	ملحق رقم (2) الصور الفوتوغرافية	119

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
رقم 1	موقع منطقة الدراسة	9
رقم 2	المحافظات الشمالية في الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة	62
رقم 3	المحافظات الوسطى في الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة	64
رقم 4	المحافظات الجنوبية في الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة	66
رقم 5	نسبة مشاركة محافظات الضفة الغربية المختلفة في الأطفال العاملين في محافظة رام الله والبيرة	67

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان المحتويات	الصفحة
رقم 1	رأي المبحوثين بالعامل الحقيقي وراء عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني	70
رقم 2	العلاقة بين بطالة رب الأسرة وعمالة الأطفال	72
رقم 3	العلاقة بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال	73

رقم 4	العلاقة بين الهجرة من المناطق الريفية للمراكز الحضرية وعمالة الأطفال	76
رقم 5	عمالة الأطفال وتأثيراتها السلبية على الأطفال والمجتمع	80
رقم 6	عمالة الأطفال والتأثير على الجانب النفسي للأطفال العاملين	81
رقم 7	عمالة الأطفال والتأثير على الجانب الجسدي للأطفال العاملين	82
رقم 8	عمالة الأطفال والتأثير على الجانب الأخلاقي للأطفال العاملين	83
رقم 9	عمالة الأطفال والتأثير على الجانب المعرفي	84
رقم 10	العلاقة بين عمالة الأطفال وانتشار الجهل والأمية	85
رقم 11	العلاقة بين عمالة الأطفال وتفشي ظاهرة العنف في المجتمع	87
رقم 12	العلاقة بين عمالة الأطفال وتفشي السرقات في المجتمع	88
رقم 13	العلاقة بين عمالة الأطفال وتفشي المخدرات في المجتمع	89
رقم 14	عمالة الأطفال والتأثير على أمن المجتمع وإستقراره	90
رقم 15	العلاقة بين عمالة الأطفال وقصور القوانين	91
رقم 16	رأي المبحوثين فيما يتعلق بوجود قوانين لحماية الأطفال في فلسطين	92

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان المحتويات	الصفحة
رقم 1	عدد السكان الأقل من 18 سنة في منطقة الدراسة حسب التجمع والجنس لعام 2017	10
رقم 2	عدد المدارس والطلبة المتسربين حسب التجمع للعام الدراسي 2017	11
رقم 3	النسبة المئوية للتسرب من المدارس حسب المنطقة والجنس للعام 2017/2016 على مستوى الضفة الغربية	12
رقم 4	معدل عدد الطلبة في الشعبة حسب المرحلة وجهة الإشراف في الضفة الغربية، 2018/2017	13
رقم 5	نسبة الأمية بين السكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) في تجمعات رام الله والبيرة، مخيم الأمعري، قبيا لعام 2017	14
رقم 6	عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في الضفة الغربية حسب الأسرة والحالة العملية والمنطقة، 2015	15
رقم 7	الأحداث المتهمون في محافظة رام الله والبيرة الذين أحيلوا إلى مراقب السلوك حسب حجم الأسرة والحالة الاقتصادية والمحافظة، 2015	16
رقم 8	نسب الفقر والفقر المدقع بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنواع التجمعات السكانية، 2017	17

رقم 9	نسب الفقر بين الأفراد في فلسطين وفقاً لحجم الأسرة، 2017	19
رقم 10	عدد المنشآت العاملة في أنشطة اقتصادية مختارة في محافظة رام الله والبيرة وعدد من تجمعات المحافظة المختارة، 2017	20
رقم 11	عدد المنشآت العاملة لنشاط رعاية الأطفال حسب أنشطة اقتصادية مختارة والمحافظة والتجمع، 2017	21
رقم 12	بعض المواد والأدوات المستخدمة في الأعمال التي يعمل بها الأطفال في منطقة الدراسة	58
رقم 13	أكثر تجمعات الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة	60
رقم 14	نسبة الأطفال العاملين في محافظة رام الله والبيرة القادمين من محافظات الضفة الغربية الأخرى	68
رقم 15	رأي المبحوثين في تأثير تعليم الوالدين على التقليل من الإنخراط في العمل	71
رقم 16	الأعمال الرئيسية التي يعمل بها الأطفال في المجتمع الفلسطيني	77
رقم 17	النسبة المئوية للأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها الأطفال من 15-19 سنة حسب التجمع والجنس	77
رقم 18	رأي المبحوثين عن الجهة المسؤولة رسمياً بالدرجة الأولى عن وضع القوانين التي تحمي الأطفال في فلسطين	93
رقم 19	رأي المبحوثين عن الحلول المناسبة للحد	94

	من ظاهرة عمالة الأطفال حسب درجات تأثيرها	
رقم 20	الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال ونسبة كل سبب في التأثير على إنتشار الظاهرة	95
رقم 21	آراء المبحوثين حسب نوع التجمع حول تأثير بعض العادات السائدة على إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال	96
رقم 22	آراء المبحوثين في منطقة الدراسة حول تأثير الهجرة على إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال	97
رقم 23	آراء المبحوثين حسب نوع التجمع حول إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني	99
رقم 24	آراء المبحوثين حسب نوع التجمع حول الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال على الأطفال العاملين والمجتمع	99

فهرس الملاحق

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
رقم 1	تظهر عمل الأطفال في جمع الكرتون الفارغ	119
رقم 2	تظهر عمل الأطفال في إحدى مكبات النفايات لجمع الحديد وبيعه لإعادة تكريره	120
رقم 3	تظهر عمل الأطفال في إحدى مناشير الحجر	120

الملخص

تعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل الرئيسية التي تترك عبر أحداثها وتجاربها وخبراتها وتفاعلاتها بصمة مؤثرة على شخصية الفرد، وبناءً على ذلك يمكن القول بأن ظاهرة عمالة الأطفال إحدى أهم الظواهر الإجتماعية والإقتصادية العالمية الخطرة الآخذة بالنمو والاتساع خاصة وأنها أشبه بظاهرة العبودية، حيث أن حدة ظاهرة عمالة الأطفال تختلف من دولة لأخرى. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم أسباب وإفرازات ظاهرة عمالة الأطفال ومقارنتها في ثلاث مناطق جغرافية: مدينة وقرية ومخيم. وقد تم إستخدام المنهج الوصفي والمقارن والميداني التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة وذلك بإستخدام الإستبانة والمقابلات والملاحظة الميدانية. حيث أظهرت النتائج وجود مجموعة من الأسباب التي تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال والتي اختلفت بين مناطق الدراسة فعلى سبيل المثال كان العامل الحقيقي لعمالة الأطفال في مدينة رام الله العامل الإقتصادي والذي قد يتمثل بالفقر وانتشار البطالة بين كبار السن أما في قبيا فكانت العادات والتقاليد العامل الحقيقي وراء إنتشار الظاهرة ولكن في مخيم الأمعري فقد لعبت العوامل السياسية الدور الأكبر في إنتشار الظاهرة بالإضافة لذلك فقد أظهرت نتائج لدراسة أيضاً وجود العديد من الإفرازات لظاهرة عمالة الأطفال ومنها: التأثير على الجانب الصحي والجسدي ويتمثلان في ضعف الجهاز المناعي والعصبي والهضمي، التأثير على الجانب الأخلاقي ويتمثل في إرتفاع أعداد الأطفال المنحرفين، التأثير على الجانب المعرفي ويتمثل في التأثير بصورة سلبية على تفكير الأطفال العاملين، بالإضافة إلى وجود مجموعة أخرى من الإفرازات قد تنعكس على المجتمع بأسره ومنها الإنعكاسات التربوية وتتمثل في إرتفاع معدلات الجهل والأمية والعجز عن مواكبة التطور التكنولوجي والصناعي، إرتفاع معدلات الجريمة والعنف وهذا بدوره قد ينعكس على أمن المجتمع وإستقراره. ومن أجل تجنب ذلك تحاول الدول إيجاد بعض الطرق المختلفة للحد من الظاهرة وإفرازاتها ومنها خلق بعض المشاريع الصغيرة لأرباب الأسر، التوقيع على مجموعة من القوانين والإتفاقيات المحلية والدولية وذلك للوصول إلى مستقبل أفضل يخلو من عقبات عدة تشوه أجمل سنوات العمر.

Abstract

Childhood is one of the most important influential social and economic phenomena in the world. Child labor is though considered a dangerous phenomenon, which is dramatically increasing. The aim of this study was to identify the main causes and consequences of child labor and compare it in three geographical areas: city, village and camp. The descriptive, comparative and field analytical methodology was used to achieve the objectives of the study; using questionnaire, interviews and field observations. Results showed different reasons for child labor in the different area of study. For example, the real factor in Ramallah city was the economic factor, which may be attributed to poverty and the spread of unemployment. In Qibya, however, traditional practices were the real factor behind child labor. However, in al Amari camp, political factors played a major role in the spread of the phenomenon. In addition, the results of the study also revealed that there are many consequences of the phenomenon of child labor, such as the impact on child health and physical aspects. Also the effect on the moral side and its related effects such as the increase in the number of children deviant, the impact on the cognitive, in addition to the existence of other consequences that might be reflected on the society, including educational impacts and the high levels of ignorance and illiteracy. And the high rates of crime and violence, which in turn may affect the security and stability of the society. In order to avoid this, countries are trying to find some ways to reduce the phenomenon and its

consequences, including the creation of some small projects for the heads of households, applying a set of international laws and conventions in order to have a better future.

الفصل الأول

"منهجية الدراسة ومنطقة الدراسة"

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أسئلة الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 أهمية الدراسة

7.1 مبررات الدراسة

8.1 مناهج الدراسة

9.1 أدوات الدراسة

10.1 الحدود المكانية لمنطقة الدراسة

11.1 الضوابط الطبيعية

12.1 الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة

- الموقع الجغرافي

- الموقع الفلكي

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة محلية ولها العديد من الارتباطات العالمية . وقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف عام 2016 بوجود 2,207,535 طفل فلسطيني ويشكلون ما نسبته 45.8% من مجموع السكان، ومن بينهم 100 ألف طفل يعملون في مواقع العمل المختلفة كالباعة المتجولين والعمل في المصانع والباطون وغيرها الكثير من الأعمال (أحمد 2004؛ علي 2005).

لظاهرة عمالة الأطفال العديد من الآثار السلبية على المجتمع والأطفال خاصة، إذ أنها تترك آثاراً صحية ونفسية على الأطفال لأنهم غير مؤهلين للقيام بالأعمال التي يمارسونها، الأمر الذي قد يعيق نمو الأطفال الطبيعي والنفسي والجسدي، بالإضافة إلى إعاقة تدريبهم وتعليمهم (اليونيسيف 2004؛ منظمة العفو الدولية 1999).

أن ظاهرة عمالة الأطفال مشكلة تؤرق العالم عامة والمنظمات الحقوقية والإنسانية خاصة، فهي ظاهرة عالمية معقدة ولكن تختلف في حجم انتشارها من دولة لأخرى بالإضافة إلى إختلاف طرق التعامل معها، ويرجع السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال إلى التغيرات الحضرية التي شهدتها دول العالم، الأمر الذي أدى إلى حاجتها للمزيد من الأيدي العاملة الرخيصة حتى لو كانت من الأطفال الذين لم يبلغوا 18 عاماً (مختار 1997؛ صبري 2018).

تجدر الإشارة إلى إن عمالة الأطفال هي محل رفض وإدانة على المستوى العالمي، لأنها تتناقض مع الطفولة الحالمة وحقوق الطفل خاصة وأن العديد من القوانين التي تتعلق بحقوق الأطفال تؤكد على حق الأطفال في السعادة والعيش الكريم والصحة والنمو السليم، بالإضافة إلى حق الطفل في التعليم وخاصة المرحلة الأساسية من التعليم، مما يحتم على الدول والمؤسسات وضع حلول جدية للتخلص من تلك الظاهرة، حيث تلجأ بعض الدول إلى إخفاء النسب الحقيقية للأطفال المتسربين والعاملين فيها لأن ذلك يعد مقياساً لما وصلت إليه الدولة ضمن مقاييس مستويات التنمية (كمال 2016؛ Shaw 2015).

هناك بعض القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال الأقل من عمر 18 عاماً وبعضها الآخر يسمح بتشغيل الأطفال ولكن بشرط أن لا تزيد ساعات العمل عن 6 ساعات يومياً. ولهذه الظاهرة العديد من التسميات الأخرى، ومنها : التشرد، تشغيل الأطفال وأطفال الشوارع، كما أن هناك العديد من الدراسات اعتبرت أنه ليس كل عمل يقوم به الطفل يندرج تحت ظاهرة عمالة

الأطفال وتأثيراتها لذا علينا التمييز بين مصطلحين هما عمالة الأطفال وعمل الأطفال حيث سيتم توضيح ذلك لاحقاً. كما أن عمالة الأطفال لا تقتصر على الذكور فقط بل تشمل الإناث أيضاً لكن نظراً للخصوصية ونظرة المجتمع فإن العديد من العائلات تخفي عمل الإناث لأسباب ستناقش لاحقاً (عباس 2011؛ بوليفة 2000؛ Larson 1996).

2.1 مشكلة الدراسة

أشارت النتائج الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017 إلى إرتفاع معدلات البطالة بين الفلسطينيين والتي تزيد عن 40%، وقد إنعكس ذلك على إرتفاع معدلات الفقر بين السكان، إذ أن حوالي ثلث السكان (29.9%) في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون دون خط الفقر وبدوره إنعكس ذلك على إرتفاع معدلات التسرب المدرسي بين الأطفال الفلسطينيين والتي تزيد عن 30%، وقد أدى ذلك إلى خروج بعض الأطفال الفلسطينيين إلى سوق العمل وانتشار ما يعرف بظاهرة عمالة الأطفال إحدى الظواهر المرتبطة بالمراكز الحضرية الناشئة ، والتي تسبب العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في المجتمع الفلسطيني والتي تظهر من خلال بروز مشاكل متعددة مثل العنف،السرقات والإدمان على المخدرات وتشغيل الأطفال دون حماية أو رقابة، مما يهدد مستقبل المجتمع الفلسطيني وإستمراريته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

3.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما هو مدى إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ظهور عمالة الأطفال؟

2- ما هي أهم الآثار المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال؟

3- ما مدى وعي الأطفال العاملين وأسرهم بالمخاطر المترتبة على الظاهرة؟

4- ما هي أهم الأعمال التي يعمل بها الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني؟

5- هل يتم إتباع قوانين حماية الطفل في فلسطين؟

6- ما هي أهم وأكثر المناطق التي يأتي منها الأطفال العاملون إلى رام الله؟

4.1 فرضيات الدراسة

- هناك علاقة بين الفقر وظاهرة عمالة الأطفال.

- تؤدي عمالة الأطفال إلى ظهور مشاكل أسرية واجتماعية (العنف، السرقة، الزواج المبكر).

- مستوى تعليم الآباء قد يؤثر على مستوى وعي الأطفال.

- عدم إتباع قوانين حماية الطفل يؤدي إلى التسرب المدرسي والانخراط بسوق العمل في سن مبكرة.

5.1 أهداف الدراسة

1_ التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني.

2_ التعرف على الآثار المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال.

3_دراسة مدى تطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال.

4_ إقتراح مجموعة من الحلول الجدية والفعالة للحد من وجود ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني.

6.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في تحديد وتحليل أهم الأسباب التي تدفع الأطفال للعمل في مواقع مختلفة مما يزود المختصين وأصحاب القرار والسياسة بأسباب واحدة من المشاكل الهامة والخطرة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وهذا قد يساعدهم في عرض ونقاش تلك المشاكل في المؤتمرات وورش العمل العالمية وذلك من أجل الإستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال، لإقتراح مجموعة من الخطط والسياسات وإنتقاء الحلول الأفضل لمواجهة تلك هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني.

7.1 مبررات الدراسة

تعد ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر المنتشرة في كل مكان وتعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة فجاءت هذه الدراسة للكشف عن أبعاد هذه الظاهرة التي برزت بشكل واضح مما يستدعي أن تتم دراستها ومعرفة أسبابها وآثارها، ومحاولة بالإضافة إلى عمل مقارنة بين ثلاثة تجمعات (حضرية، ريفية، مخيم) لكل منها خصائصها الجغرافية وظروفها السياسية والإقتصادية والاجتماعية والسكانية لوجود نقص بالأخص في الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة على شكل مقارنة.

8.1 مناهج الدراسة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية والتي من شأنها المساهمة في إتمام الدراسة بالشكل المطلوب، وهذه المناهج هي:

- المنهج الوصفي التحليلي: تم الحديث عن منطقة الدراسة من حيث خصائصها البشرية، وتحليل أسباب وآثار ظاهرة عمالة الأطفال، بالإضافة إلى تحليل الملاحظات الميدانية وربطها بنتائج تحليل الإستبانة لمعرفة مدى التوافق أو التعارض بين الواقع وما تم تحليله من إجابات عينة الدراسة.

- المنهج التاريخي: حيث يصف ويسجل الوقائع القديمة ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقة، بهدف الوصول إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل. وقد تم دراسة الظاهرة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة (كتب، مقالات منشورة، إحصاءات، رسائل ماجستير، رسائل دكتوراه) التي تناولت جزء أو أكثر من موضوع الدراسة وكذلك لمحاولة تتبع هذه الظاهرة في منطقة الدراسة وكذلك في مناطق أخرى مشابهة من حيث الأسباب والآثار، والإستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.

- المنهج المقارن:حيث سيتم إستخدام هذا المنهج للمقارنة بين حالات مختلفة من عمالة الأطفال وفي أعمال مختلفة بالإضافة إلى أعمار الأطفال العاملين، حيث سيتم إجراء المقابلات مع عدة أطراف هم الأطفال العاملين وأسرهم، إضافة إلى عدد من المؤسسات التي تهتم برعاية الطفولة كوزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الإجتماعية والبلديات ومركز الإحصاء الفلسطيني، وإن تمكنت الباحثة فسوف تقوم بإجراء مقابلة مع مركز الأحداث لمعرفة إن وجد أطفال بداخله ضحايا لمثل هذه الظواهر.

- المنهج الكمي: تم إستخدام التقنيات الحديثة منها تقنية برنامج نظم المعلومات الجغرافية من أجل عمل خرائط التوزيع الجغرافي للأطفال العاملين في منطقة الدراسة لمعرفة أكثر المناطق المرسلة للأطفال العاملين إلى محافظة رام الله والبيرة.

- المنهج الوصفي "أسلوب دراسة الحالة": تم إستخدام هذا المنهج لأخذ عينة من الأطفال العاملين في الميدان وذلك لوصف واقع وظروف عملهم.

9.1 أدوات الدراسة

- تم اعتماد المقابلات الشخصية كوسيلة لجمع البيانات وذلك من خلال عمل مقابلات تم إجراؤها عن طريق الحوار والنقاش مع عدد من المسؤولين في الوزارات الحكومية والأطفال العاملين والعامة، ومن خلال المقابلات تم البحث حول الدوافع والأسباب التي أدت إلى وجود عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني، التعرف على سلوكيات الأفراد وحياتهم الإجتماعية، كما أن الهدف من هذه المقابلات معرفة وجهات نظر العامة ومدى وعيهم بالمشاكل الموجودة في المجتمع الفلسطيني، ورصد الإفرازات المرتبطة بهذه الظواهر وما هي الأعمال القادمة التي ستقوم بها الجهات المسؤولة لحماية الأطفال العاملين خاصة والمجتمع عامة من إفرازات هذه الظواهر.

- المشاهدة والملاحظة الميدانية طول فترة البحث، حيث تم توثيق بعض الظروف التي يعمل بها الأطفال وما نتج عنها من إفرازات على تلك الأطفال، بالإضافة إلى توثيق كيفية تعامل الأطفال مع المحيط ومع ما يتعرضوا له من مشاكل وكيفية تعامل العامة مع تلك الأطفال، عدا عن تحديد الأماكن التي تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال.

- الإستبانة: استخدمت الإستبانة بأسئلتها التي تخدم البحث وتدعم النتائج التي تم الحصول عليها من المقابلات والإحصاءات، وبالاعتماد على معادلة رياضية تم حساب حجم العينة:

$$N=(z*s/d)$$

- حيث أن:

حجم العينة (N)، قيمة المتغير العشوائي على إحتمالية 95%(Z)، الانحراف المعياري(S)، (d:x¯m) أي أن d الخطأ العيني، x¯ المتوسط العيني، m متوسط مجتمع الدراسة.

حيث تم حساب العينة بناءً على عمر الأطفال العاملين في كل تجمع بنسبة تأكد 95% ونسبة مئوية للإنحراف المعياري عن السكان بنسبة 10% ميدانياً، وبناءً على ذلك تم توزيع 70 إستبانة كالتالي مدينة رام الله 20 إستبانة و20 إستبانة في مدينة البيرة و15 إستبانة في مخيم الأمعري و15 إستبانة في قبيا، ولم يتم إجراء فحص للإستبانة كدراسة عينة صغيرة من مناطق الدراسة ولكن تم تحكيمها من قبل أساتذة في دائرة الجغرافيا.

وتتكون الإستبانة من خمسة أقسام رئيسية، حيث يشمل القسم الأول المعلومات العامة (الجنس، العمر، الحالة الإجتماعية...)، أما القسم الثاني فإنه يتناول الأسباب التي تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال، في حين تناول القسم الثالث الآثار والإنعكاسات المترتبة على الظاهرة، ويبحث القسم الرابع في الجانب القانوني المتعلق بحقوق الأطفال، وأخيراً يتناول القسم الخامس الحلول التي من الممكن أن تساعد في الحد من وجود ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني (الملحق 1).

كما وتم تحليل الإستبانات وتفريغها وعرضها بأشكال بيانية ونسب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن أهم التحاليل الإحصائية التي تم عملها باستخدام (SPSS) عمل تحليل التقاطع (Cross tab)، بالإضافة إلى تحليل (Chi-Square) بين مجموعة من العوامل المختلفة التي تم التساؤل عنها في الإستبانة.

10.1 الحدود المكانية لمنطقة الدراسة

تمثلت منطقة الدراسة في ثلاثة تجمعات ضمن محافظة رام الله والبيرة على النحو التالي مدينتي رام الله والبيرة حيث تمثلان المركز، مخيم الأمعري حيث يقع وسط مدينة البيرة وعلى أطراف مدينة رام الله بالإضافة إلى قبيا الواقعة غرب مدينة رام الله، وقد تم إختيار هذه التجمعات تبعاً لاختلاف خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، أيضاً الاختلاف في المناطق الجغرافية والخصائص البشرية والبيئية المحيطة؛ كقرب قبيا من حدود عام 1948 م والارتباط الوطيد بين سكان المنطقة والداخل بالأخص من الناحية الاقتصادية، وارتباط سكان مدينة البيرة بالولايات المتحدة الأمريكية والتحويلات المالية التي تتلقاها من المغتربين، والتي يمكن أن تخلق فروقات في الحياة الحضرية والآثار الناتجة عنها بين مدينة البيرة ومناطق الدراسة الأخرى.

11.1 الضوابط الطبيعية

- الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

تتمثل مناطق الدراسة في مدينتي رام الله والبيرة، مخيم الأمعري وقرية قبيا، حيث تعتبر المدينة مركزاً لمحافظة رام الله والبيرة، حيث تتوسط مدينتا رام الله والبيرة السلسلة الجبلية الوسطى لفلسطين ضمن سلسلة جبال القدس تحديداً على خط تقسيم المياه الفاصل بين غور الأردن والسهل الساحلي الفلسطيني، كما يتوسط موقع المدينة منطقة الغور شرقي فلسطين ومناطق السهل الساحلي، ويظهر هذا الموقع من خلال الأبعاد التي تحكم المدينة إذ تبعد حوالي 164 كم عن أقصى نقطة من شمال فلسطين، وتبعد حوالي 250-260 كم عن أقصى نقطة في جنوب فلسطين، كما تبعد حوالي 50-55 كم عن شواطئ البحر المتوسط إذ ترتفع عن مستوى سطح البحر ما بين 780-880 م، وتبعد حوالي 30-32 كم عن البحر المتوسط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011).

- الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة

يقع مركز مدينتي رام الله والبيرة على خط طول 12 35 شرقاً ودائرة عرض 54 31 شمالاً وذلك حسب الإحداثيات الجغرافية الفلكية، وتمتد على شبكة الإحداثيات المحلية الفلسطينية بين خطي شرق 168-171 كم، وبين خطي 1144-1147 شمالاً.

- التجمعات السكانية في محافظة رام الله والبيرة

تضم محافظة رام الله والبيرة 75 تجمع منها 6 مخيمات للاجئين الفلسطينيين، 69 قرية بما فيها 4 مدن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017). يقع مخيم الأمعري الذي أُسس عام 1949 ضمن حدود بلدية البيرة على بعد 2 كم جنوب مدينة رام الله على شارع رام الله-القدس، أما قبيا فهي إحدى القرى الفلسطينية الواقعة شمال غرب مدينة رام الله على بعد 30 كم، إذ يحدها من الشرق أراضي نعلين ومن الشمال شقبا ومن الغرب أراضي عام 1948 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011).

الخريطة (1): موقع منطقة الدراسة

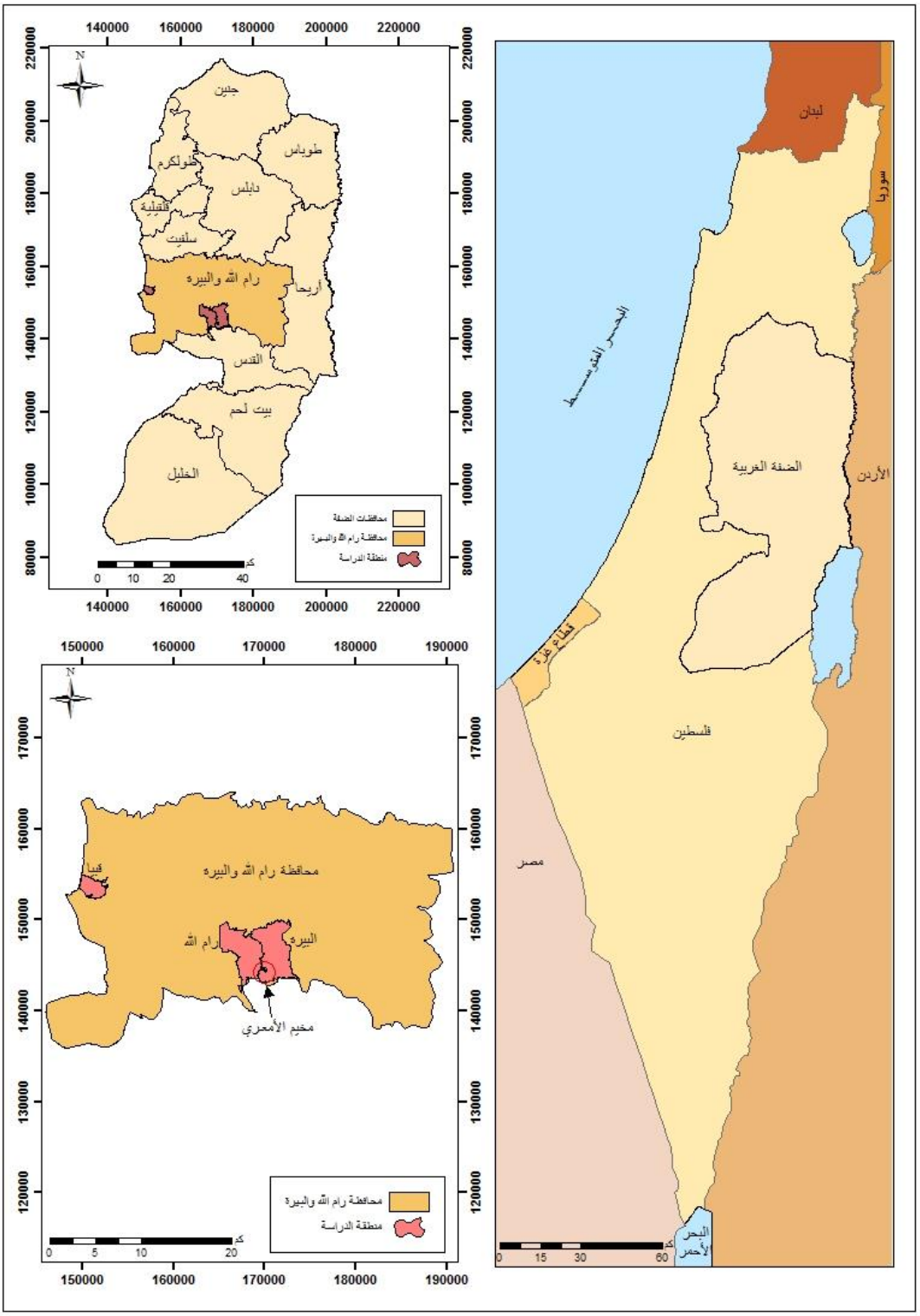

مصدر المعلومات: جيومولج 2016

12.1 الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة

في البداية لا بد من التطرق إلى العدد الكلي للسكان في منطقة الدراسة، بالإضافة إلى أعداد السكان الأقل من 18 سنة من أجل معرفة المناطق التي تشهد زيادة سكانية، عدا عن معرفة الأسباب الكامنة وراء تلك الزيادة، بالإضافة إلى آثار هذه الزيادة. إذ أنه تم الحديث عن مجموعة من الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة من مصادر مختلفة.

جدول (1): عدد السكان الأقل من 18 سنة في منطقة الدراسة حسب التجمع والجنس للعام 2017

التجمع	العدد الكلي للسكان 2017	عدد الذكور الأقل من 18 سنة 2017	عدد الإناث الأقل من 18 سنة 2017
رام الله	38,998	7199	6883
البيرة	45,975	9139	8731
مخيم الأمعري	6565	1147	1059
قبيا	6090	1582	1497

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017

يبين (جدول 1) بأن المناطق الحضرية تشهد أعلى عدد سكان من بين مناطق الدراسة (مدينة البيرة تليها مدينة رام الله)، وقد يعود ذلك إلى أن مدينة البيرة أقدم وأكبر مساحة من مدينة رام الله، إذ تبلغ مساحة مدينة البيرة حوالي 22كم^2، بالإضافة إلى الهجرة التي شهدتها المدينتين الناتجة عن انتفاضة 2000، عدا عن موجات الهجرة التي تهدف إلى البحث عن العمل أو التعليم أو البحث عن الحياة الحضرية المعاصرة كون المدينتين تحتضنان التعدديات الفكرية والسياسية والدينية والثقافية، كما تعتبر المدينتين مركزا ثقافيا وتعليميا مما أدى إلى توسع الطبقة الوسطى التي ضمت نخبة إجتماعية وسياسية وثقافية في معظمها ليست محلية.

بالمقابل لا يمكن إخفاء الآثار السلبية المترتبة على إرتفاع أعداد السكان التي تشهدها المدينتين والتي من أهمها: التمدد العمراني والمرتبط بالهجرة الداخلية، مما أدى إلى تنوع وإختلاف الطبقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وأحياناً قد يحدث صراعات بين تلك الطبقات نتيجة عدم الاندماج مع بعضها أدى أيضاً إلى التأثير على التركيب النوعي والعمري، الازدحام والتلوث، ظهور العديد من المشاكل الإجتماعية والتي ترتبط بالتحضر كعمالة الأطفال، البطالة بين صفوف الطبقة العاملة والخريجين، تفشي ظاهرة المخدرات والتدخين، السرقات والاعتداء

على الآخرين، الأمر الذي قد ينعكس على أمن المجتمع وإستقراره وتراجع مستويات التنمية والتطور وهذا ما أكدته نظرية التعلم الإجتماعي حسب لويس (ليلى 2005).

كما نلاحظ من (جدول 1) بأن عدد الأطفال قد انخفض عام 2017 في مخيم الأمعري، إذ أن المخيم يتصف بصغر مساحته والاكتظاظ الكبير فيه، مما دفع عدد كبير من السكان إلى تركه والسكن خارجه وبالأخص في مدينة رام الله، كما أن سكان المخيم ذوو المكانة الإقتصادية والاجتماعية الجيدة يحاولون الخروج من المخيم للابتعاد عن المشاكل السائدة فيه، وبنفس الوقت من أجل المحافظة على المكانة الإقتصادية والاجتماعية والحياة الحضرية الحديثة.

- التسرب المدرسي

يعتبر التسرب المدرسي من أخطر وأعقد المشاكل العالمية والتي تزداد حدتها في العالم العربي، على الرغم من تخصيص جزء من ميزانية الجهات ذات العلاقة لمواجهة المتطلبات العملية التعليمية، لكن تتفاوت حدة تلك المشكلة من مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى ومن مرحلة دراسية لأخرى تبعاً للأسباب الرئيسية الكامنة وراء التسرب، ولا يقتصر التسرب المدرسي على جنس دون الآخر أو على فئة عمرية دون الأخرى ولا على طبقة إجتماعية وإقتصادية دون الأخرى.

جدول (2): عدد المدارس والطلبة المتسربين حسب التجمع للعام الدراسي 2017

اسم التجمع	عدد المدارس	عدد الطلبة المتسربين من المدارس	عدد المتسربين في كل مدرسة
محافظة رام الله والبيرة	266	605	2.2
رام الله	26	7	0.2
البيرة	38	40	1.0
مخيم الأمعري	2	22	11
قبيا	4	17	4.2

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي 2017

لقد تبين من خلال (جدول 2) بأن مخيم الأمعري قد يعاني من إرتفاع أعداد الطلاب المتسربين من مدارسهم وقد يكون السبب هو سوء الأوضاع الإقتصادية لمجموعة كبيرة من الأسر الفلسطينية في المخيم الناتج عن سوء الأوضاع السياسية والإجتماعية في المخيم وبالتالي يضطر عدد من أطفال تلك الأسر إلى ترك مقاعد الدراسة والتوجه إلى سوق العمل من أجل

تحسين المستوى المعيشي لأسرهم ومواكبة متطلبات الحياة الحضرية، ومن جهة أخرى تأتي قبيا في المقام الثاني في إرتفاع أعداد الطلبة المتسربين وقد يرجع ذلك إلى الثقافة السائدة في القرية خاصة بين كبار السن والتي لها دور كبير في إرتفاع معدلات التسرب المدرسي وعمالة الأطفال فيها.

جدول (3): النسبة المئوية للتسرب من المدارس حسب المنطقة والجنس لعام 2017/2018 على مستوى الضفة الغربية

المنطقة	كافة المراحل			المراحل الأساسية			المراحل الثانوية		
الضفة الغربية	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
	%1.29	%0.79	%1.03	%1.09	%0.50	%0.80	%3.03	%2.54	%2.75

وزارة التربية والتعليم العالي، قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 2018/2017. رام الله-فلسطين.

ويتبين من (جدول 3) أن معدلات التسرب بالمراحل الثانوية أعلى من معدلات التسرب بالمراحل الأساسية، إذ أن معدلات تسرب الذكور من المراحل الثانوية أعلى من معدلات تسرب الإناث من المراحل الثانوية وقد ترجع الأسباب بحسب المبحوثين إلى ما يلي:

- تدني مستوى الطالب ورسوبه المتكرر بالتالي يفضل ترك المدرسة والخروج للعمل.

- سوء الحالة الإقتصادية للأسرة قد تجبر بعض الطلاب إلى ترك مقاعد التعليم خاصة وأن الكثير من المناطق لا يوجد فيها المدارس الثانوية، فيحتاج الطالب إلى الانتقال لمنطقة أخرى للوصول للمدرسة مما يزيد من عبء رب الأسرة، وهذا يجبر الطالب على ترك الدراسة من أجل العمل وكسب المال.

- إرتفاع معدلات الذكور الذين يتعرضون للاعتقال من قبل الجيش الإسرائيلي مما يعيق إكمال مسيرتهم التعليمية، ولا يقتصر الأمر على الاعتقال فمنهم من يتعرض للإصابة وقد يسبب ذلك إحدى الأمراض أو التشوهات التي قد تمنعه من إكمال تعليمه ومنهم من يستشهد.

- العادات والتقاليد، حيث أن إقبال الطالب على الصف العاشر يعني بالنسبة للبعض بأنه قد أصبح شاباً وعليه تحمل المسؤولية والشعور بأهله، ولا يتحقق هذا إلا عن طريق خروجه لسوق العمل، وفي بعض الأحيان يجب عليه أن يرث مهنة أو عمل والده ، والبعض يزرع في تفكير الطلاب ثقافة المال وأهميته.

- المشاكل الأسرية كوفاة أحد الوالدين أو طلاقهما الأمر الذي قد ينعكس على الإنفاق على الأسرة، فيجد الطالب أنه يتحمل المسؤولية فيضطر لترك المدرسة والخروج من أجل العمل، وقد أكدت نظرية التعلم الإجتماعي لفرويد ذلك (فريحة 2010؛ السيد 2014).

- معدلات التعليم والأمية

تبين من خلال المقابلات مع بعض المسؤولين بأن مستويات التنمية قد تقاس بناءً على مجموعة من المعدلات ومنها: الفقر والبطالة والتسرب المدرسي والأمية، فتلك المشاكل تتصف بالعالمية ولكن أسبابها ومعدلاتها وتأثيرها يختلف من مكان لآخر وذلك تبعاً لقدرات الدولة في التعامل مع تلك المشاكل. لقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم"اليونيسكو" الشخص الأمي بأنه الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته اليومية.

- لقد يختلف أعداد الطلبة من مدرسة لأخرى ومن مرحلة لأخرى الأمر الذي إنعكس على إختلاف أعداد الطلبة في الشعبة.

جدول (4): معدل عدد الطلبة في الشعبة حسب المرحلة وجهة الإشراف في الضفة الغربية، 2017/2018

	المرحلة وجهة الإشراف	معدل عدد الطلبة في الشعبة
بناءً على المرحلة التعليمية	**المرحلة الأساسية**	31.3
	المرحلة الثانوية	28.0
بناءً على الجهة المشرفة	**المدارس الحكومية**	26.7
	المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية	33.4
	المدارس الخاصة	22.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018

تبين من خلال (جدول 4) أن معدل الطلبة لكل شعبة قد يتفاوت من مرحلة إلى أخرى وحسب جهات الإشراف أيضاً، ومن خلال الجدول تبين بأن معدل عدد الطلبة في المرحلة الأساسية أعلى منه في المرحلة الثانوية، وقد ترجع إلى العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التعليمية. كما يظهر من الجدول بأن معدل عدد الطلبة في الشعبة يرتفع في المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، ومن الممكن أن يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والتي تتمثل بقلة عدد المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية مقارنة بغيرها من المدارس، وحسب وزارة التربية والتعليم العالي فإن هناك 370 مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية و2203

مدرسة حكومية، في حين يوجد 425 مدرسة خاصة، عدا عن إرتفاع حجم بعض الأسر الفلسطينية وبالأخص في المخيمات وإنعكس ذلك على إرتفاع معدل عدد الطلبة في تلك المدارس.

جدول (5): نسبة الأمية بين السكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) في تجمعات رام الله، البيرة، مخيم الأمعري، قبيا لعام 2017.

	رام الله/2017			البيرة/2017			مخيم الأمعري/2017			قبيا/2017		
الفئة العمرية	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث
14-10	0.3	0.2	0.4	0.2	0.3	0.1	0.0	0.0	0.0	0.9	0.9	0.8
19-15	0.4	0.5	0.3	0.4	0.6	0.3	0.4	0.0	0.8	1.0	1.6	0.3
24-20	0.4	0.5	0.3	0.7	0.5	0.8	0.4	0.8	0.0	1.4	2.0	0.7
29-25	0.3	0.3	0.3	0.4	0.5	0.4	0.2	0.0	0.5	1.0	1.2	0.8
34-30	0.5	0.5	0.5	0.4	0.3	0.5	0.0	0.0	0.0	1.2	1.2	1.1
39-35	0.3	0.3	0.2	0.5	0.4	0.6	1.5	1.4	1.6	2.0	2.5	1.4
44-40	0.7	0.7	0.6	0.5	0.5	0.5	0.0	0.0	0.0	5.0	0.8	10.1
49-45	1.2	0.9	1.6	1.4	0.8	1.9	1.4	0.0	2.8	13.0	2.9	24.2
54-50	1.4	1.1	1.8	1.8	1.3	2.4	1.8	0.0	4.5	23.1	3.4	41.9
59-55	2.1	1.9	2.4	2.7	1.1	4.7	6.1	7.5	4.6	17.9	1.1	38.9
64-60	3.4	2.4	4.6	4.0	2.5	5.5	14.1	3.6	22.2	30.4	7.5	50.8
69-65	6.8	3.5	10.2	9.0	3.9	13.8	20.0	0.0	31.6	43.8	13.3	70.6
74--70	7.9	3.1	12.2	12.2	4.5	19.6	22.0	0.0	34.6	57.1	28.6	85.7
+75	20.2	8.4	29.6	32.3	11.9	45.2	56.3	35.3	67.7	65.5	9.1	100.0
المتوسط الحسابي	3.2	1.7	4,6	4.7	2.0	6.8	8.8	3.4	12.2	18.8	5.4	30.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017

يظهر من خلال (جدول 5) بأن أعلى معدل للأمية على مستوى مناطق الدراسة في قرية قبيا وذلك بمعدل 18.8% وقد يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد السائدة التي تحرم فئة كبيرة من سكان القرية من حقهم في التعليم، يليها مخيم الأمعري وذلك بمعدل 8.8% وذلك نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها عدد كبير من اللاجئين في المخيم، يليها البيرة ومن ثم رام الله كإحدى الأمثلة على التجمعات الحضرية، حيث بلغ معدل الأمية في مدينة البيرة 4.7% في حين كان معدل الأمية في مدينة رام الله الأقل وبلغ 3.2%.

أما على مستوى الجنس فقد تبين من (جدول 5) أن معدلات الأمية بين الإناث أعلى من الذكور ويزداد المعدل كلما زاد العمر، فجاءت قبيا في المقام الأول من بين مناطق الدراسة والتي بلغت

30.5% للإناث وبذلك يمكن القول بأن العادات والتقاليد أثرت على حرمان الإناث بالتحديد من الحق في التعليم بحكم منع الإختلاط، يليها معدل الأمية في مخيم الأمعري وبلغت 12.2%، يليها مدينة البيرة وذلك بمعدل 6.8% ثم الأقل في مدينة رام الله بمعدل 4.6% كنموذج على التجمعات الحضرية، في المقابل إنخفضت معدلات الأمية بين الذكور فكانت النسبة الأعلى في قبيا والتي بلغت 5.4% يليها بالترتيب الأمعري، البيرة، ثم رام الله بمعدلات بلغت 3.4%، 2.0%، 1.7% على التوالي ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى الحرية المعطاة للذكور أكثر من الإناث خاصة في مجال العمل كونهم يعملون في أي مجال أو مهنة لا يسمح للإناث العمل فيها كالعمل في البناء والتجول على البسطات فقد يتيح ذلك فرصة له بالعمل والتعليم، في حين بلغت نسبة الأمية في محافظة رام الله والبيرة ككل لعام 2017 حوالي 3.1%.

- المؤسسات الإصلاحية هي عبارة عن مؤسسات إجتماعية تديرها وتشرف عليها في العادة وزارة الشؤون الإجتماعية، حيث يتم توقيف واعتقال الأحداث بها قبل المحكمة أو بعدها ذكوراً كانوا أم إناثاً من عمر 13_18 سنة، إذ أنه يتم توقيف الأحداث فيها لمدة لا تقل عن الشهر ولا تزيد عن 6 أشهر وذلك حسب الجرم الذي ارتكبه الحدث (وزارة الشؤون الإجتماعية 2017).

جدول (6): عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في الضفة الغربية حسب حجم الأسرة والحالة العملية والمنطقة، 2015

حجم الأسرة والحالة الإقتصادية	محافظة رام الله والبيرة
حجم الأسرة	
4-1	1
7-5	17
+8	19
الحالة العملية	
بدون عمل	6
عمل متقطع	24
عمل ثابت	7
طلاب مدارس	37

المصدر: وزارة التنمية الإجتماعية 2015

جدول (7): الأحداث المتهمون في محافظة رام الله والبيرة الذين أحيلوا إلى مراقب السلوك حسب حجم الأسرة والحالة الإقتصادية والمحافظة، 2015

حجم الأسرة والحالة الإقتصادية	محافظة رام الله والبيرة
حجم الأسرة	
4-1	1
7-5	17
+8	19
الحالة الاقتصادية	
دخل ضعيف	6
دخل متوسط	24
دخل جيد	7
المجموع	37

المصدر: وزارة التنمية الإجتماعية 2015

يظهر(الجدولين 6-7) عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تم إحالتهم إلى المؤسسات الإصلاحية في الضفة الغربية ومحافظة رام الله والبيرة عام 2015، إذ أن الهدف الأساسي لتلك المؤسسات هو العمل على تأهيل الأطفال المنحرفين وإعادة دمجهم وانخراطهم في المجتمع كأفراد أسوياء من جهة، والعمل على ترسيخ الروابط بين الحدث وعائلته من جهة أخرى، وقد يكون ذلك عن طريق مجموعة من البرامج المتخصصة التي بواسطتها يمكن تقديم مجموعة من الخدمات الإرشادية النفسية والإجتماعية والإقتصادية الموجهة للأطفال على إختلاف القضايا التي يرتكبها هؤلاء الأطفال، ويكون ذلك بعد دراسة تفاصيل قضية الطفل وظروفه الأسرية والإجتماعية والإقتصادية وعلاقته بزملائه ومدى استعداده المهني، بالإضافة إلى مدى قابليته للتعلم والدراسة ومعرفه الأسباب التي أدت إلى جنوح الحدث بصورة مفصلة.

- ويرى إدلر أن الشعور بالنقص لدى الحدث قد يؤدي إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لأن هذه العقدة من أحسن الآليات لجلب الانتباه وليصبح مركز إهتمام، فيعوض الإحساس باحتراف الجريمة، ومن هذا المنطلق يمكن إعتبار أن إرتفاع حجم أفراد الأسرة خاصة في ظل الفقر وسوء الأوضاع المعيشية إحدى أسباب الانحراف وقد ينتج ذلك إما بسبب البطالة أو العمل المتقطع مما قد يسبب إرتفاع أعداد الأطفال الجانحين (جدول 6)، حيث أن هناك شريحة كبيرة

من مجتمعنا الفلسطيني يمتاز عملهم بالمتقطع الأمر الذي ينعكس على الأطفال في الأسرة إذ يعرضهم إلى ما يعرف بالحرمان المادي (إدلر 2012).

ويمكن القول بأن ذلك قد يولد في نفوس الأطفال الجانحين بشكل خاص مشاعر الحقد والنقص والكراهية، حيث أن تلك المشاعر تؤدي إلى خلق جو مناسب لنمو الاتجاهات العدوانية والسلوك الجانح، حيث تبين من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها من وزارة التنمية للشؤون الإجتماعية بأن أعداد أطفال القرى الذين يتم إحالتهم إلى مراقبي السلوك في تزايد يليها عدد أطفال المدن ومن ثم عدد أطفال المخيمات، وقد ترجع الأسباب إلى أن الناس في القرية لا يعطون أهمية بالغة للكماليات التي قد تكون في المدن في مرتبة الضروريات، فيرى أطفال القرى عند تنقلهم من مكان لآخر بأن الحياة العصرية في المدن أجمل من حياتهم البسيطة في القرية، خاصة في ظل وجود بعض الحريات في المدن والتي لا توجد بالقرى كالجلوس في المقاهي والتدخين والأركيلة، كما أن نطاق الفردية في المجتمع القروي محدود جداً فالأبناء فيها يترعرعون على منوال حياة والدهم، كل ذلك يولد اليأس والإحباط والشعور بالعجز وعدم القدرة على تغيير الواقع، لذا قد يبدأ بعض الأطفال بممارسة بعض الأعمال الغير محببة لدى الكبار لإعطائهم إهتمام أكثر من قبل أهاليهم.

- تعتبر ظاهرة الفقر إحدى الظواهر العالمية التي تشكل هاجساً مقلقاً للمجتمعات والحكومات بغض النظر عن مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع لكن بدرجات متفاوتة في حجمها والآليات والبرامج المتبعة للحد منها، فتلك الظاهرة من الظواهر التي قد تؤثر على السياسات الإقتصادية للدول، كما يقاس من خلالها التقدم في معدلات النمو والحكم على مدى نجاح الإجراءات المعتمدة من أجل تحسين الظروف الإجتماعية للأفراد.

جدول (8): نسب الفقر والفقر المدقع بين الأفراد في فلسطين وفقاً لأنواع التجمعات السكانية، 2017

المتغيرات المختارة/التجمع	نسبة الفقر
الحضر	%29.4
الريف	%9.7
المخيم	%29.3
المجموع	%16.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017

- لظاهرة الفقر العديد من الأسباب ويمكن إدراجها بشكل عام على النحو التالي:

1- البعد السياسي، حيث أن التوزيع الجغرافي لبعض المناطق قد يؤثر على مستويات المعيشة بالنسبة للأفراد نظراً لقلة الموارد المتاحة لهم، كما أن الحروب والصراعات قد تؤثر أيضاً على تدني المستويات المعيشية لأنها قد تؤثر على الأنشطة الإقتصادية والاستثمارات والموارد المتاحة، ويصل الأفراد إلى مرحلة عدم القدرة على إشباع حاجاتهم الأساسية كما يحصل للأطفال السوريين في تركيا، كما يمكن القول بأن إتباع بعض السياسات الظالمة والمجحفة في بعض المجتمعات قد تكون سبباً رئيسياً لإنتشار الفقر بصورة كبيرة بين فئاته.

2- البعد الإقتصادي، حيث يظهر من خلال الأزمات الإقتصادية في المجتمع والتي تؤثر بصورة مباشرة على المجتمع وأفراده، ومن أهم الأسباب الإقتصادية عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المتاحة.

3- البعد الإجتماعي، وقد يظهر ذلك من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها كالنقص في الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع كالصحة، التعليم وفرص العمل، عدا عن ظهور ما يعرف بالطبقية الأمر الذي يؤدي إلى التمايز الذي يخلق عدم المشاركة الفعالة بين أفراد المجتمع لتحقيق التطور والتنمية على اختلافها سواء إقتصادية، سياسية، إجتماعية وثقافية وقد أكدت نظرية الصراع بالنسبة لفريفريدو باريتو ذلك.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأسباب التي تؤدي إلى الفقر كالتركيبة الهيكلية للأسرة وحجمها، حيث أن معدلات الفقر قد ترتفع في الأسر التي تحتوي على أعداد كبيرة من الأطفال والمسنين، فذلك يرفع من معدلات الإعالة في الأسرة مقارنة بالأسر المكونة من أفراد في سن العمل (جيري 1998؛ شمس 2013؛ شعبان 1995؛ هلال 1996).

- لقد تبين من خلال (جدول 8) بأن معدلات الفقر قد ترتفع في المخيمات تليها التجمعات الحضرية في حين تنخفض معدلات الفقر في التجمعات الريفية، كما تبين أيضاً بأن معدلات الفقر المدقع قد ترتفع في المخيمات تليها التجمعات الحضرية بينما تنخفض في التجمعات الريفية ومن الممكن أن يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي قد تتمثل بالتالي حسب آراء المبحوثين: ومنها إرتفاع معدلات المهاجرين إلى المدن، فإن إرتفاع معدلات المهاجرين للمدن

تقود إلى جعل التجمعات الحضرية بيئة خصبة لإنتشار العديد من المشاكل الإقتصادية بالإضافة إلى إنقسام المجتمع إلى عدة طبقات مختلفة ومتفاوتة إجتماعياً وإقتصادياً وحتى ثقافياً قد يصعب الاندماج فيما بينهم، الأمر الذي قد يؤدي لحدوث صراعات بين تلك الطبقات، وهذا ما أكدته نظرية الصراع بالنسبة لفريفريو باريتو.

إذ أن هناك مجموعة أخرى من المشاكل التي تنشأ في التجمعات الحضرية نتيجة للزيادة السكانية التي تشهدها، كالبطالة والتي قد ينتج عنها الفقر وتدني مستويات المعيشة، وبذلك لا يجد رب الأسرة إلا الأطفال كوسيلة لإنقاذهم من ذلك الوضع فيضطر هؤلاء الأطفال إلى ترك المدرسة والخروج لسوق العمل، أو البقاء على مقاعد الدراسة والعمل في نفس الوقت، ومنهم من يصبح عدوانياً نظراً لما يكبته الطفل في داخله في العمل وشعوره بالخجل من نظرة المجتمع له.

وما سبق قد يزيد من أعباء الدولة في إنشاء المزيد من المراكز والمؤسسات التأهيلية والذي أكدت عليه النظريات المفسرة للجريمة كنظرية الإختلاط التفاضلي حسب سذرلاند، ومن الأمثلة على التجمعات الحضرية في مجتمعنا الفلسطيني التي تعاني من تلك المشاكل مدينتي رام الله والبيرة حيث بلغت نسبة البطالة لعام 2017 حوالي 6.2% بينما في البيرة 7.3%، والذي قد يكون أحد الأسباب الرئيسية له الهجرات المستمرة كالهجرة الريفية للمدن والهجرة القسرية للمخيمات كالمخيمات الفلسطينية التي تشهدها هذه التجمعات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017)، إضافة لذلك فإن إرتفاع حجم الأسرة له أثر، حيث أنه كلما زاد حجم أفراد الأسرة زادت نسبة مساهمتهم في الفقر والفقر المدقع بسبب زيادة نسب الإعالة، خاصة إذا كان معظم الأفراد هم من الأطفال (جدول 8).

جدول (9): نسب الفقر بين الأفراد في فلسطين وفقاً لحجم الأسرة، 2017

المتغيرات المختارة/حجم أفراد الأسرة	نسبة الفقر
1	%0.3
2-3	%2.8
4-5	%13.6
8-9	%29.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017

كما أن إرتفاع حجم الأسرة يزيد من المسؤوليات المترتبة على رب الأسرة، ويؤدي إلى زيادة نسب الفقر بين الأسر ذات أعداد الأفراد الكبيرة كما يظهر في (جدول 9)، كما ينعكس سلباً على رعايتهم والإهتمام بهم نظراً لإنهاك الأب في العمل وغيابه لساعات طويلة في العمل وإنهاك الأم نظراً للولادات المتكررة، بالإضافة إلى انعكاسه سلباً على التحصيل الأكاديمي للطفل وبالتالي ترك المدرسة والبحث عن عمل ليقضي فيه يومه ويجد من يتحدث معه يعوض عما يفتقده في بيته.

- إن وجود مؤسسات تعمل على رعاية الطفولة وتقدم لهم بعض الأنشطة والخدمات، خاصة للأطفال المتسربين، من المدارس والأطفال العاملين والمشردين قد يؤدي إلى إنخفاض أعداد هؤلاء الأطفال في المجتمع الفلسطيني، حيث يستطيعون ممارسة حياتهم الطبيعية كغيرهم من أطفال العالم خاصة وأن البعض قد ينظر إلى تلك المؤسسات على أنها ليست فقط مؤسسات وإنما هي إحياء للنفس البشرية.

جدول (10): عدد المنشآت العاملة في أنشطة إقتصادية مختارة في محافظة رام الله والبيرة وعدد من تجمعات المحافظة المختارة، 2017

النشاط الإقتصادي	التجمع				
	البيرة	رام الله	قبيا	مخيم الأمعري	محافظة رام الله والبيرة
الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه	13	20	-	-	35
أنشطة المكتبات والمحفوظات	-	3	-	-	5
تشغيل المرافق الرياضية	3	2	-	-	10
أنشطة النوادي الرياضة	17	23	1	2	127
أنشطة مدن التسلية والملاهي والألعاب	1	4	-	-	10
تشغيل الألعاب التي تعمل بالعملة	6	18	1	-	64
أنشطة الإصلاحيات ودور الأحداث	-	1	-	-	1
أنشطة التعليم الثانوي الفني والمهني دون مستوى التعليم العالي الأخرى	5	11	-	-	18
أنشطة المستشفيات	4	4	-	-	10
أنشطة العيادات الطبية وعيادات الأسنان	105	262	6	1	599
الأنشطة الأخرى المتصلة بصحة الإنسان	30	68	3	-	124

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019

جدول (11):عدد المنشآت العاملة لنشاط رعاية الأطفال حسب أنشطة إقتصادية مختارة والمحافظة والتجمع، 2017

النشاط الإقتصادي	التجمع				
	البيرة	رام الله	قبيا	مخيم الأمعري	محافظة رام الله والبيرة
نشاط التعليم الأساسي	23	11	-	-	121
التعليم المهني دون مستوى التعليم العالي	-	-	-	-	3
أنشطة دور إيواء الأيتام	-	-	-	-	4
أنشطة الإصلاحيات ودور الأحداث	-	-	-	-	1
أنشطة التواصل الإجتماعي والتوجيه للأطفال والشباب القاصرين	-	-	-	-	1
أنشطة الرعاية النهارية للمشردين والفئات المستضعفة	-	-	-	-	1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018

يظهر من خلال (الجدولين 10-11) أن معظم تجمعات الدراسة قد تفتقر إلى وجود المنشآت التي تعمل على رعاية الطفولة في ظل إرتفاع أعداد الأطفال المتسربين والعاملين والأطفال المنحرفين، ومن الممكن أن تعود أسباب افتقار بعض التجمعات لمثل تلك المؤسسات، حسب بعض العامة، إلى قلة الدعم المادي خاصة وأن إنشاء مثل تلك المؤسسات تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة، بالإضافة إلى أن النقص في بعض التخصصات في تلك المؤسسات، التي تحتاج إلى أخصائيين من أجل تقديم الدعم النفسي والصحي والإجتماعي المناسب لهم، وتنمية قدراتهم الإبداعية والفنية والفكرية واستثمارها في صقل شخصيتهم، بالإضافة إلى دمجهم مع غيرهم من الأطفال في المجتمع.

خلاصة الفصل

لقد تشتد معاناة الفلسطينيين عام بعد آخر في ظل الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة الأمر الذي بصورة سلبية على الأطفال الفلسطينيين خاصة وأن تلك الظروف أدت إلى إنتشار بعض الظواهر الخطرة والتي تعرف بعمالة الأطفال وقد يترتب على ذلك إرتفاع أعداد الأطفال الذين يتم إحالتهم إلى الجهات العاملة على رعاية الطفولة نظراً لارتكابهم العديد من الأعمال الغير مسموح بها في المجتمع.

الفصل الثاني

1.2 الدراسات السابقة

2.2 الإطار النظري

1.2 الدراسات السابقة

فيما يلي ملخص لمجموعة من الدراسات السابقة التي تقاطعت في جانب واحد أو أكثر مع هذه الدراسة مع التركيز على والمناهج والأدوات والتقنيات المستخدمة فيها:

- إمام، محمد. 1997. تشغيل الأطفال وصمة عار.

تناولت الدراسة الأسباب المؤدية إلى إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال، لكن بشكل مختصر أي ذكر الأسباب فقط والتي كانت على النحو التالي: هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف مما أدى إلى الانفجار السكاني بالمدن، التسرب المدرسي، الفقر والحرمان، التوريث المهني والتفكك الأسري. في دراستي سأتناول الأسباب من النواحي المختلفة وبشكل أكثر تفصيلاً. تطرقت الدراسة إلى إتفاقية عام 1999، والتي تحظر تشغيل الأطفال على الرغم من وجود العديد من الإتفاقيات التي تختص بذلك الجانب، وفي دراستي سأتناول عدداً من الإتفاقيات والمواد القانونية التي تختص بمنع تشغيل الأطفال. وتحدث المؤلف عن دور منظمة العمل الدولية بذلك الجانب رغم وجود عدد من المنظمات الدولية التي تهتم برعاية الطفولة فلا بد من توضيح دور تلك المنظمات بشكل أوسع حتى لا يشعر القارئ بأن منظمة العمل الدولية هي الوحيدة المسؤولة عن حماية الأطفال، وفي دراستي سأتحدث عن عدد منها. من أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة: تحديد وتنفيذ سياسات توعوية حول أخطار الظاهرة وتداعياتها على المجتمع بأنساقه كافة، زيادة الإهتمام بظاهرة التسرب المدرسي ووضع خطط وبرامج كفيلة بمعالجتها قدر المستطاع بوصفها أحد المسببات الرئيسية لتفشي مشكلة عمالة الأطفال.

- حمزة، مختار.1997. عمالة الأطفال رؤية نفسية.

ركزت الدراسة على الجانب النفسي للأطفال العاملين بالتحديد، وإعتبرت أن سلوك تلك الأطفال محصلة رد فعل على الظروف التي يعيشونها، فاهتمت الدراسة بقياس ذكاء الطفل، حيث أن عمالة الأطفال ترتبط بشكل مباشر بالتسرب المدرسي والتي ترتبط أحياناً بدرجة ذكاء الطفل، لكن لا يجوز الحكم على كافة الأطفال المتسربين والعاملين بإنخفاض مستوى الذكاء لديهم. إهتمت الدراسة أيضاً بالتوافق الشخصي والإجتماعي، أي تلك العملية الديناميكية المستمرة التي يهدف بها الفرد إلى تغيير سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقاً بينه وبين نفسه من جهة وبينه وبين البيئة المحيطة من جهة أخرى. إعتبرت الدراسة أن التسرب المدرسي هو الأهم في تفشي

ظاهرة عمالة الأطفال على الرغم من وجود مجموعة أخرى من الأسباب المؤدية إلى ظاهرة عمالة الأطفال.

تناولت الدراسة الآثار المترتبة على الظاهرة، إذ أنها تؤدي إلى فقدان القيمة والكرامة الإنسانية، الشعور بالعدوانية، شعور الطفل العامل بالحزن، وفي دراستي سأتناول إفرازاتها على المجتمع، فمن الضروري معرفة إفرازاتها على المجتمع للعمل على الحد منها قدر المستطاع. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن الفقراء يرسلون أطفالهم إلى سوق العمل بدلاً من المدرسة بحثاً عن دخل أكبر لمواجهة متطلبات المعيشة. الدراسة لم تتناول الأسباب المختلفة التي تقف وراء عمالة الأطفال، وفي دراستي سأتناول كافة الأسباب من أجل إقتراح حلول قد تساعد الأطفال في التأهيل والتدريب قبل خروجهم للعمل.

- جيري، ردجرز، وخالد أسعد عيسى. 1998. <u>تشغيل الأطفال والفقر والتخلف</u>.

إهتمت الدراسة بالحديث عن الأدوات التي يمكن إستخدامها لجمع المعلومات عن ظاهرة عمالة الأطفال، حيث ركزت الدراسة على المقابلة والمشاهدات الميدانية والجهات التي تهتم برعاية الطفولة مثل وزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والأطفال العاملين وأسرهم. أما المشاهدات الميدانية فهنا على الباحث نفسه العمل في الميدان، ومن الممكن أن يحتاج إلى وقت طويل حتى يحصل على ما يريده من معلومات، أهمها كيف يتصرف الأطفال العاملين مع الآخرين ومع المواقف والمشاكل التي يتعرضون لها في أماكن عملهم، إضافة إلى ساعات عملهم والأماكن التي يتواجد فيها الأطفال بكثرة، فمن خلال الملاحظات نستطيع الحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها من أي آداه أخرى. في دراستي سأقوم بإستخدام آداه أخرى إلى جانب تلك الأدوات وهي الإستبانة التي تعد أداة أقوى من المقابلة، حيث أنه سيتم إختيار العينة وتحديدها لاحقاً، فمن خلال الإستبانات نستطيع إيجاد إجابات مختلفة ومتنوعة تساعد الباحث على فهم واقع الظاهرة أكثر لأنه سيتم توزيعها على عدد من المستويات الإقتصادية والتعليمية المختلفة وفئات عمرية مختلفة، وسأقوم بالإعتماد على بعض النسب الإحصائية التي يصدرها مركز الإحصاء الفلسطيني مثل النسب التي تتعلق بعمالة الأطفال والتسرب المدرسي ونسب الطلاق وغيرها.

- منظمة العفو الدولية. 1999. الجنود الأطفال: <u>صورة من أسوأ صور تشغيل الأطفال</u>.

إعتبرت الدراسة أن الأطفال هي الفئة الوحيدة التي تعاني من الآثار السلبية وخاصة الأطفال العاملين وتجاهلت الآثار المترتبة على المجتمع والتي سيتم تناولها في دراستي. تناولت الدراسة

أيضاً الأعمال التي من الممكن أن يعمل بها الأطفال كالعمل بالمصانع وورش البناء والعتالة ورفع الأثقال، العمل بالحدادة وأعمال الخراطة، العمل بالزراعة، العمل بمحطات تعبئة الغاز، العمل في المسالخ بالإضافة إلى التجول بالطرقات على العربات، وتناولت أيضاً الآثار المترتبة على تلك الظاهرة والتي إقتصرت فقط على الأطفال العاملين كالآثار الجسدية مثل الشعور بألم مستمر، والآثار الصحية كتعرض الأطفال لأمراض بالجهاز التنفسي، والآثار النفسية كشعور الأطفال العاملين بعدم تحقيق الذات والإحتقار، اليأس، الشتائم، كره الذات والآخرين، الشعور بالعصبية بشكل دائم حتى على أتفه الأمور، والآثار الأخلاقية وذلك نتيجة ما يسمعه الطفل من ألفاظ بذيئة الأمر الذي يجعل الطفل يستخدم تلك الألفاظ عند إساءة أحد معاملته خارج بيئة العمل.

- الشامي، مفيد وختام أبو عيطة. 2002. <u>عمالة الأطفال في فلسطين.</u>

ركزت الدراسة على ضرورة الإهتمام بالطفل ورعايته، فهذا عامل ضروري من مقومات النهوض بأي أمة فتية بهدف الوصول إلى مستقبل أفضل، فالأطفال يشكلون جيل الغد، والإهتمام بهم وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية الشاملة. ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دولة دون الأخرى سواء المتقدمة أو النامية وإن تفاوتت درجات الإهتمام بهم بين الدول، فالطفل الفلسطيني له خصوصيته، حيث أن الكثير منهم عانى من حرمان ممارسة طفولته الطبيعية نتيجة الإحتلال الإسرائيلي، إذ ظهرت بعض الإفرازات السلبية منها ظاهرة عمالة الأطفال التي تقف عائقاً أمام متطلبات تنمية الطفل. إعتمدت الدراسة على الأسلوب الميداني في عملية جمع البيانات وترتيبها وربطها ببعضها لمقارنتها وتحليلها. وفي دراستي تم إستخدام أكثر من منهج وآداة لجمع المعلومات والتي لم يتم إستخدامها في الدراسة كالمنهج المقارن والتحليلي ومن الأدوات نظم المعلومات الجغرافية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ظاهرة التسرب المدرسي الناتجة عن النقص في نظام التعليم الأساسي من عدم ملائمة وكفاءة المناهج التعليمية وتلبية إحتياجات الأطفال، وإشباع رغباتهم وميولهم هي وراء تفشي ظاهرة عمالة الأطفال، وبالتالي لا بد أن يأخذ القائمون على المناهج إعداد مناهج تعليمية جديدة، وأن يتم تطبيق نظام التعليم الإلزامي خاصة للمرحلة التعليمية الأساسية، وهناك العديد من الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التسرب المدرسي والتي سأقوم بتوضيحها حيث لم يتم إيضاحها في هذه الدراسة.

- العقباوي، أحمد. 2004. <u>أطفال الشوارع "أطفال فى خطر".</u>

لقد تعددت المسميات التي أطلقتها الدراسة على الأطفال العاملين، ومن تلك المسميات: ظاهرة التسول، التشرد، تشغيل الأطفال وعمالة الأطفال، حيث تناول المؤلف أسباب الظاهرة من ناحية إقتصادية فقط، إذ ركز على الفقر كعامل اقتصادي هام يسبب تفشي الظاهرة، وفي دراستي سأبحث عن كافة الأسباب المؤدية للظاهرة لمقارنة أسباب الواقع الفلسطيني بالدراسات الأخرى في دول أخرى لمعرفة إن كان هناك توافق بينهما أم لا، وسأبحث أيضاً في موضوع الإفرازات التي تتركها الظاهرة على الأطفال والمجتمع. المؤلف في دراسته لم يقم بعرض ما توصل إليه من نتائج وتوصيات التي تعد الجانب الأهم في أي دراسة لأنها تثبت مصداقية البحث، وفي دراستي سأقوم بعرض كل ما سيتم التوصل إليه من نتائج وتوصيات للحد من الظاهرة الأمر الذي يسهل على الجهات المعنية تطبيق التوصيات الأنسب على أرض الواقع للحد من ظاهرة عمالة الأطفال.

- الشميري، سمير. 2005. عمالة الأطفال "تشويه أجمل سنوات العمر".

تحدثت الدراسة عن عدم الإنصاف في وضع الأطفال في أعمال مليئة بالقذارة والقسوة قد تفوق قدراتهم الجسمية والعضلية والنفسية، فالأعمال الشاقة والكئيبة لا تعطي مجالاً للأطفال للتمتع بطفولتهم وتغلق في وجوههم كل بارقة أمل للتطور. إعتبرت الدراسة أن عمالة الأطفال محل إدانة ورفض على المستوى العالمي، لأنها تتناقض مع الطفولة الحالمة، ومع حقوق الأطفال في ظل تأكيد القوانين على حق الطفل في السعادة والعيش الكريم والصحة والنمو السليم. لم تستخدم الدراسة أي منهج لجمع المعلومات وتحليلها، وفي دراستي سأقوم بإستخدام عدد من المناهج التي ذكرت سابقاً. أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة: أنه على الدولة تقديم العون للأسر الفقيرة من أجل إعادة التوازن، مما يجنب الأطفال العمل في سن مبكرة، وعلى الجهات المسؤولة الرقابة الميدانية الدورية على الأطفال للتأكد من ظروف العمل التي يعمل فيها الأطفال وساعات العمل والراحة والأجر الذي يتقاضاه الأطفال بما يتواءم مع قانون عمل الأطفال.

- دراسة ليلى، علي. 2005. الجريمة والمجتمع "إرتباط تصاعد الجريمة بالمسألة الطبقية".

تعد الجريمة ظاهرة إنسانية وإجتماعية، وهي تعبر عادة عن الجوانب السلبية في الحياة الإنسانية والإجتماعية، ويمكن القول بأن تاريخ البحث العلمي في مجال الجريمة قد مر بعدة مراحل، بحيث تضمنت كل مرحلة رؤية جديدة لذات الظاهرة الإجرامية. وتعتبر النظريات البيولوجية أولى المعالجات العلمية للظاهرة الإجرامية، حيث تزعم هذا الإتجاه عالم الإجرام الإيطالي سيزاري لومبروزو، الذي رأى أن السلوك الإجرامي هو ناتج عن البيئة البيولوجية لبعض

البشر في المجتمع، وقد اعتبر العالم الإيطالي أن هناك مجموعة من العوامل الرئيسية المسببة لإنتشار الجريمة في المجتمع، وأهمها: التنشئة الإجتماعية المنحرفة، الأسرة المفككة، تأثير الرفاق والأصدقاء، بالإضافة إلى تأثير الظروف الإقتصادية والبيئية. أما الجريمة في نطاق الطبقات العليا فالعوامل المؤدية لها الحالة الترفيهية التي يعيشها أبناء تلك الطبقة. وبشكل عام الأشخاص الذين يعانون من الفقر والإحباط والدونية هم الأكثر عرضة لإرتكاب الجرائم مثل المخدرات والسرقات التي قد تتحول مع الزمن إلى فساد وإختلاس وتبديد للمال العام.

ركز الباحث في دراسته على الجرائم التي تنتج عن عمالة الأطفال، على الرغم من وجود الكثير من تلك الجرائم المترتبة على الظاهرة إلا أن الدراسة ركزت فقط على تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات، وفي دراستي سأقوم بالبحث عن كافة السلبيات التي من الممكن أن تترتب على ظاهرة عمالة الأطفال، حيث ركز الباحث على دور الظروف البيئية المحيطة بالطفل كإحدى العوامل الرئيسية في إنتشار الجرائم حتى أنه لم يوضح تلك الظروف، وفي دراستي سأقوم بالبحث عن كافة العوامل التي تسبب إنتشار الجرائم وسردها بشكل أكثر تفصيلاً.

- الصقور، صالح. 2006. <u>آثار التفكك الأسري على النظام الإجتماعي العام</u>.

عرف المؤلف التفكك الأسري على أنه إختلال السلوك في العائلة، التربية العائلية الخاطئة، حالات وفاة أحد الوالدين أو كلاهما، حالات الطلاق وتعدد الزوجات وهجرة أحد الوالدين، حيث أكد المؤلف في دراسته على أن التفكك الأسري يرمي بالأطفال إلى التسول والتشرد، الأمر الذي يؤثر على الأمن الإجتماعي عن طريق حدوث التوتر والإضطراب وفقد الإحساس بالأمان الذي يعني فقد الثقة بالوحدة الوطنية. يتسبب التفكك الأسري أيضاً بتعريض نسق القيم والأخلاق إلى الخطر بسبب غياب مصدر التوجيه والإرشاد داخل الأسرة، عدا عن أن الظاهرة تؤدي إلى إنتشار السرقات، ويولد التفكك الأسري الشعور بالكراهية ويضعف إنتماء الفرد للمجتمع، بالإضافة إلى الشعور بالنقص والعدوانية. والتفكك الأسري عملية مستمرة أصابت وتصيب نظم وأنساق المجتمعات البشرية بالرغم من وجود فترات من الإستقرار النسبي التي شهدتها وتشهدها المجتمعات، وحسب توماس من الصعب إعتبار ظاهرة التفكك الأسري شاذة أو غير مألوفة.

في هذه الدراسة كم كبير من المعلومات القيمة التي تتعلق بآثار التفكك الأسري، وقد سردت بطريقة مفصلة وهناك بعض الأمور التي يصعب فهمها، فعند الحديث عن أثر أي ظاهرة لا بد من الإشارة إلى أسباب الظاهرة، لكن المؤلف لم يتحدث عن أسباب الظاهرة، إذ أنه إقتصر فقط

عن الحديث عن آثار الظاهرة، وفي دراستي سأقوم بتناول الأسباب والآثار بطريقة أبسط حتى يسهل على القارئ فهمها. من أبرز التوصيات التي جاءت بها الدراسة: إنشاء المزيد من مؤسسات الطفولة ودور التربية والتأهيل خاصة للأطفال المشردين الذين عانوا وما زالوا يعانون من آثار التفكك الأسري، وحث الجمعيات الخيرية على زيادة عدد العيادات والمراكز الصحية التي تقدم العلاج النفسي وبالأخص ضحايا التفكك الأسري ومحدودي الدخل.

- مقداد، خليل عبد الكريم وسمير خالد صافي. 2009. دراسة مقارنة حول الخصائص الإجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والإقتصادية للأسر الفلسطينية.

تناولت الدراسة بعض خصائص الأسرة الفلسطينية، ومن أهم تلك الخصائص التي تناولتها دراسة مقداد:

أ- الخصائص الإجتماعية:

من المتوقع إرتفاع عدد الأسر بالضفة الغربية من 494,531 عام 2009 إلى 797,906 أسرة عام 2025، حيث أن الزواج المبكر وتسرب الفتيات بسن مبكرة من المدرسة، والتي بلغت نسبتها 23.5% عام 2010، سينعكس ذلك بشكل سلبي على المجتمع من ناحية إرتفاع عدد السكان وبذلك يمكن القول بأن حجم الأسرة الفلسطينية بالضفة الغربية قد بلغ 5 أفراد وبالوقت الحاضر تعد تلك المعدلات مرتفعة خاصة مع الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني على مختلف النواحي.

يشكل الأطفال دون سن 15 سنة في الأراضي الفلسطينية ما نسبته 38.9% من إجمالي السكان في فلسطين، في حين إنخفضت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم أكثر من 65 سنة، حيث بلغت بنسبة 2.9% من مجمل السكان في فلسطين الأراضي الفلسطينية وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015. يقدر أن ثلث حالات الطلاق تحدث بالسنة الأولى من الزواج الأمر الذي يؤدي إلى التفكك الأسري والتأثير على أهم فئة بالأسرة وهي الأطفال خاصة أنها الفئة الحساسة عدا عن كون المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الفتية، مما يتركهم بدون عائلة ترعاهم وبالتالي قد يؤدي هذا إلى خروجهم إلى الشارع وتعرضهم لكافة أنواع الإستغلال.

للزيادة السكانية العديد من الجوانب السلبية على المجتمع، ومن أهمها إعاقة عملية التحسين بمستويات المعيشة، إعاقة عملية التنمية والخطط المستقبلية، الخلل بالتوازن بين الموارد

المتوفرة والسكان وزيادة الضغط على الموارد المختلفة ولا سيما البنى التحتية كالمدارس، الأمر الذي يؤدي إلى جعلها بيئة غير ملائمة للتعليم مع تراجع التحصيل الأكاديمي الناتج عن عدد الطلاب الكبير بالغرف الصفية، وبالتالي يؤدي هذا إلى هرب العديد من الأطفال من تلك البيئة وتفضيل سوق العمل على البقاء في مقاعدهم الدراسية، خاصة وأن العديد من الأسر لا تتمكن من وضع أطفالها بالمدارس الخاصة التي تتسم بوجود أعداد أقل من الطلاب.

ب- الخصائص الإقتصادية:

أدى إرتفاع عدد السكان في المجتمع الفلسطيني، خاصة في المدن، إلى المزيد من معدلات الفقر والبطالة وكالمعتاد الأطفال هم ضحية ذلك، فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل لعام 2015 حوالي 16.3% في الضفة الغربية، في حين بلغ معدل الفقر في الضفة الغربية حوالي 19.1%.

- فريحة، أحمد. 2010. <u>التسرب المدرسي في ظل البناء الأسري</u>.

عرف المؤلف التسرب المدرسي على أنه ترك المدرسة في سن مبكرة ، حيث ركزت الدراسة على العامل الثقافي والإجتماعي كسبب رئيسي في إنتشار ظاهرة التسرب المدرسي التي تعد إحدى المشاكل الإقتصادية والإجتماعية فيمكن القول بأن الظاهرة الإجتماعية والإقتصادية تفسر بعوامل إجتماعية وإقتصادية أخرى، حيث أن الطلبة المتسربين يندمجون في سوق العمل وبالتالي قد يؤدي هذا إلى إنتشار ظاهرة إجتماعية أخرى والتي تعرف بعمالة الأطفال، وبالتالي إرتفاع معدلات الأمية بين فئات المجتمع وصعوبة إندماج الأفراد في التنمية في ظل إنقسام المجتمع لفئتين: فئة متعلمة وأخرى من الأميين، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر المجتمع عن المجتمعات الأخرى لصعوبة التوافق بين تلك الفئتين بالأفكار والآراء، بالإضافة إلى تفشي مشاكل إجتماعية أخرى كرفع معدلات البطالة مستقبلاً خاصة في ظل التكنولوجيا التي يشهدها العالم، إنتشار ظاهرة الزواج المبكر، عدا عن التأثير على الحالة النفسية للأحداث ونموهم واحتمالية انحرافهم من خلل تعاطي البعض منهم للمواد المخدرة والتدخين وتفشي السرقات لتأمين ما يحتاجونه، الأمر الذي قد يزيد من العبء على الدولة، والذي أكدته النظرية النفسية الإجتماعية للتطور لإريك أريكسون.

ركزت الدراسة على التفكك الأسري الذي يؤدي إلى التراجع في التحصيل الأكاديمي وبدوره يؤدي إلى هروب الطفل من المدرسة واللجوء إلى العمل، أما العامل الثقافي فيتمثل في المستوى

التعليمي للوالدين، فكلما كان المستوى التعليمي للوالدين أعلى كانا على دراية بمخاطر التفكك الأسري والتسرب المدرسي.

أهمل المؤلف عدداً من العوامل الدافعة أيضاً للتسرب المدرسي كالعنف الذي يتعرض له بعض الأطفال في المدرسة والفقر، وفي دراستي سأتحدث عن كافة أسباب التسرب المدرسي، حيث أن ظاهرة التسرب المدرسي تحتاج إلى دراسة بشكل تفصيلي وليس بشكل مختصر كما جاءت بتلك الدراسة لأنها سبب رئيسي في إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال، فإذا وضعت حلول جذرية لظاهرة التسرب المدرسي من الطبيعي أن ينخفض عدد الأطفال العاملين.

- أبو القاسم، أمباركة. 2012. <u>البطالة والتنمية الإجتماعية.</u>

تعتبر البطالة مشكلة عالمية ومن أهم معوقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وعلى الرغم من أن حجم البطالة يختلف من بلد إلى آخر إلا أنها ما زالت مشكلة تؤرق مضاجع المسؤولين، وتعتبر نسبة العاطلين في أي مجتمع مقياساً هاماً لمستوى الرفاهية التي يعيشها ذلك المجتمع. توصل الباحث إلى مجموعة من العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في إنتشار الظاهرة، والتي من أهمها: إستغلال وإستيلاء فئة معينة في المجتمع على فرص العمل كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، وعدم ربط التعليم بمتطلبات التنمية كما هو الحال في فلسطين، بالإضافة إلى التخلف الإداري والتقني، الزيادة السكانية في الدول الفقيرة، التوسع في إستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تنافس العمالة وتقلل من فرص العمل التقليدية في المجتمع. وقد قدم الباحث بعض الحلول للحد من مشكلة البطالة، أهمها: تنظيم تشغيل العمال بواسطة مكاتب القوى العاملة، إيجاد التوازن المطلوب بين عرض العمل والطلب عليه، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع العمرانية الكبيرة التي تفسح المجال أمام العاطلين وتوفر فرص جديدة وعديدة. تحدث المؤلف عن مشكلة البطالة من عدة نواحي وما تؤدي له من عمالة للأطفال، ولكنه لم يتحدث عن طرق التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الرغم من العنوان الذي يوحي بأنه تحدث عن عمليات التنمية المختلفة سواء السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وفي دراستي سأتحدث عن هذا الجانب، فمن خلال التنمية نستطيع التخلص من مثل تلك المشاكل سواء الفقر، البطالة، التسرب المدرسي وعمالة الأطفال.

- أبو زر، إسراء.2018. <u>النمو الحضريوأثره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مدن رام الله والبيرة وبيتونيا "عمالة الأطفال، الباعة المتجولون، البطالة والطلاق".</u>

ركزت الدراسة على الآثار الإقتصادية والإجتماعية بالمدن الكبرى الناتجة عن النمو الحضري، ومن أهم الآثار التي تناولتها الدراسة عمالة الأطفال، الباعة المتجولون، البطالة والطلاق، لكن

كانت هذه النتائج عموميات وليست نتائج من بحث ميداني مختص بهذه القضايا، حيث خصصت تلك الدراسة للحديث عن تلك المشاكل في المدن، في حين تتميز دراستي بكونها دراسة مقارنة بين مدينة، مخيم وقرية عن واقع عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني، عدا عن توزيع الإستبانات على العينة المقصودة "بعض الأطفال العاملين، أهالي بعض الأطفال العاملين وعدد من العامة". من أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة هو أن التمدين هو السبب الرئيسي وراء انتشار ظواهر عمالة الأطفال والباعة المتجولين والبطالة والطلاق، مما يؤدي إلى عمل الأطفال في سن مبكرة وهذا يترك آثاراً جلية قد يصعب استئصالها مع مرور الزمن متمثلة بالآثار النفسية والاجتماعية والصحية والأخلاقية. ومن أهم التوصيات العمل على إعادة هيكلة السياسة المنتهجة التي تتخذها الحكومة بتوزيع المؤسسات على مختلف المحافظات، وبالتالي تخفيف العبء عن منطقة الدراسة، العمل على إنشاء نقابة تعنى بحقوق الباعة المتجولين خاصة، لأن غالبيتهم يتخذون هذه المهنة أساساً لتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم.

ملخص الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع عمالة الأطفال في مناطق مختلفة من الوطن العربي، حيث يمكن تقسيم المواضيع التي تناولتها هذه الدراسات على النحو التالي:

- بعض الدراسات تناولت العوامل والأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال ومنها (الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية والثقافية، القانونية)، والبعض الآخر منها تناولت الآثار المترتبة على عمالة الأطفال سواء على الأطفال العاملين خاصة والمجتمع عامة، كما تحدثت بعض الدراسات عن الظاهرة من ناحية قانونية والبعض الآخر اقترحت بعض الحلول التي يمكن من خلالها الحد من إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

- إستخدمت الدراسات السابقة مناهج بحث وأدوات متنوعة واستخدم القليل منها برامج تقنية كنظم المعلومات الجغرافية وبرنامج الحزمة الإحصائية إذ تم إستخدامها في الدراسة الحالية من بصورة أساسية من أجل عمل خرائط توضح التوزيع الجغرافي لأكثر محافظات الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملين إلى محافظة رام الله والبيرة، بينما تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية من أجل تحليل مجموعة من العلاقات التي تربط بعمالة الأطفال، كما افتقرت غالبية الدراسات إستخدام الإستبانة والمقابلات كوسيلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة بشكل عام غياب الأسلوب التحليلي والذي كان الركيزة الأولى الذي إعتمدت عليه الدراسة الحالية لاستخلاص النتائج، وأخيراً ما امتازت به الدراسة الحالية هي محاولتها عمل مقارنة بين منطقة

حضرية، ريفية ومخيم من أجل معرفة مدى تطابق أو إختلاف الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال، حيث كان من الصعب إيجاد ذلك في دراسة واحدة من الدراسات السابقة.

2.2 الخلفية النظرية للدراسة

1.2.2 تعتبر مرحلة الطفولة مرحلة تنموية بحد ذاتها وقضية مركزية، حيث تضم مرحلة التعلم وتكوين الشخصية وتعزيز الثقة بالنفس، بالإضافة إلى كونها مرحلة يستطيع الطفل من خلالها الحلم لتحقيق ما يصبو إليه مستقبلاً، كتحقيق إستقلاليته وتعلم كيفية الإعتماد على نفسه، لذا لا بد من تحقيق الأمان والحماية للأطفال في تلك المرحلة الحساسة، ولكن للأسف يفتقد أطفال فلسطين تلك الحماية، الأمر الذي جعل الفئة العمرية التي دون 18 عاماً تتعرض للكثير من المشاكل التي تتسم بالخطورة، وتحولت فئة الأطفال لفئة مهمشة في مجتمعنا الفلسطيني. لذلك لا بد من تسليط الضوء على تلك المشاكل التي تترك إنعكاساتها وإفرازاتها السلبية على المجتمع عامة والأطفال خاصة، فمثلاً الفقر وعدم قدرة الأهل على تحمل نفقات التعليم يؤدي إلى التسرب المدرسي، وبتلك الحالة يعتبر الطفل المنقذ الوحيد لأسرته من خطر الفقر فلا يجد نفسه إلا في ورش البناء والمصانع، أو يجد نفسه يتجول بين أزقة الشوارع، الأمر الذي يحمل الطفل مسؤولية تفوق طاقته الجسدية، وإذا لم يستطيع الطفل على مثل تلك الأعمال أو أنه تقاضى أجراً لا يكفي لسد حاجات أسرته فإنه قد يجد نفسه قد إنحرف، وبالتالي تنتشر السرقات وتعاطي المخدرات وغيرها. هناك العديد من الدراسات التي تناولت الجوانب النفسية والإنسانية والإجتماعية وحتى السياسية لظاهرة عمالة الأطفال (صالح 2006؛ أحمد 2010).

2.2.2 عند الحديث عن ظاهرة عمالة الأطفال لا بد من التطرق إلى بعض المصطلحات المتعلقة بالظاهرة، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

- الحدث: مصطلح يطلق على فئة عمرية تتراوح بين 15-18 عاماً، ولتلك الفئة من الأطفال الكثير من الحقوق بغض النظر عن جنس الطفل، وأصله العرقي، ولغته، وقدراته الجسدية والعقلية، وتصبح الحقوق ملزمة التطبيق عندما تُشرَع ويصادق عليها في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية. فعلى سبيل المثال من أهم الحقوق التي دعت لها المنظمات العالمية، والتي يجب أن يتمتع بها كافة أطفال العالم دون تمييز، هي الحق في التعليم وتعزيز مهارات وقدرات الأطفال والحق بالسكن الملائم، الحق في التعبير عما يدور بخاطره دون خوف، والحق في اللعب واللهو والحق في الرعاية الطبية والحماية من كافة أشكال التعذيب والقسوة والإهمال والإستغلال، والحق في حصوله على تأمين إصابات العمل (عباس 2016).

- **أما الطفل:** يعرف بحسب القانون الدولي على أنه كل شخص يبلغ من العمر أقل من 18 عام (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- **صاحب العمل:** كل شخص طبيعي أو اعتباري أو من ينوب عنه يستخدم شخصاً أو أكثر مقابل أجر (Saleh 2005).

- **العامل:** كل شخص طبيعي يؤدي عملاً لدى صاحب العمل مقابل أجر ويكون أثناء أدائه العمل تحت إدراته وإشرافه (Petere 1953).

- **العمل:** كل مل يبذل من قبل العامل سواء أكان ذلك جهداً ذهنياً أو جسمانياً مقابل أجر سواء كان العمل دائم أو مؤقت أو عرضي أو موسمي (قانون العمل الفلسطيني 2017).

- **العمل المؤقت:** العمل الذي تقتضي طبيعة تنفيذه وإنجازه فترة محدودة (السرهد 2010).

- **العمل العرضي:** العمل الذي تستدعيه ضرورات طارئة ولا تزيد مدة إنجازه على ثلاثة أشهر (قانون العمل الفلسطيني 2017).

- **العمل الموسمي:** كل عمل ينفذ وينجز في مواسم دورية سنوية (الذئب 2012).

- **المنشأة:** المكان الذي يقوم فيه العمال بأعمالهم (السيد 2014).

- **الأجر الأساسي:** أي المقابل النقدي أو العيني المتفق عليه الذي يدفعه صاحب العمل للعامل مقابل عمله، ولا تدخل في ذلك العلاوات والبدلات أياً كان نوعها (العطار 2013).

- **الأجر:** أي الأجر الكامل وهو الأجر الأساسي مضافاً إليه العلاوات والبدلات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012).

- **إصابة العمل:** الحادث الذي يقع للعامل أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو العودة منه ويعتبر في حكم ذلك الإصابة بأحد أمراض المهنة التي يحددها النظام (الصقور 2006).

- **المعاق"ذوي الإحتياجات الخاصة":** ذلك الشخص الذي يعاني من عجز في بعض قدراته سواء، كانت الجسدية أو الحسية أو الذهنية بسبب مرض أو حادث أو سبب خلقي أو عامل وراثي، أدى إلى عجز الشخص عن العمل أو أضعف من قدرته على القيام بإحدى الوظائف

الأساسية الأخرى في الحياة، ويحتاج إلى الرعاية والتأهيل من أجل دمجه أو إعادة دمجه في المجتمع (العطار 2013).

- **التأهيل:** عملية منظمة ومستمرة تبنى على أسس علمية هدفها الإستفادة من القدرات المتاحة لأي شخص عن طريق تنمية قدراته سواء الجسدية أو المهنية (قانون العمل الفلسطيني 2017).

- **عمالة الأطفال أو تشغيل الأطفال:** هي الأعمال التي تضع أعباء ثقيلة على الأطفال، حيث أنها تهدد صحة الأطفال وسلامتهم ورفاهيتهم، إذ أن الهدف الأساسي وراء ذلك العمل الإستفادة من ضعف الأطفال وعدم قدرتهم على الدفاع عن نفسه بالإضافة إلى الإعتماد عليه كأيدي عاملة رخيصة بدلاً عن عمالة كبار السن فتلك الأعمال تمنع تعليم الأطفال وتدريبهم.

يمكن تصنيف تلك الأعمال على أنها ضارة وقد تلغي الطفولة نتيجة العمل لساعات طويلة وتحت ظروف صعبة، كالتعرض لأشعة الشمس الحارة صيفاً ودرجات الحرارة المخفضة شتاءً ولفترات طويلة، بحيث يتعرض الأطفال العاملين لأبشع صور الإستغلال من قبل أصحاب العمل حيث يحرم الأطفال من حقهم في التعليم والحق في الحياة الآمنة والكريمة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الأطفال صحياً وإعاقة نموهم الجسدي والعقلي والنفسي، وذلك ناتج عن إنفصال الطفل عن أسرته وأصدقائه لساعات طويلة.

ويمكن القول بأن تفاعل الأطفال إجتماعياً قد يكون معدوماً أو محصوراً ضمن إطار عملهم، إذ يمكن إدراج تلك الظاهرة ضمن دائرة الإستغلال، وهناك العديد من الأعمال التي يمكن تصنيفها ضمن تلك الإطار أهمها العمل في الزراعة، العمل في محطات تعبئة الوقود، العمل في الشوارع كمسح السيارات والتجول بالعربات، بالإضافة إلى الأعمال التي تسبب المجهود الجسدي كالعمل في المطاعم والفنادق والنوادي الليلية، حيث أن تلك الأعمال لا تتناسب مع قدرات ومؤهلات الأطفال النفسية والجسدية، ومثل تلك الأعمال ترفضها القوانين (أبو راس 2001؛ المصري 2016).

- **أما عمل الأطفال:** فهي الأعمال المقبولة إجتماعياً ولا ترفضها القوانين الدولية ولا يوجد لها إنعكاسات سلبية على الأطفال، بل قد يكون لها العديد من الإيجابيات على الأطفال، ومنها الأعمال التي يقوم بها الأطفال بالمدرسة كتنظيف الساحة أو التعاون مع أهل المدينة أو القرية في تنظيفها، الأمر الذي يعزز روح التعاون لديهم بالإضافة إلى المشاركة في نوادي تنظيم

برامج مسابقات بين الأطفال كالقراءة التي هي بمثابة غذاء العقل أو الرسم أو سباقات الجري، مما يزيد من ثقة الأطفال بأنفسهم ومن مواهبهم (عباس 2011؛.كمال 2016).

- **التسرب المدرسي:** هو إنقطاع التلميذ عن مواصلة دراسته في أي مستوى من المستويات للعديد من الأسباب قد تكون إقتصادية، سياسية، ثقافية وصحية (فريحة 2010).

- **الكثافة السكانية:** هي عبارة عن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان بالمقارنة مع الموارد المتاحة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

- **الفقر:** هو عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة أو غياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، وبشكل عام يشير الفقر إلى الأوضاع المعيشية المتدنية وغير المقبولة حيث تتسم حياة الفقير بالحرمان وعدم القدرة على الوصول لحياة كريمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

- **البطالة:** هي عبارة عن كل شخص قادر على العمل ويبحث عنه ويقبل بالعمل عند مستوى الأجر السائد، ولكن لا يجد فرص عمل متاحة للعديد من الأسباب منها السياسات الإستعمارية، تدني المستوى التعليمي، ضعف الإستثمار الإقتصادي داخل الدولة والتمييز على أساس الجنس والدين واللغة واللون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

- **القانون:** ويعرف على أنه مجموعة من القواعد والأحكام التي تصدر عن السلطة التشريعية في الدولة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012؛ العودة 2012).

- **المنظمات الدولية:** هي عبارة عن هيئة تضم مجموعة من الدول من خلال اتفاق دولي فيما بينها تسعى لتحقيق بعض الأهداف والمصالح المشتركة فيما بينها، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية والذاتية دولياً (اليونيسيف 2004).

حسب منظمة العمل الدولية هناك ما يقارب 100000 طفل عامل عالمياً، لكن لا يمكن إدراج كل هؤلاء الأطفال تحت مفهوم الإستغلال الإقتصادي للأطفال العاملين والتي حذرت منها القوانين على كافة المستويات وفي مختلف دول العالم، وتتمثل في الحالات التالية:

عمل الطفل بإحدى الأعمال التي تعيق تعليمه وفي الوقت نفسه تضر صحته ونموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الإجتماعي، وعرف ذلك بالقوانين على أنه أسوأ أشكال عمل الأطفال ومنها الدعارة والأعمال الإباحية، إنتاج السجائر والمخدرات أو المؤثرات العقلية

والتجارة بها أو حيازتها أو ترويجها أو نقلها، الرق والعبودية والعمل الجبري كالأعمال التي تؤدى تحت الأرض والعمل في المناجم والمناجر والعمل في الأفران المخصصة لصهر المواد المعدنية والزجاج أو تكريرها أو إنتاجها وصناعة الإسمنت، إنتاج أو ترويج أو استيراد الألعاب أو المواد غير المطابقة للمواصفات والمعايير الصحية أو البيئية المحددة من قبل الجهات المختصة أو التي تضر بالقيم المجتمعية كالمفرقعات والمواد المتفجرة والأعمال التي تتعلق بها، بالإضافة إلى إستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة وبذلك يحرم هؤلاء الأطفال من أبسط حقوقهم الأساسية التي دعت لها القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية كالحق في حياة كريمة مع توفر المسكن، الطعام، الكسوة، الأمان والاستقرار، التعليم، العلاج بالإضافة للعب، الأمر الذي يؤدي إلى الحرمان من النمو البدني والعقلي والروحي والإجتماعي الملائم ومن هذا المنطلق رأت بعض الدراسات بأن عمل الطفل لمدة أسبوعان متواصلان كأيدي عاملة رخيصة، يدخل الطفل ضمن إطار ما يعرف بالاستغلال الإقتصادي للأطفال العاملين (Saleh 2005؛ قانون العمل الفلسطيني 2017).

هنالك جهات وقوانين تمنع عمالة الأطفال ومنها من يسمح بها، فمثلاً تبرر المجموعة التي تعارض تشغيل الأطفال موقفها بأن الأطفال هم العمود الفقري للدولة، وهم عماد المستقبل، ومن المفروض تمتعهم بحياة كريمة خالية من جميع أشكال العنف والإستغلال والإضطهاد، بالإضافة إلى إعطاء الطفل الحق في التعليم وممارسة هواياته ومواهبه حتى لو لم يكن لديه طموح في إكمال مراحل التعليم، إذ أن الآثار المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال لا تقتصر فقط على الأطفال العاملين بل تمتد لتشمل المجتمع أجمع (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

أما المجموعة المؤيدة لظاهرة تشغيل الأطفال فتبرر موقفها بناءً على أن عمل الأطفال مهم في حال أنهم من أسر فقيرة " أي الأسر التي لا يوجد فيها معيل "، كذلك الأطفال الذين يندرجون من أسر ذات مستويات تعليمية متدنية، وذلك من أجل تحسين وضعهم الإقتصادي ومستواهم المعيشي.وقد حددت الجهات المعنية الفلسطينية شروطاً لعمل الأطفال وذلك حسب قرار مجلس الوزراء رقم (167) لسنة 2004 (نظام عمل الأحداث طبقاً لقانون العمل رقم 7 لسنة 2000)، ومن هذه الشروط أنه يحظر تشغيل الحدث أكثر من 6 ساعات ونصف يومياً، كما يحظر تواجده في مكان العمل أكثر من سبع ساعات ونصف وذلك تبعاً للمادة (1)، في حين المادة (2) حظرت تشغيل الأحداث ليلاً ما بين الساعة السادسة مساءً والسادسة صباحاً، بينما المادة (3) التي نصت على حصول صاحب العمل على العديد من المستندات قبل قيامه بتشغيل الأحداث ومن هذه المستندات:

صورة مصدقة عن شهادة ميلاد الحدث، شهادة صادرة عن اللجنة الطبية المختصة للتثبت من ملائمته للعمل، كما يتوجب على صاحب العمل تنظيم سجل خاص بكل حدث يتضمن بيانات عن مكان إقامة الحدث، تاريخ العمل، طبيعة العمل المناط به، أجرته وإجازته، ساعات العمل وفترات الراحة، مؤهله العلمي، تاريخ ميلاده، موافقة ولي الأمر على العمل بالإضافة إلى نتيجة الفحص الطبي الأولي، وقد نصت المادة (4) على أن يسلم صاحب العمل الحدث نفسه أجره أو مكافأته وحقوقه العمالية الأخرى بحيث يكون التسليم مبرئاً لذمة صاحب العمل، المادة (5) نصت على أنه يحظر تشغيل الأحداث في الأماكن النائية غير المأهولة والبعيدة عن العمران وتلك التي تستدعي تغيير مكان إقامته، بالإضافة إلى منع عمل الأحداث بالأعمال الخطرة الضارة بالصحة والأخلاق، وقد ذكرت تلك الأعمال سابقا وهناك مجموعة أخرى من تلك الأعمال ومن بينها صناعة وإستعمال المبيدات الحشرية، العمل في المسالخ والمذابح، العمل في الحمامات العامة، الأعمال التي ينتج عنها إشعاعات مؤينة وغيرها العديد من الأعمال، كما يحظر تشغيل الأحداث في الأعياد الرسمية، والدينية وأيام العطل الرسمية كما يحظر تشغليهم ساعات عمل إضافية غير مدفوعة أو العمل على أساس وحدة الإنتاج وذلك وفقاً للمادة (95) من الباب السادس لتنظيم عمل الأحداث (قانون العمل الفلسطيني 2016؛ واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2017؛ عباس 2011؛ بوليفة 2000).

3.2.2 هناك العديد من المواد القانونية والإتفاقيات الدولية التي تخص حقوق الإنسان عامة والأطفال خاصة والتي تنظم وتضمن حقوق الطفل:

في البداية سيتم التطرق لبعض الحقوق والحريات العامة التي من حق الجميع ومن ضمنهم الأطفال التمتع بها ومنها:

- الاتفاقية الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1958،التي نصت على إبطال الرق وتجارة الرقيق، الحق في الحياة والأمن، الحق في الخصوصية، الحق في التنقل، الحق في الأسرة والجنسية، الحق في العبادة وممارسة الشعائر والطقوس الدينية وحرية الإعتقاد، الحق في تكوين الجمعيات الثقافية والإجتماعية، الحق في الحماية من البطالة بالإضافة إلى الحق في تقرير المصير والعدل وغيرها الكثير من الحقوق، ولكن هناك قوانين أصدرت بهدف حماية الطفولة ومنها:

- إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، حيث إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية حقوق الطفل، وعرضتها وأصبحت هذه الاتفاقية نافذة بتاريخ 2 أيلول 1995، وذلك طبقاً للمادة 49

وتتكون الاتفاقية من 54 مادة، عالجت فيها عدداً من القضايا والمواضيع التي تمس حقوق الأطفال في العالم. ومن هذه القضايا عمالة الأطفال. ولم تذهب الاتفاقية إلى حد المنع المطلق لتشغيل الأطفال. لأن هذا المنع لن يكون عملياً في ظل حاجة عدد كبير من العائلات إلى الدخل الذي يحققه أطفالها، **وقد نصت المادة (32) من الاتفاقية على:**

- أن تعترف الدول الأطراف بحق الأطفال في الحماية من الإستغلال الإقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الإجتماعي، كما أنه يجب على الدول الأطراف اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والإجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بتحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للإلتحاق بالعمل، ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه بالإضافة إلى فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- إتفاقية الحد الأدنى لسن الإستخدام رقم (138) لسنة 1973، حيث تتعهد كل دولة قامت بالتوقيع على تلك الاتفاقية إتباع سياسة وطنية تهدف إلى القضاء الفعلي على ظاهرة تشغيل الأطفال، إضافة إلى رفع الحد الأدنى لسن العمل بشكل تدريجي للوصول إلى مستوى يتفق مع النمو البدني والذهني للأحداث (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة (1) من القانون الفلسطيني لسنة 1973، حيث تتعهد كل دولة قامت بالتوقيع على تلك الاتفاقية إتباع سياسة وطنية تهدف إلى القضاء الفعلي على ظاهرة تشغيل الأطفال، إضافة إلى رفع الحد الأدنى لسن العمل بشكل تدريجي للوصول إلى مستوى يتفق مع النمو البدني والذهني للأحداث (بوليفة 2000).

- المادة (32) من القانون الفلسطيني لسنة 1989، حيث تنص على إجراء الكشف الطبي للأحداث قبل إلتحاقهم بأي عمل من أجل التأكد من سلامتهم الصحية والنفسية والجسدية، كما يجب إعادة هذا الفحص كل 6 أشهر للأطفال العاملين في مواقع العمل المختلفة (عباس 2011).

- الاتفاقية رقم (182) لسنة 1999، حيث يجوز للقوانين واللوائح الوطنية السماح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13- 15 سنة العمل بأعمال خفيفة لا تضر بصحتهم أو نموهم، وألا تعطل مواظبتهم في المدرسة واشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب المهني التي تقرها السلطة المختصة،وألا تضعف قدرتهم على الإستفادة من التعليم الذي يتلقونه. كما أنه على

أصحاب العمل الإحتفاظ ببعض السجلات التي تحددها اللوائح والقوانين، وتتضمن الوثائق والسجلات التي يدون فيها أسماء وأعمار وتواريخ ميلاد الأطفال العاملين خاصة الذين هم دون 18 سنة، إضافة إلى تصديقها حسب الأصول وذلك من أجل ضمان حقوقهم، ومن يخالف ذلك يجب معاقبته من قبل الجهات المعنية ليكون عبرة لغيره (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة (3) من القانون الفلسطيني لعام 1997، حيث تنص على ألا يقل العمر الأدنى للعمل عن 18 سنة خاصة الأعمال التي يحتمل أن يتعرض فيها الأطفال لخطر صحي أو انحراف أخلاقي بسبب طبيعة العمل وظروفه. كما يجوز للقوانين واللوائح الوطنية أو السلطة المختصة بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين حيثما وجدت أن تجعل الحد الأدنى لسن العمل هو 18 سنة، لكن بشرط أن تصان صحة وسلامة وأخلاق الأحداث وأن يتلقوا تعليماً أو تدريباً مهنياً يخص ما يمارسوه من أعمال (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة (64) من القانون الفلسطيني لعام 1960، حيث يمنح الأحداث دون 17 عاماً إجازة سنوية تزيد عن الإجازة السنوية التي تمنح للعمال البالغين، ولا يجوز تجزئتها أو تأجيلها، ومدة الإجازة تحدد من قبل السلطة المسؤولة بكل دولة (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

4.2.2 حماية الأطفال من الإستغلال الإقتصادي، وبموجب القوانين المحلية النافذة:

- القانون الأساسي الفلسطيني:

لقد ألزمت السلطة الفلسطينية نفسها في القانون الأساسي بالإنضمام إلى المعاهدات والمواثيق الدولية دون إبطاء.

إذ تضمنت المادة (10) من القانون الأساسي:

- حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الإنضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- كما احتوى القانون الأساسي على بنود تضمن حقوق الأطفال الفلسطينيين في الحماية من مختلف أشكال الإستغلال ومن بينها الإستغلال الإقتصادي إذ تضمنت المادة (29):

- رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني، وللأطفال الحق في الحماية والرعاية الشاملة، أن لا يستغلوا لأي غرض كان ولا يسمح لهم بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم، الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية، يحرم القانون تعريض الأطفال للضرب والمعاملة القاسيتين من قبل ذويهم وأن يفصلوا إذا حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية عن البالغين وأن يعاملوا بطريقة تستهدف إصلاحهم وتتناسب مع أعمارهم (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- أما قانون الطفل الفلسطيني لعام 2004 المعدل ويتضمن:

- نصوص تدعو إلى حق الأطفال في البقاء والنمو ومنع أشكال إستغلال الأطفال أو حرمانهم من حقهم في التعلم أو الأعمال التي تحد من نموهم وتطورهم الطبيعي، حيث نصت المادة 14 من قانون الطفل مع مراعاة المعايير والضوابط الواردة في قانون العمل واللوائح الصادرة بموجبه، حيث يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة.

- يحظر تشغيل الأطفال أو إستخدامهم أو تكليفهم بأي أعمال أو مهن خطرة أو غيرها من الأعمال والمهن التي تحددها وزارة العمل، ومن شأنها إعاقة تعليمهم أو إلحاق الضرر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية بما في ذلك العمل لدى الأقارب من الدرجة الأولى.

- عقاب كل من يخالف ما ذكر سابقاً بغرامة مالية لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن ألفي دينار أردني، حيث تتعدد العقوبة بتعدد الأطفال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وتتضاعف في حالة التكرار، عدا عن ذلك يجب على وزير العمل في حال التكرار وبأمر من وزير الشؤون الإجتماعية إغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة (19) من قانون الطفل الفلسطيني عام 2004 والتي تشمل على:

- لكل طفل الحق في العيش في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وعلى الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إلتزام والدي الطفل أو من يقوم على رعايته بتحمل المسؤوليات والواجبات المشتركة (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة (29) من قانون الطفل الفلسطيني عام 2004:

- حق الطفل في الإنفاق عليه من طعام وكسوة ومسكن وتطبيب وتعليم، حيث يتحمل واجب الإنفاق على الطفل والده أو من يتولى رعايته قانوناً، وفي حال عجز الشخص الملزم بالإنفاق أو

ثبوت إمتناع المحكوم عليه بالنفقة عن أدائها يتحمل صندوق النفقة ذلك (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة 37 وفقاً لأحكام قانون الطفل الفلسطيني عام 2004:

- لكل طفل الحق في التعليم المجاني في مدارس الدولة حتى إتمام مرحلة التعليم الثانوي، التعليم إلزامي حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي العليا كحد أدنى بالإضافة إلى اتخاذ الدولة جميع التدابير اللازمة المناسبة لمنع التسرب المبكر للأطفال من المدارس (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة 38 من قانون الطفل الفلسطيني لعام 2004 وتنص على:

- اتخاذ الدولة جميع التدابير المناسبة والفعالة بهدف إلغاء مختلف أشكال التمييز في التمتع بحق التعليم والعمل على تحقيق تساوي الفرص الفعلية بين جميع الأطفال (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- المادة (42) من قانون الطفل الفلسطيني لعام 2004 والتي نصت على:

- حق الأطفال في الحماية من أشكال العنف أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير أو التشرد أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة أو الإستغلال، بالإضافة إلى دور الدولة في العمل على اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والإجتماعية والتربوية والوقائية اللازمة لتأمين الحق المذكور (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- أما إلزامية التعليم بموجب قانون التربية والتعليم المذكورة في المادة (37) فقد صدرت كون وجود علاقة وثيقة ما بين التسرب المدرسي وتشغيل الأطفال وهذا فيما يخص الأطفال المتسربين بأعمار مبكرة،والحاجة إلى التنسيق بين الجهات الموكلة بتنفيذ القانون وإتخاذ إجراءات عملية حول التسرب المدرسي المبكر للأطفال، وهذا يقع على عاتق جهات متعددة وهي وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الإجتماعية بالإضافة إلى وزارة العمل (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

- قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لعام 2000:

- المادة 93، حيث تنص على:

- حظر تشغيل الأطفال قبل سن 15 عام.

- قرار مجلس الوزراء رقم 167 لعام 2004 (نظام عمل الأحداث طبقاً لقانون العمل رقم 7 لعام 2000، ويشمل عدد من المواد، منها:

- المادة (1)، يحظر تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات يومياً، كما يحظر تواجده في مكان العمل أكثر من سبع ساعات.

- المادة (4)، على صاحب العمل أن يسلم الحدث نفسه أجره أو مكافأته وحقوقه العمالية الأخرى، ويكون هذا التسليم مبرئاً لذمة صاحب العمل (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

هناك الكثير من الحقوق التي شرعتها القوانين الدولية للأطفال على المستوى العالمي، لكن هناك الكثير من الأطفال الذين سلبت حقوقهم منهم، ففئة الأطفال فئة ضعيفة ومهمشة، إضافة لعدم الرقابة والمسائلة لمخالفي القوانين، لذلك فقد اتسعت دائرة الإستغلال والعبودية، فأصبحت حقوق الأطفال لا تمثل إلا حبراً على ورق، والكثير من أصحاب العمل يقومون بالتحايل على القوانين وتحويلها لمصلحتهم. إن المنظمات الدولية العالمية هي من تقوم بوضع تلك القوانين ولكل منها مهمة تختلف عن الأخرى رغم أنها تشترك بهدف موحد هو "حماية الأطفال"، ولا يمكن إنكار أن كل مؤسسة تعاني من مجموعة من المعيقات التي تحول في بعض الأحيان من تقديم الواجب والمسؤولية على أكمل وجه.

5.2.2 ومن تلك المؤسسات التي تعمل بالتعاون مع بعضها والتي تدعى"شبكة حماية قضايا الطفولة" ما يلي:

1- منظمة العمل الدولية، ومن أهم أعمالها:

قيامها بتأسيس البرنامج العالمي IPEC للقضاء على عمالة الأطفال، العمل على إعداد برامج مدرة للدخل والتخفيف من نسب الفقر في المجتمع (منظمة العمل الدولية 1993).

2- اليونيسيف، من أهم أعمالها:

دعم العديد من برامج مكافحة عمالة الأطفال إضافة إلى الترويج لإتفاقيات حقوق الطفل (اليونيسيف 2004).

3- مؤسسة إنقاذ الطفل، ومن أهم أعمالها:

تعمل على نشر حقوق الطفل وعقد دورات تدريبية بشأنها إضافة إلى الترويج لمقاطعة الصناعات والمنتجات التي تستخدم الأطفال (منظمة العفو الدولية 1999).

4- مؤسسة المسيرة العالمية ضد عمالة الأطفال: ومن أهم أعمالها:

العمل على تنظيم مسيرات في جميع أنحاء دول العالم بمشاركة الأطفال العاملين، بالإضافة إلى عقد العديد من ورش العمل والإجتماعات والندوات بمشاركة الأطفال العاملين ومتخذي القرارات أيضاً (شمس 2013).

5- الشبكة العالمية لحقوق الأطفال CRIN، ومن أهم أعمالها:

تمثل شبكة إتصال بين عدد من الجهات المختلفة من أجل تبادل الخبرات وتحديد أضرار عمالة الأطفال والبرامج العلاجية والتأهيلية عبر شبكات الإنترنت (اليونيسيف 2004).

6- وزارة الصحة، ومن أهم أعمالها:

التنسيق مع الجهات ذات الإختصاص في حال تعرض الطفل لإصابات عمل أو الإعتداء عليهم، عدا عن مسؤوليتها بتقديم العلاج المناسب لهم سواء في المراكز الصحية أو المستشفيات (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

7- وزارة العمل، ومن أهم أعمالها:

العمل على مراقبة تطبيق أحكام قانون العمل واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه، ومن هنا تنطلق وزارة العمل في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنفيذ هذا الدور عن

طريق العديد من الإدارات العامة والوحدات التي تقوم كل منها بدور محدد يهدف لخدمة تلك العملية من أجل الوصول للتكامل في أداء دور الوزارة، وفيها عدة إدارات منها:

الإدارة العامة للتشغيل والإدارة العامة للتدريب المهني بالإضافة إلى الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016).

8- وزارة الشؤون الإجتماعية، ومن أهم أعمالها:

تتمتع الوزارة بصلاحيات واسعة في مجال حماية الطفولة تستمدها من القانون الفلسطيني الذي أعطى الوزارة الحق في متابعة الأطفال وحمايتهم، من خلال مرشدي حماية الطفولة ومراقبي السلوك الذين يتمتعون بصفة الضابطة القضائية ومن خلال اللوائح والقوانين الخاصة بالوزارة، والتي تعمل على تطبيقها من خلال إدارات عامة كالإدارة العامة لشؤون الأسرة، ومن هنا تهدف الوزارة إلى تمكين وحماية الأطفال من كافة أشكال الإستغلال والعنف، العمل على مساعدة الأسر الفقيرة من أجل ضمان تماسكها وعدم تشرد أبنائهم، كما أنها تعمل على حل مشاكل المشردين والعاملين في الشوارع أو المتسولين أو من يمارسون التسول المقنع، عن طريق تجميع الأطفال وضبطهم وأخذ تعهد من أولياء أمورهم بعدم ممارسة مثل تلك الأعمال مرة أخرى، وهناك أطفال يتم تحويلهم إلى مراكز حماية الطفولة، في حين أن هناك أطفال آخرين يتم تحويلهم من قبل الوزارة إلى مراكز التدريب المهني التابعة لها من أجل إكسابهم مهارات مهنية تحميهم في المستقبل، وقد يأتي هذا بعد القيام بدراسة حالة الأسرة، كما يحق لتلك الجهة إخراج الطفل من أي بيئة قد يتعرض الطفل فيها لخطر محدق، ولها الحق في عزله والتحفظ عليه ومنعه حتى عن والديه، ويحق لها مراقبة الأطفال إذا وقعوا في مخالفات مع القانون أثناء ضبطهم والتحقيق معهم بالإضافة إلى الدور التربوي والعلاج النفسي المقدم للأطفال المساء إليهم (المصري 2016).

9- وزارة التربية والعليم، ومن أهم أعمالها:

تعمل من خلال المرشدين التربويين في المدارس وبرامج الدعم النفسي للأطفال بهدف حل مشاكلهم ومحاربة التسرب من المدارس، وتعتبر من أهم الوزارات التي تتعامل مع الأطفال كونها تتعامل مع كافة الأطفال من سن 6 سنوات إلى 18 سنة ومن هنا يقع على عاتقها مسؤولية تربية وتعليم الأطفال وحمايتهم (فريحة 2010).

6.2.2 النظريات المتعلقة بالأطفال

وبشكل عام فإن غالبية الدراسات السابقة لم تتناول النظريات المتعلقة بالأطفال والتي من خلالها يمكن فهم وتفسير بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والتي بدورها قد تؤثر على الأطفال كعملهم في سن مبكرة وفي أعمال خطرة رفضتها، وفي دراستي تم الحديث عن بعض منها، ومن أهم هذه النظريات التي تخدم الدراسة:

1- <u>نظريات التطور عند الأطفال تتمثل بالتالي:</u>

أ- النظرية النفسية الإجتماعية للتطور لإريك أريكسون، "حيث يرى أريكسون أن أي خلل قد يحدث في مراحل نمو الطفل يؤدي إلى حدوث خلل في النمو" (أريكسون 2017).

ب- النظرية الذهنية السلوكية لجون لوك وواطسون:

- النظرية الذهنية السلوكية لجون لوك "الإنسان يولد صفحة بيضاء وتجارب الحياة تضع بصماتها على اللوحة" (لوك 2016).

- أما النظرية الذهنية السلوكية لواطسون،" حيث اعتبر أن البيئة هي التي تحدد شكل ومدى التطور والسلوك لدى الطفل وإعتبر أن التنشئة الإجتماعية هي مرحلة تعليم وأن الأهل هم معلمون لأبنائهم" (واطسون 2018).

لا تقتصر الرعاية فقط على الإهتمام بالمأكل، المشرب والملبس بل له جوانب أخرى بنفس الأهمية والتي تتمثل بالجوانب النفسية والعاطفية، الجسدية بالإضافة إلى الجوانب السلوكية، فكل مرحلة في حياة الإنسان تعتمد على المرحلة السابقة فأي خلل في الرعاية والإهتمام المقدم للشخص سينعكس عليه لاحقاً في مراحل أخرى، لذا يقع على عاتق الأسرة معرفة خصائص شخصية ومراحل نمو الطفل، الأمر الذي يزيد من القدرة على التحكم وتوجيه العوامل والمؤثرات على نموه وسلوكه فالأطفال بحاجة إلى إعطائهم الثقة والتمتع بقدر من الحرية، فخروج الأطفال لسوق العمل في سن مبكرة يحرمهم من ذلك وبالتالي يؤدي إلى قمع الأطفال وتحملهم مسؤولية تفوق قدراتهم وطاقاتهم بحيث أنها لا تتوافق مع نموهم الجسدي والنفسي، خاصة وأن كل مرحلة من مراحل النمو يعتبرها علماء النفس نقطة تحول تدريجية في قدرات ومهارات وفكر الإنسان عدا عن علاقاته الإجتماعية، وبناءً على ذلك كيف يمكن للأطفال العاملين النمو بطريقة سليمة وتكوين علاقات مستقرة مع الآخرين في ظل الظروف التي يعيشها وفي ظل مشاعر يطغى عليها الحقد والكره للمحيطين به، وكيف لهم التكيف طويلاً مع تلك الظروف وتكوين شخصيتهم في أهم مراحل العمر والنمو، فهؤلاء الأطفال من دون رعاية أو

إهتمام سواء من الأسرة التي تقع على عاتقها بالدرجة الأولى تقديم الرعاية والاهتمام لأطفالها (دوناهو 2005؛ الشميري 2005).

2- <u>نظرية الصراع بالنسبة لفريفريدو باريتو،</u> "إن الصراع يحدث بين النخبة والعوام" (باريتو 2010).

يمكن القول بأن أهم أهداف الصراع الطبقي تحقيق المصالح ويمكن وصف الصراع الطبقي بأنه صراع طبقة إجتماعية مستغَلَة لنيل حقوقها من طبقة إجتماعية مُستغِلَة كون الطبقة البرجوازية تتمتع بدرجة عالية من الإمتيازات لمختلف أنواع الخدمات الصحة، التعليم وسلطة وغيرها عدا عن إمتلاكها حتى للحاجات الثانوية، في حين أن الطبقة الوسطى تمتلك كم محدد من الأموال تمكنها من وقوع أفرادها بين مستويات معتدلة من التعليم، الصحة والثقافة أما الطبقة العاملة التي تمثل العمال والكادحين في المجتمع تتمتع بمستويات متدنية في التعليم والصحة والثقافة وتعد أفقر طبقات المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى نوع من العدوانية، الحقد، الشعور بالنقص وعدم الرضا والإحباط في نفوس تلك الأفراد، وهذا يتوافق خاصة بوجود بعض الأفكار التي تسيطر على تفكيرهم ومنها لا أملك شيء لكي أخسره.

إن العنف حسب النظرية الماركسية هيمنة القوى على الضعيف في ظل عدم توازن القوى، فمن حق الطبقة الفقيرة التعبير عن ما بداخلهم لكن بطرق قانونية عن طريق تنظيم إضرابات للمطالبة بتحسين ظروف حياتهم من خلال المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف عملهم، وتتمثل في توفير الملابس المناسبة لطبيعة العمل، التكييف والتبريد، الإجازات والضمان الإجتماعي وغيرها وتتمثل خطورة ذلك في حال عدم إستجابة الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة والكادحة فلا تبقى وسيلة لتلك الأسر سوى الأطفال لكي يخرجوا من ذلك المأزق أي تحول الأطفال لوسيلة أو أداة من أجل تحسين ظروف الأسرة على الرغم من إستغلالهم كأيدي عاملة رخيصة، ففي البداية يجبر الأطفال على ترك مقاعدهم الدراسية ولا يقتصر ذلك على الذكور فقط بل يشمل الإناث في تلك الأسر، ويرافق ذلك إرتفاع معدلات الأمية وهناك حالات من الأطفال إستغلت لأعمال ترويج المخدرات وأعمال الجاسوسية، خاصة في ظل غياب الرقابة والمتابعة من قبل الأسرة، فهناك أسر تهتم فقط للدخل الذي يجنيه الطفل بغض النظر عن طبيعة عمله والظروف التي يمر بها في عمله، وهناك أسر لا يتقبل رب الأسرة ظروفه التي تتمثل في حياة بائسة هزيلة وما يتبع ذلك فيقرر ترك العمل مقابل عمل أطفاله.

لا يمكن تجاهل الأهداف الأساسية التي يرجوها الرأسمالي والتي تتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وهذا لا يأتي إلا عن طريق زيادة الإنتاج والجد في العمل، وذلك على حساب الطبقة الكادحة في المجتمع مقابل أجور بسيطة، فكلما زاد الإنتاج تطوراً زادت الثروة بيد أقلية في المجتمع، فكل مرحلة تطور في المجتمع تشهد طبقة مضطهدة ومن خلال قوة عملهم خلقت الثروة ومعها طبقة حاكمة مسيطرة على تلك الثروة (ليلى 2005؛ حمزة 1997).

3- النظريات المرتبطة بالفقر:

أ- النظريات المفسرة للفقر حسب جينكز:

"الفرد ليس مسؤولاً عن الفقر الذي يعانيه، ولكن الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لها دور مباشر في إخفاق قدرة الناس في الحصول على فرص ووسائل تمكنهم من تحقيق مستوى معيشي معين" (Genghis 2015).

ب- نظرية الحلقة المفرغة للفقر، "أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف أن للفقر حلقة مفرغة وهذه الحلقة تبدأ من إنخفاض مستوى الدخل ومن إنخفاض مستوى التغذية، ومن ثم إنخفاض في المستوى الصحي والإنتاجية، وتنتهي بإنخفاض الدخل مرة أخرى، وأن الفكرة المعتمدة في هذه النظرية هي أن الأغنياء يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا بينما لا يستطيع الفقراء من القيام بذلك بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر" (عز 2014).

ت- نظرية الفقر الناجمة عن الاختلافات الجغرافية لشو، "أن للموقع الجغرافي وعدم توفر المؤهلات والظروف المحفزة أثراً مباشر في المزيد من الفقر" (Shaw 2015).

يعد الفقر من أخطر المشاكل الإجتماعية التي تعاني منها العديد من دول العالم ولا سيما مجتمعنا الفلسطيني، وحسب النظريات السابقة هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى إنتشار آفة الفقر ومنها إرتفاع معدل الإعالة، خاصة وأن المجتمع الفلسطيني من المجتمعات الفتية فتلك الفئة الفتية بحاجة لمن يوفر لها متطلبات الحياة، ولكن قلة المساعدات من قبل الدولة قد تجبر الأطفال على العمل في سن مبكرة خاصة الأطفال المندرجين من أسر فقيرة الموقع الجغرافي وفقيرة المسكن، فهناك مواقع تفتقر إلى الوسائل الأساسية والمحفزة التي تحقق مستوى معيشي لائق كخدمات التعليم، الرعاية الصحية، الإفتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي والطرق ووسائل النقل والإتصال، وذلك من مؤشرات الحرمان الإجتماعي بالإضافة إلى ما يعرف بفقر الروح، والتي تتمثل في الشعور بالمشاعر السلبية التي تجعل الفقراء يؤمنوا باليأس واللامبالاة

وعدم الإكتراث والتي تصبح مع الزمن جزءاً من ثقافة الفقراء، وبالتالي إنتشار الكثير من الأمراض الإجتماعية كالأمية والجهل، السرقات والتسول، التشرد، الإدمان والقتل والنتيجة مجتمع منحرف، كما انه لا يمكن إنكار أن طبيعة الأنظمة السياسية السائدة من أهم العوائق التي تقف بوجه الفقراء لأن النفوذ والتأثير السياسي يرتبط طردياً مع الثروة والغنى، مما يعني أن الفقراء لا يملكون درجة التأثير المطلوب ضمن النظام السياسي الذي يمكن أن يحقق لهم المزيد من العدالة والمنافع الإقتصادية، خاصة في ظل الأنظمة الرأسمالية وبالتالي إرتفاع معدلات البطالة في المجتمع، وغياب نطاق كبير من قطاع المجتمع عن الإنتاجية والعمل وبناء الإقتصاد والوفاء بالإحتياجات التي تضمن للأفراد حياة كريمة، خاصة لدى فئة الشباب وكبار السن كإحدى مؤشرات الحرمان المادي، فلا يبقى إلا الأطفال وسيلة لتخليص أسرهم من تلك المعاناة والظروف القاسية، وهذا يحرمهم من ممارسة طفولتهم (مجدلاني 2014؛ النبريص 1997؛ القزاز 1999).

4- النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة، وأهم روادها فيليبس، جوردن، هال:

أ- **نظرية الأجور الكفؤة،** وتنص على "إن رجال الأعمال يدفعون أجوراً أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل من أجل تشجيع العمل وزيادة الإنتاجية وقد يترتب على هذا الإرتفاع فائض في عرض العمل وبذلك تظهر البطالة"(السرهد 2017).

إذ أن زيادة الأجور تكمن وراء تحفيز العمال على التمسك بمناصبهم بالعمل، حيث أن الزيادة تكون لمن لديهم الخبرة والكفاءة العالية لأنهم أكثر إنتاجية من غيرهم، فهذا يحرم عدداً كبيراً من العمال من الحصول على عمل والعيش بكرامة وهكذا تنتشر البطالة في المجتمع خاصة بين فئات الشباب وكبار السن، ولا يبقى سوى الأطفال في تلك العائلات لمساعدة أسرهم في تحسين ظروفهم المعيشية وذلك عن طريق خروجهم لسوق العمل بغض النظر عن طبيعة العمل وظروف عمل الطفل، خاصة في ظل إرتفاع عدد أفراد الأسرة (الذئب 2012؛ السرهد 2017).

5- النظريات المفسرة لظاهرة العنف:

أ- **نظرية التعلم الإجتماعي حسب فرويد،** "يتعلم الأشخاص العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون فيها أنماط السلوك الأخرى وأن عملية التعلم هذه تبدأ بالأسرة" (فرويد 2008).

العنف سلوك قد ينتقل بين الأجيال فالبعض يقابل العنف بالعنف، لكن الأسرة ليست هي الوحيدة والمسئولة عن اكتساب أبنائها هذا السلوك فقد تتعدد مصادره ومنها المدرسة، المجتمع المحيط بالفرد، وسائل الإعلام وأحياناً أخرى من الثقافات السائدة، ومن دلالاته فقدان الارتباط بالجماعات الإجتماعية التي تعمل على تنظيم وتوجيه السلوك، فقدان الضبط الإجتماعي، اضطراب إحدى النسق الإجتماعية كالنسق السياسية أو الإقتصادية أو الأسرية أو اضطراب القيم أي أن العنف قد يحدث بسبب الفقر، البطالة، التفكك الأسري والحروب مما يؤثر ذلك نفسياً على الشخص عدا عن الشعور بالضغط وينعكس ذلك بطرق غير مقبولة إجتماعياً فيتعرض الشخص للمزيد من الإنتقادات ويصبح شخصاً غير مرغوب فيه في المجتمع، وقد يقود ذلك الفرد لإرتكاب جرائم أكبر كالقتل والإدمان على الكحول أو المخدرات. فمن الطبيعي أن خروج الطفل لسوق العمل بسن مبكرة قد يؤثر على سلوكه فعندما يعامل بطريقة سيئة سَيعامل الآخرين بنفس الطريقة، خاصة وأنه محروم من الرعاية والإهتمام الضرورية لتكوين طفل سوي قادر على مواجهة ما يمر به بطرق مقبولة إجتماعياً، فالعنف لا يكون فقط نفسياً فمنه الجنسي، الجسدي، الإقتصادي، الإجتماعي. فالطفل كغيره يتعلم ويتأثر بما يحصل حوله (حمزة 1997؛ العقباوي 2004).

6- النظريات المفسرة للجريمة:

أ- <u>نظرية الوسط الاجتماعي حسب لا كساني</u>، "المجتمع هو الذي يصنع الجريمة وأن المجتمعات ليس بها من المجرمين أكثر مما تستحق فالوسط الإجتماعي هو الوعاء المنشط والملائم للإجرام والمجرم لا يظهر إلا في الوسط الذي يسمح له بالظهور كأنه جرثومة لا أهمية لها إلا إذا وَجَدَت الحقل المناسب لنموها" (المصراتي 2012).

ب- <u>نظرية الإختلاط التفاضلي حسب سذرلاند</u>، "لا يمكن إرجاع السلوك الإجرامي في جميع الأحوال إلى الفقر أو إلى مجرد عوامل سائدة كالظروف والعوامل النفسية والإجتماعية التي تتصل بالفقر والفقراء، فهناك أشخاص ينتمون إلى طبقات غنية وعلى الرغم من ذلك يقومون بارتكاب بعض الجرائم كجزء من نشاطاتهم المهنية فيرى أن السلوك الإجرامي يتعلمه الأغنياء والفقراء على السواء بطريقة واحدة وبعمليات متشابهة" (خيري 2018).

الجرائم موجودة في مختلف المجتمعات وفي كل زمن ومكان، لكن أفق الجريمة والمجرمين وضحايا الجرائم هو الأكثر خطورة وتعقيداً فجوهر الجرائم لا يختلف مهما اختلفت صورها، فالجرائم نتاج للعديد من العوامل التي تتأثر وتؤثر بالجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية،

النفسية والثقافية، إذ أدت تلك الظروف إلى استحداث بعض المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي أخذت بالزيادة المضطردة في مجتمعنا الفلسطيني والتي لها الكثير من الأبعاد الخطرة على المجتمع وأفراده، بالإضافة إلى سلبياتها على عمليات التنمية المختلفة والتي من أهمها عمالة الأطفال، حيث أكد العديد من فلاسفة علم الاجتماع بأن الجرائم التي يرتكبها الفقراء أو حتى الأطفال العاملين ما هي إلا تعبير عن السخط والكره تجاه الآخرين، فالظروف اللاإنسانية التي يعيشها الكثير منهم تؤدي بهم إلى ارتكاب الجرائم. ومن الأمثلة على الجرائم التي قد يرتكبها الأطفال العاملين، والتي تم التأكيد عليها من قبل الأطفال العاملين أنفسهم وأهالي هؤلاء الأطفال والعامة، هو إنتشار السرقات، الإدمان المخدرات والكحول، ولم يقتصر الأمر على ارتكاب الفقراء للجرائم فالأغنياء أيضاً يرتكبون الكثير من الجرائم في ظل الرفاهية التي يتمتعون بها، ومن الجرائم التي يرتكبها الأغنياء الفساد ويتمثل في السيطرة على الوظائف وكأن تلك الوظائف تنتقل من شخص لآخر عن طريق الوراثة، السيطرة على الموارد النادرة وحرمان المئات منها، إستغلال الفقراء كأنهم أيدي عاملة رخيصة سواء كانوا من الأطفال أو من كبار السن ضاربين بعرض الحائط ما جاءت به القوانين والإتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى لعب القمار، الإدمان على المخدرات والكحول والكثير منهم لا يعاقبوا بحكم موقعهم الإجتماعي على العكس من الفقراء، فالفقر والجريمة إحدى نتائج العولمة التي يشهدها العالم، ويمكن القول بأنه لا يحق لأحد أن يُحمل مسؤولية الجرائم التي يشهدها أي مجتمع للفقراء وحدهم، فالفقراء ما هم إلا ضحية للكثير من الظروف (عباس 2011؛ إمام 1997؛ ليلي 2005).

7- نظريات الأجور:

أ- **نظرية دافيد ريكاردو"** إن مستوى الأجور يتعادل مع الحد الأدنى الضروري للحياة" (موسى 2013).

لكي يستطيع الإنسان تأمين متطلبات الحياة الضرورية لا بد من قيام الجهات المعنية بتحديد الحد الأدنى من الأجور لتأمين ضروريات الحياة، حيث أنه إذا قلت الأجور عن الحد لا يمكن تأمين كافة ضروريات الحياة في ظل الزيادة السكانية وإرتفاع معدلات الإعالة وغلاء المعيشة، ففي تلك الحالة لا يجد رب الأسرة إلا الأطفال كوسيلة لتحسين ظروف الحياة ويكون عن طريق ترك المدرسة والذهاب لسوق العمل أو العمل بعد الدوام المدرسي، وخروج الطفل للعمل يعني حرمانه الرعاية والإهتمام اللازمين لبناء جيل سليم وسوي، وقد يختلف هذا من دولة لأخرى ومن وقت لآخر تبعاً للأوضاع السياسية والإقتصادية التي تمر بها الدولة (المنسي 2000).

ب- <u>نظريات العمل حسب ماركس</u> "العمل مصدر الثروة الإجتماعية والمنبع المهم الذي يمد الأمة بالأشياء الضرورية التي تتوقف الحياة عليها" (فتحي 1999).

قد تنشأ الثروة الإجتماعية عن طريق العمل البشري، حيث تقدر إقتصادياً بقدر ما يبذل فيها من مجهود بشري، فالعلاقات بين الناس تقوم على أساس مصلحة مفادها تلبية الإحتياجات الأساسية في الحياة وبدونها لا يوجد حياة، حيث عبر علماء الاجتماع بأن الثروة البشرية تدخل ضمن نطاق الوقت الذي يحتاجه العامل من أجل القيام بالمهام الموجهة إليه في عمله، فحاجة الإنسان لمتطلبات أساسية في الحياة كالمسكن، المأكل، الأمان وغيرها هو ما دفعه للعمل، والسبب نفسه هو الذي يدفع بعض الأطفال للعمل في سن مبكرة والتخلي عن التعليم أو العمل والتعليم معاً لأسباب قد تكون إقتصادية، تدني التحصيل الأكاديمي وعدم الرغبة في الدراسة والتفكك الأسري وبطالة رب الأسرة، الحروب والهجرات. وعلى الرغم من الإستغلال الذي يتعرض له العامل الصغير وحتى كبار السن فبيئة العمل تحدد علاقة الفرد مع غيره فتلك العلاقات إما أن تشعره بالثقة بالنفس وتعزز ذلك لديه وأحياناً أخرى قد يشعر الإنسان بفقد الثقة بنفسه والميل للعنف وكره محيطه ولكن نظراً لظروفه فإنه يجبر على التأقلم مع الواقع (ليلي 2005؛ أبو القاسم 2012).

ملخص الفصل

تعتبر مرحلة الطفولة أهم مرحلة في حياة الفرد لذا فهي من القضايا المركزية وبناءً على ذلك تم إنشاء مجموعة من المنظمات والمؤسسات العالمية التي تهتم وترعى الطفولة من خلال إصدارها مجموعة من القوانين والأحكام التي تدعو إلى إعطاء الأطفال كامل حقوقهم بغض النظر عن اللون، الدين والجنس وتوعيتهم بهذه الحقوق من أجل حمايتهم من الإستغلال، كما أنها نصت على معاقبة كل من يخالف القوانين الصادرة ومن تلك القوانين عدم تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة كالعمل في المحاجر، ومحطات تعبئة الوقود وغيرها من الأعمال.

الفصل الثالث

1.3 التحليل والمناقشة

1.1.3 الميداني

2.1.3 الإستبانة

فيما يلي نقاش وتحليل مجموعة من نتائج العمل الميداني والإستبانة لمعرفة مدى التطابق فيما بينهما.

1.1.3 تحليل نتائج العمل الميداني لعمالة الأطفال ونقاشها:

- الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني؟

من خلال تحليل إجابات المقابلة مع رئيس قسم قدرات الطفل في وزارة الشؤون الإجتماعية (هبة جبات 2018)، تبين بأن العوامل الإقتصادية والتسرب المدرسي من الأسباب التي تأتي في المقام الأول لعمل الأطفال، حيث تتمثل العوامل الإقتصادية بما يلي:

الدخل الشهري، الإنفاق والإستهلاك، الإستثمار والإدخار، إذ أن الدخل المنخفض لرب الأسرة يولد الكثير من المشاكل، خاصة في ظل غلاء المعيشة وعدم قدرة رب الأسرة على توفير كافة إحتياجات أفراد أسرته خاصة إذا كان حجم الأسرة كبير، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدل الإعالة في الأسرة.

- هل هناك علاقة بين بطالة رب الأسرة وعمالة الأطفال؟

بناءً على تحليل أسئلة المقابلات مع أهالي أسر الأطفال العاملين تبين وجود نسبة كبيرة من تلك الأسر التي أكدت على وجود علاقة بين البطالة وعمالة الأطفال، فقد أدلى البعض بوجود عمال قد يتصف عملهم بالمتقطع أي لا يوجد لديهم عمل ثابت على مدار السنة أو حتى الشهر، وذلك لتدني تحصيلهم العلمي، فهناك من يترك العمل نظراً لاستخدامهم كأيدي عاملة رخيصة مقابل ساعات عمل تزيد عن 9 ساعات يومياً، ومنهم من يجد عملاً في فصل الصيف أكثر من فصل الشتاء مما يخلق ما تعرف بظاهرة البطالة الموسمية بين صفوف طبقة العمال، الأمر الذي يرفع من معدلات الفقر بين تلك الأسر وتدني مستويات الدخل عن الحد الأدنى، وبالتالي إرتفاع أعداد الأطفال العاملين فيها لتلبية إحتياجات الأسرة المادية الأمر الذي قد يؤثر على مستوياتهم الأكاديمية كنتيجة للتسرب المدرسي، أو إهمال الدراسة نظراً لطبيعة عملهم وظروفه وبالتالي إرتفاع معدلات الأمية والجهل بين صفوف هؤلاء الأطفال.

- هل يوجد علاقة بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال؟

أظهرت المقابلات مع أسر الأطفال العاملين، خاصة الوالدين الذين أنهوا المستويات التعليمية الدنيا، جهل الأهل لأهمية التعليم في حياة أطفالهم ولكن الفقر والحرمان قد يجبر الأسرة على الزج بأطفالهم إلى سوق العمل في سن مبكرة، خاصة وأن الظروف المحيطة بالأطفال الذين ينتمون إلى هذه الأسر أقوى من أن يستطيعوا مواجهتها والتصدي لها. كما أدلى بعض المبحوثين الذين ينتمون إلى طبقة العمال خلال المقابلات معهم بأن معيلاً واحداً لا يكفي في الأسرة في ظل الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، لذا قد ندفع أطفالنا إلى العمل في الحسبة أو المصانع أو ورش البناء، بغض النظر أكان العمل عند أحد الأقارب أو مع الوالد نفسه أو عند الغرباء لتحسين وضع الأسرة إقتصادياً وتأمين حاجات الحياة الأساسية وتجنب ما يعرف بالعوز أو اللجوء إلى التسول.وقد تتأثر العائلة ببعض المقولات المنتشرة في مجتمعنا الفلسطيني مثل"الأطفال عزوة إقتصادية، الطفل الذي لا يعمل في سن مبكرة سيكون فاشلاً مستقبلاً وغير قادر على تحمل المسؤولية، لا فائدة من التعليم أنظر لفلان يحمل شهادة ولا يعمل بها" وهذه المقولات تسود بشكل كبير في القرى وهذا ما تم ملاحظته من خلال العمل الميداني، كل هذا يؤدي إلى الإرباك والتوتر والحيرة عند الأطفال، مما يضطرهم إلى ترك المدرسة والتوجه لسوق العمل، حيث تبين أيضاً بأن تلك الأسر على يقين بأن التسرب المدرسي يؤدي إلى الخروج لسوق العمل لأن الكثير منهم يرفض جلوس الطفل في المنزل دون عمل.

- أكثر الأعمال التي يعمل بها الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني؟

لقد تبين من خلال المقابلات مع الأطفال العاملين في مناطق الدراسة وفي مواقع عمل مختلفة بأن ساعات عملهم تتجاوز 10 ساعات يومياً خاصة المتسربين من المدارس، على الرغم من أن القوانين قد حددت ساعات عمل الأحداث وذلك وفقاً إلى الباب الأول من الأنظمة الخاصة بظروف وشروط العمل المادة (1) وتنص على حظر تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات ونصف يومياً، كما يحظر تواجده في مكان العمل أكثر من سبع ساعات ونصف (قانون العمل الفلسطيني 2017)، في حين أن الأطفال الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة فقد تراوحت

ساعات عملهم بين 7-8 ساعات، وهذا يتنافى مع القوانين سواء من حيث نوع العمل وعدد ساعاته وظروفه التي تم ملاحظتها ميدانياً،فقد تبين من خلال الملاحظة الميدانية بأن أكثر الأعمال التي يعمل بها الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني ورش البناء، وقد ترجع أسباب عمل الأطفال في ورش البناء أكثر من غيرها كون فرص العمل فيها متعددة، فمن المحتمل أن يعمل الطفل بأكثر من عمل في الورشة نفسها من أجل الحصول على أجر أكبر، كما أن أغلب ورش البناء هي ورش مغلقة وبالتالي تقل إحتمالية الرقابة عليها، على العكس من أماكن العمل الأخرى المفتوحة كالشوارع والحسبة التي تزداد إحتمالية الرقابة عليها في أي وقت بالتالي تزيد إحتمالية خسارة الطفل عمله، بالإضافة إلى إنخفاض كفاءة وخبرة الأطفال في بعض الأعمال الصناعية، لذا يضطر الأطفال إلى اللجوء لأعمال لا تتطلب الكثير من الكفاءة والخبرة (مقابلة مع السيد مأمون العودة 2018).

من خلال ما سبق يتبين أن الأطفال في مناطق الدراسة يتواجدون في مواقع مختلفة من العمل مما يؤكد بأن عمالة الأطفال لا تقتصر على نوع عمل معين دون الآخر.وبناءً على ما تم ملاحظته ميدانياً وما أدلى به بعض المبحوثين من العامة أن عدد الأطفال العاملين يكثر أيام العطل الصيفية، حيث نجدهم على مدار اليوم وبمختلف الأوقات في حين يقل العدد أيام الدوام المدرسي، حيث يكون هناك فترة نجد فيها هؤلاء الأطفال ما بعد الظهيرة، وما تم ملاحظته أيضاً بأن أعداد الأطفال العاملون يكثرون وهم أصلاً من مدينة رام الله ومخيم الأمعري وقبيا إذ يعمل الأطفال في مختلف المجالات ونادراً ما نجد أطفال عاملين في مدينة البيرة أي التجول في الشوارع أو العمل على البسطات وحتى المحال التجارية والمصانع المختلفة وورش البناء، وقد يرجع السبب حسب المقابلات التي أجريت مع عدد من سكان مدينة البيرة بأن مكانتهم الإجتماعية والإقتصادية تمنعهم من تشغيل أطفالهم في سن مبكرة كونهم ليسوا لاجئين، الأمر الذي يؤدي إلى الخجل من تشغيل أبنائهم خاصة إذا كان رب الأسرة غير محتاج مادياً، حتى الفقير لا يسمح لأطفال بالعمل في مدينة البيرة كونه قد يتلقى مساعدات من الأسر الغنية أو من بعض الجهات المختصة بمساعدة الفقراء وإن سمح رب الأسرة لأطفاله في العمل فلا يعملون في مدينة البيرة بل يخرجون للعمل في إحدى المناطق المحيطة بها لعدم التحرج من ذلك.

- هل تؤثر عمالة الأطفال سلباً على الأطفال العاملين والمجتمع عامة؟

لقد أكد المبحوثين بالأخص العمال، خلال المقابلات معهم بأن ظاهرة عمالة الأطفال تؤثر بصورة سلبية على الأطفال العاملين والمجتمع عامة، كون طبقة العمال أكثر اختلاطاً واحتكاكاً

بالأطفال العاملين في مواقع عملهم المختلفة، فهم أقدر من غيرهم على ملاحظة ما قد يتعرض له الأطفال العاملين من إصابات، بالإضافة إلى ملاحظتهم لما يعاني منه الأطفال العاملين من اضطرابات، كما أن الكثير من الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر رب الأسرة فيها عامل، بالتالي لا يخفى على الأب وضع أطفاله في سوق العمل، بالإضافة إلى أنه لا يخفى على الأب أحياناً انحراف أطفاله العاملين نتيجة ظروف عملهم أو اختلاطهم ببعض رفقاء السوء، كما أن النسبة الأعلى من المبحوثين الذين وافقوا على التأثير السلبي لعمالة الأطفال على الأطفال العاملين والمجتمع هم من الذكور، كونهم يخرجون أكثر من الإناث، حيث أن الغالبية العظمى من الإناث هن ربات منازل وبالتالي هن أقل ملامسة للواقع وما يحدث في المجتمع، كما أنه قد تبين بأن الموظفين أقل اختلاطاً واحتكاكًا بالأطفال العاملين، بالتالي سيقل إدراكهم للمخاطر المترتبة على الظاهرة سواء على الأطفال أو المجتمع وسيعتقدون بأن المشاكل المنتشرة في المجتمع لا علاقة لها بظاهرة بعمالة الأطفال.

ومما تم ملاحظته من خلال المقابلات الميدانية مع الأطفال العاملين هو أطفال يتميزون بالنباهة "التحدث بطلاقة ومن دون خوف"، في المقابل هناك مجموعة أخرى من الأطفال لديهم صعوبة بالكلام ومنهم من يبدأ بالضحك بلا سبب بمجرد البدء بالحديث معه، وقد أكد بعض العامة بأن ذلك بسبب ما يعانيه هؤلاء الأطفال من ضغوطات "فلكل فعل رد فعل"، وقد فسر قسم من العامة السبب بأن تشغيل الأطفال منذ الصغر قد يجدي نفعاً فيجعل الطفل أكثر فصاحة ونباهة، في حين أكد البعض الآخر بأن العمل في سن مبكرة يجعل الطفل غير قادر على التعامل مع الكثير من الأمور، وتنحصر حياته فقط في نطاق عمله.وكحل لهذه المشكلة، فقد شدد المبحوثين على ضرورة تعليم الأطفال في المدارس ومن ثم الإلتحاق بالجامعات أو الإلتحاق بمعاهد التدريب المهني، في حال عدم رغبة الطفل بإكمال مسيرته التعليمية، وذلك كي يتمكنوا من التأقلم مع الحياة وظروفها،ويمكن القول بأن الإنعكاسات المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة طبيعية نظراً للظروف التي يعمل بها الأطفال.

فمن خلال العمل الميداني يمكن وصف الظروف التي يعمل ضمنها الأطفال كالآتي:

1- العمل من دون تدريب أو تأهيل في مواقع العمل المختلفة وبالتالي إنعدام الخبرة في بداية العمل وتعرضهم لخطر الإصابة، حيث يعمل بعض الأطفال في أعمال قد تعرضهم للخطر كالمناجر والمصانع والملاحم (جدول 12).

2- العمل بما لا يتفق مع المعايير المخصصة ضمن قانون العمل الفلسطيني، وفيما يلي توضيح بسيط لذلك:

أ- العمل دون ملابس الوقاية المخصصة لكل نوع من أنواع العمل، حيث تتصف ملابس الأطفال العاملين بأنها رثة.

ب- في حال تعرض بعض الطفل العامل لإصابة بسبب طبيعة عمله لا يحصل على تعويض من صاحب العمل خاصة أن لم يكن هناك وثائق رسمية بين الطفل وصاحب العمل.

3- الخوف، فخلال تعبئة الإستبانات مع بعض الأطفال العاملين قاموا بالهرب عند مجيء صاحب العمل، وقد يرجع السبب حسب ما أكده بعض الأطفال خلال المقابلات معهم، بأن هذا الهرب هو من خوفهم من خصم جزء من أجره أو خوفاً من طرده من العمل.

جدول (12): بعض المواد والآلات المستخدمة في الأعمال التي يعمل بها الأطفال

العمل	المواد أو الآلات التي قد يستخدمها
الملاحم	السكاكين، ألآت تقطيع اللحوم، مواكن فرم اللحوم
المناجر	المناشير
المصانع	سيارات أو بعض الآلات الكهربائية من أجل تنزيل البضائع
كراجات تصليح السيارات	ألآت لرفع السيارة إلى الأعلى وجلوس الطفل تحتها لتصليحها
المطاعم	السكاكين، القيام بتبديل إسطوانات الغاز
الزراعة	المبيدات الكيماوية "الحشرية والعشبية"

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

بالإضافة إلى أن بعض الأطفال يعملون في سوق الخضار والعربات على الشوارع، كذلك الأطفال المتجولون، حيث قد يتعرض الكثير منهم لضربات الشمس نتيجة العمل لفترات طويلة تحت الشمس الحارقة، ومنهم من يتعرض لنزيف في الأنف وهذا ما أكده الأطفال العاملون، حيث أنه من خلال المقابلات تم التأكيد على أن هناك أطفال يعملون في مجموعات ومن خلال العمل الميداني تم ملاحظة ذلك ويكون التعامل فيما بينهم بلغة الإشارة. وقد أكد السيد مأمون العودة (رئيس قسم التفتيش في وزارة العمل) بأن هناك مجموعات من الأطفال العاملين داخل المستوطنات أيضاً ومنهم من يأتي لأسرته أيام الخميس والجمعة والسبت وباقي أيام الأسبوع يقضيها في العمل داخل المستوطنات.

- هل يوجد قوانين كافية في فلسطين لحماية الأطفال من الإستغلال؟

لقد تبين من خلال تحليل نتائج الإستبانات بأن ما نسبته 67.1% من المبحوثين أكدوا على عدم وجود قوانين كافية لحماية الأطفال، ولكن ذلك يتعارض مع ما تم ملاحظته من خلال المقابلات مع الجهات المعنية بحماية الطفولة (هبة جبات رئيس قسم قدرات الطفل في وزارة الشؤون الإجتماعية 2018، مأمون العودة رئيس قسم التفتيش في وزارة العمل 2018) وما تم مراجعته من دراسات أدبية فيما يخص الجانب القانوني بحماية الأطفال، حيث تبين بأن هناك مجموعة كبيرة من القوانين والمعاهدات الدولية التي تدعو إلى حماية الأطفال، ومن تلك القوانين المادة (29) من قانون الطفل الفلسطيني لعام 2004، حيث نصت على حق الطفل على والده في الإنفاق عليه من طعام وكسوة ومسكن وتطبيب وتعليم (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016)، أما المادة (42) فقد نصت على حق الطفل في الحماية من أشكال العنف أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير أو التشرد أو إساءة المعاملة أو الإستغلال (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016)، أما إتفاقية الحد الأدنى لسن الإستخدام رقم (138) لسنة 1973 فهي تنص على محاولة الرفع التدريجي للحد الأدنى لسن العمل بحيث يصبح 16 سنة، وجعل السن بالنسبة للأعمال الخطرة أعلى من 18 سنة (قانون العمل الفلسطيني 2017)، أما إتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم (182) لسنة 1999 فقد حظرت تشغيل الأطفال بالأعمال الخطرة ومنها الأعمال الإباحية، ترويج المخدرات، المذابح، صناعة وإستعمال المبيدات الحشرية بالإضافة إلى العمل في المناجم والمحاجر وغيرها الكثير من الأعمال (واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016؛ قانون العمل الفلسطيني 2017)، ومن خلال المقابلات تبين بأن المشكلة تتمثل في عدم الإلتزام بالقوانين وتطبيقها أو فهم بعض نصوصها بشكل خاطئ، فمن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى المزيد من مظاهر الإستغلال في مجتمعنا الفلسطيني وبالأخص إستغلال الفئات الضعيفة في المجتمع لعدم قدرتهم على المطالبة بحقوقهم.

- ما هي المناطق التي يأتي منها الأطفال العاملين؟

لقد بينت المقابلات بأن أسباب إنخفاض عدد أطفال المدن العاملين قد يرجع إلى كون غالبية سكان المدن أصليين لذلك يشعرون بأن لهم أحقية في امتيازات لا تحق لغيرهم، إضافة إلى وضعهم الإقتصادي الجيد في ظل هجرة العديد منهم للخارج وبالتحديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سمح لهم بالادخار ومنهم من قام بالاستثمار داخل مدنهم. كما قد تبين أيضاً من خلال الملاحظة والمقابلات بأن وجود المناطق الصناعية وورش البناء والمصانع في

المدن لا يعد مقياساً إلى أن العاملين فيها من الأطفال هم من سكان تلك المدن، فمن خلال المقابلات التي قمت بإجرائها مع الأطفال العاملين في مواقع العمل المختلفة في المدن لم يكن أعداد الأطفال العاملين فيها الذين يسكنون في المدن كبيراً، في حين أن العدد الأكبر للأطفال العاملين في تلك المناطق هم من سكان مخيمات الجلزون، الأمعري، قلنديا بالإضافة إلى أطفال من مناطق الطيرة، بيتونيا، أم الشرايط.

لقد تبين أيضاً بأن الأطفال العاملين يندرجون وبأعداد كبيرة من قبيا، الأمعري ومدينة رام الله، أما في مدينة البيرة فلم يتم مشاهدة أطفال عاملين سواء في الشوارع أو حتى في المحال المختلفة، باستثناء المنطقة الصناعية التي تعتبر منطقة مهجنة يكثر فيها الأطفال العاملين، وحتى هؤلاء الأطفال هم ليسوا من سكان مدينة البيرة، حيث أكد بعض العاملين من الأطفال وأصحاب الورش والمصانع ذلك.

أما فيما يخص المحافظات والتجمعات المرسلة للأطفال العاملين إلى محافظتي رام الله والبيرة، ونسبة مشاركة المحافظات المختلفة في الأطفال العاملين في محافظتي رام الله والبيرة، وقد تم تحديد هذه المحافظات والمدن وذلك تسهيلاً على القارئ، كما يلي:

- المحافظات الشمالية: نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، طوباس.

- المحافظات الوسطى: أريحا، سلفيت، القدس، رام الله.

- المحافظات الجنوبية: الخليل، بيت لحم.

ويظهر جدول (13) أهم المحافظات والتجمعات السكانية التي ينتمي لها الأطفال العاملين في محافظة رام الله والبيرة، كما يظهر الجدول أهم التجمعات السكانية التي يأتي منها الأطفال العاملين من مختلف محافظات الضفة الغربية إلى محافظة رام الله والبيرة. ويظهر من الجدول أن جميع المحافظات تتشارك في إرسال الأطفال العاملين إلى محافظة رام الله والبيرة دون استثناء.

جدول (13): أكثر تجمعات الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة

المحافظة	التجمع
نابلس	مدينة نابلس، مخيم بلاطة، مخيم عسكر، بيت ايبا، دوما

جنين	مدينة جنين، جلبون، قباطية، مخيم جنين، عرابة
طولكرم	مدينة طولكرم، مخيم طولكرم، مخيم نور شمس، صفارين
قلقيلية	مدينة قلقيلية، عزون، باقة الحطب
طوباس	مدينة طوباس، بردلة، كردلة، عقابا، تياسير، مخيم الفارعة
أريحا	مدينة أريحا، الجفتلك، فصايل
سلفيت	مدينة سلفيت، مردا، بديا، اسكاكا، ياسوف، فرخة، بروقين
القدس	مخيم قلنديا، شعفاط
رام الله	مدينة رام الله، مخيم الجلزون، مخيم الأمعري، مخيم دير عمار، بيتونيا، بدرس، قبيا، برقا، شقبا، دير قديس
الخليل	مدينة الخليل، مخيم العروب، يطا، دورة، إذنا، بيت أمر، ترقوميا
بيت لحم	مدينة بيت لحم، بتير، مخيم العزة، مخيم عايدة

المصدر: وزارة العمل، وزارة الشؤون الإجتماعية، العمل الميداني من قبل الباحثة 2018

كما يظهر الشكل رقم (2) خريطة للمحافظات الشمالية المرسلة للأطفال العاملين إلى محافظتي رام الله والبيرة، حيث يظهر أن كافة المحافظات الشمالية ترسل الأطفال العاملين إلى محافظة رام الله من أجل العمل، فعلى سبيل المثال نجد بأن هناك توزيع عشوائي للتجمعات المرسلة لهؤلاء الأطفال في معظم محافظات الضفة الغربية، لكن نجد بأن معظم التجمعات الواقعة في غرب محافظة طولكرم هي من أكثر التجمعات المرسلة للأطفال العاملين إلى محافظة رام الله والبيرة (أنظر جدول 13).

خريطة (2): المحافظات الشمالية في الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة

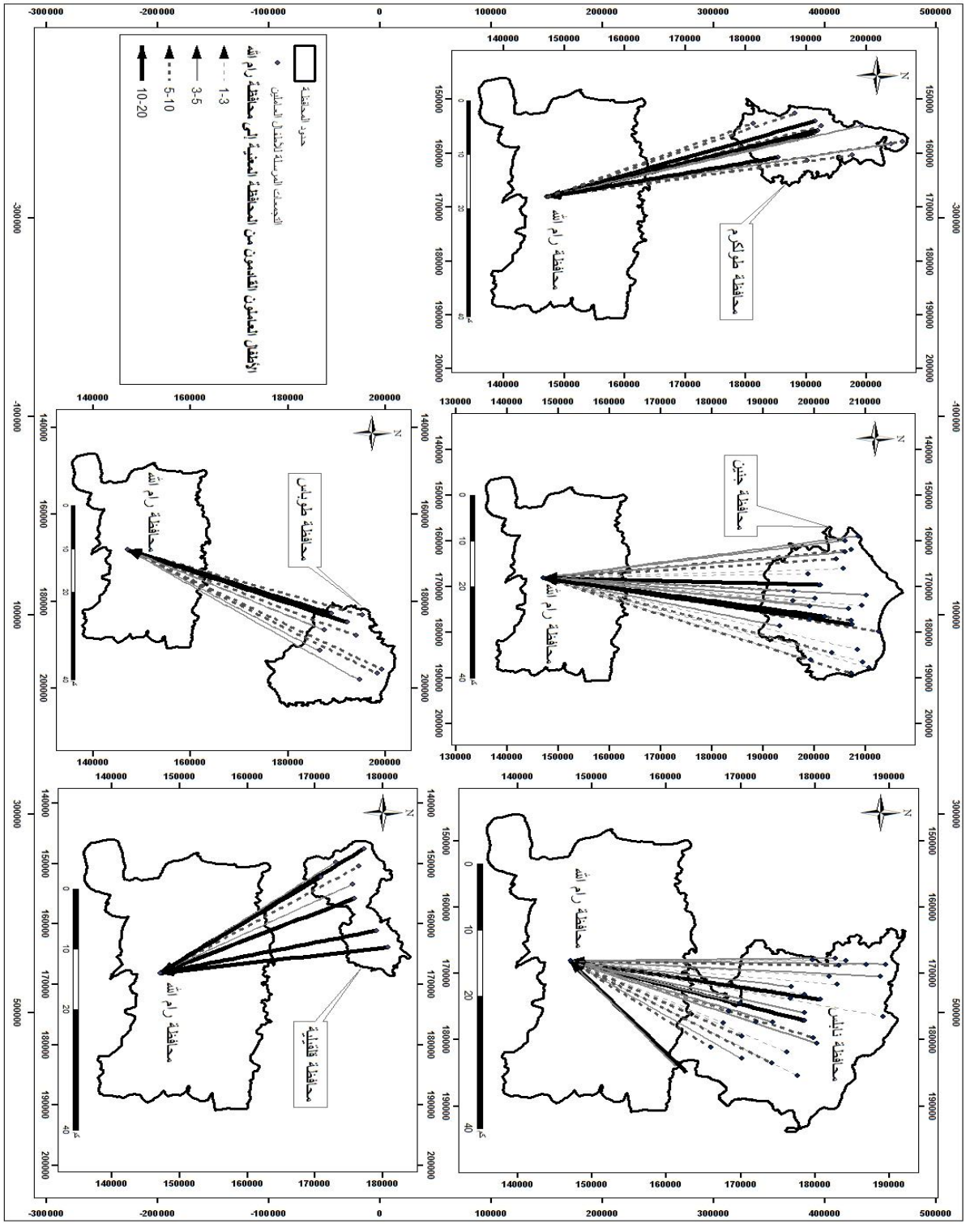

(المصدر:

المصدر: جيومولج 2018

ومن خلال الخريطة رقم (3) للمحافظات الوسطى يظهر تركز التجمعات السكانية المرسلة للأطفال العاملين إلى محافظة رام الله والبيرة، فنجد أيضاً بأن هناك توزيع عشوائي للتجمعات المرسلة للأطفال العاملين في محافظتي سلفيت وأريحا، في حين نجد بأن التجمعات الشمالية الغربية من محافظة القدس والتجمعات الغربية من محافظة رام الله والبيرة هي من أكثر التجمعات المرسلة للأطفال العاملين (أنظر جدول 13).

أما بالنسبة لمحافظة رام الله والبيرة، فيظهر أن معظم الأطفال العاملين في مدينتي رام الله والبيرة هم من القادمين من القرى في غرب رام الله مثل قبيا وشقبا ودير قديس (جدول 13)، وقد يكون السبب هو اعتياد سكان هذه التجمعات على الزراعة وتدني دخلهم مما يدفعهم لإرسال أطفالهم للعمل في رام الله.

خريطة (3): المحافظات الوسطى في الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة

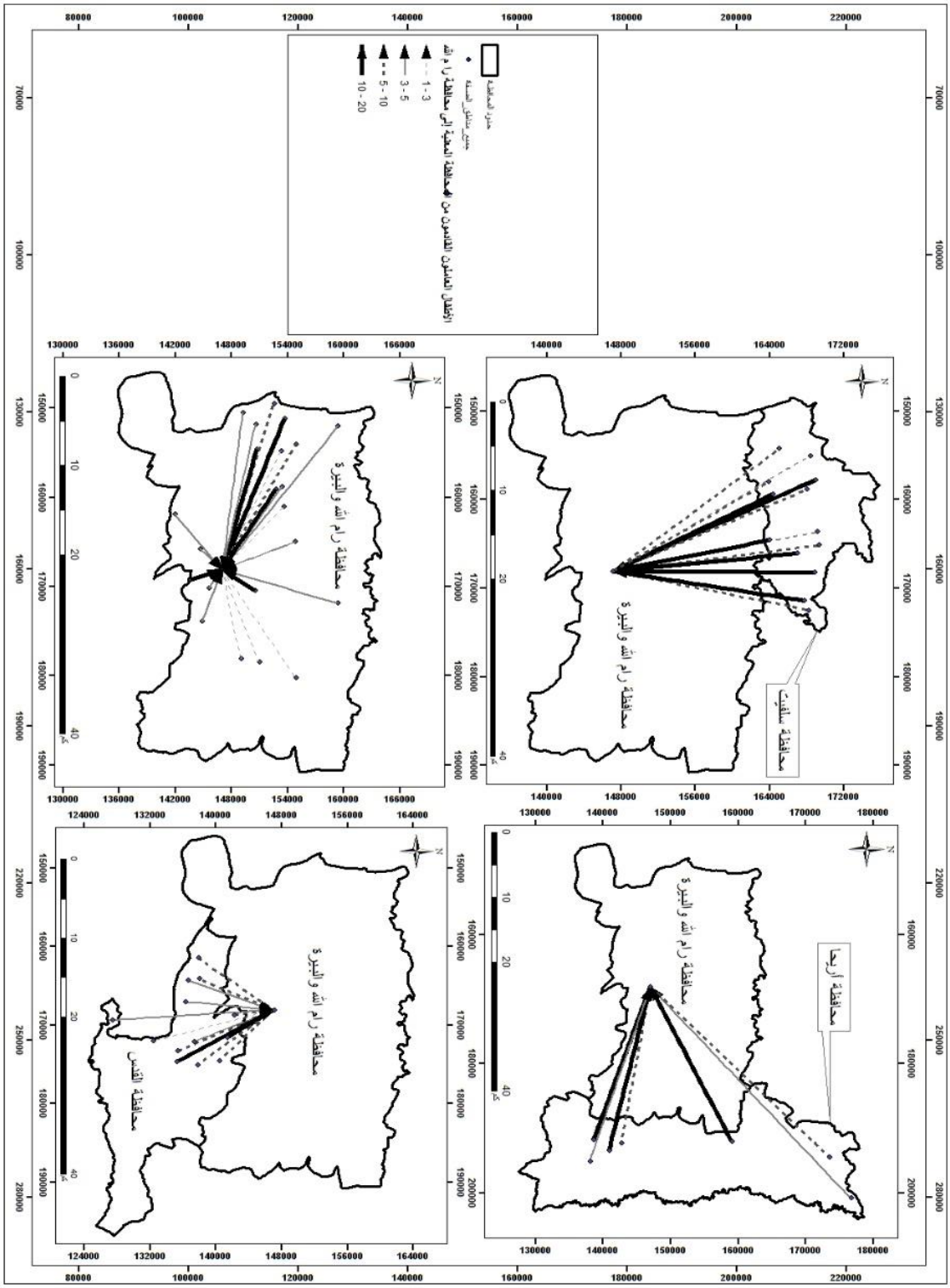

المصدر: جيومولج 2018

أما خريطة رقم (4) فيُظهر خريطة للمحافظات الجنوبية المرسلة للأطفال العاملين في محافظة رام الله والبيرة، ويلاحظ وجود توزيع عشوائي للتجمعات المرسلة للأطفال العاملين في محافظة الخليل خاصة وأن رأس المال المتوفر فيها عائلي في الغالب، لذا قد تضطر الأسر التي تملك رأس مال إلى إرسال أطفالها لمناطق أخرى من أجل العمل، في حين أن التجمعات في محافظة بيت لحم تتركز في غرب المحافظة والمعروف عنها بأن سكانها يمتهنون الزراعة، والذي قد يدفعهم لإرسال أطفالهم للعمل في الأسواق لتحسين وضعهم المادي المتدني (جدول 13).

خريطة (4): المحافظات الجنوبية في الضفة الغربية المرسلة للأطفال العاملون إلى محافظة رام الله والبيرة

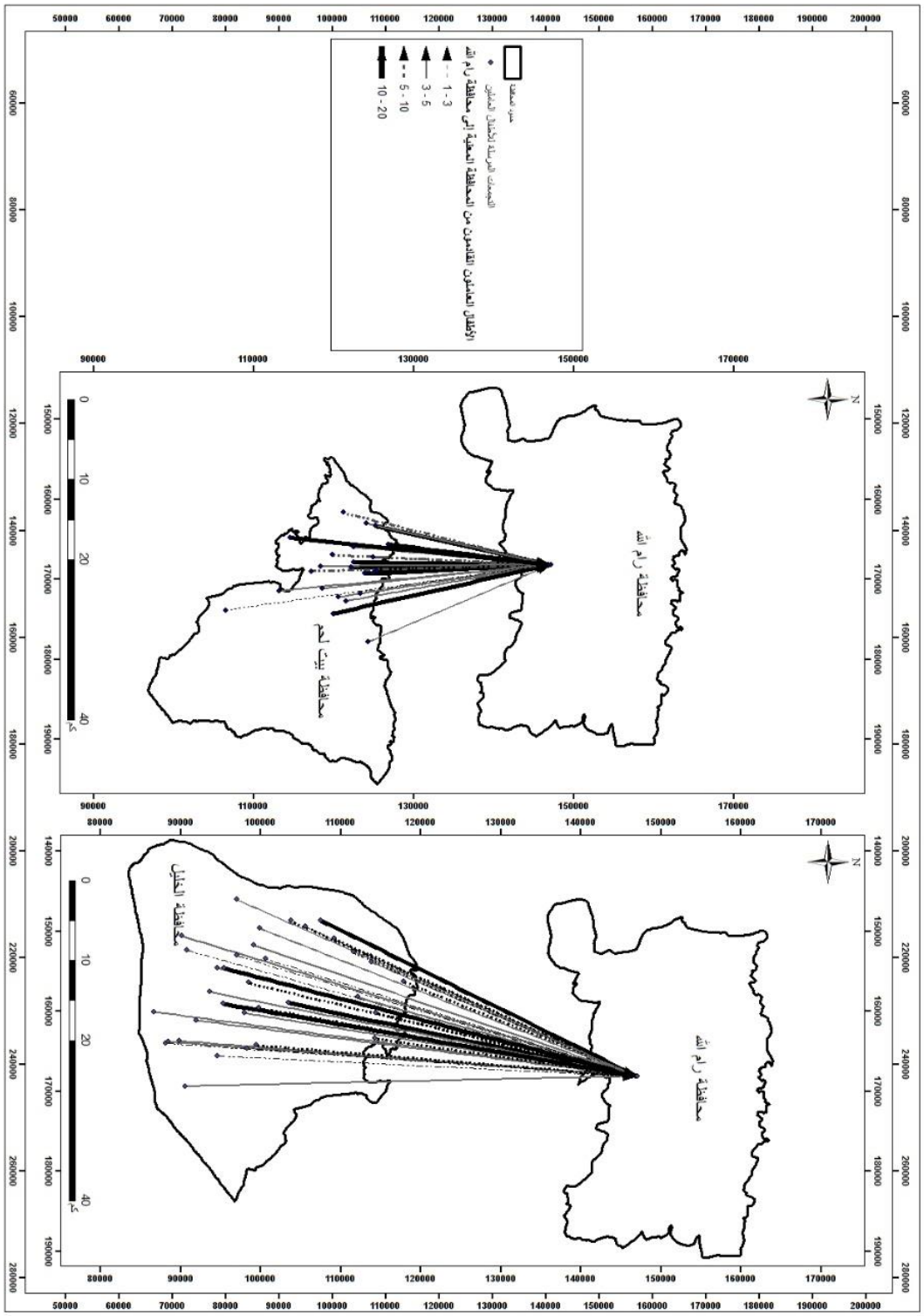

المصدر: جيومولج 2018

خريطة (5): نسبة مشاركة محافظات الضفة الغربية المختلفة في الأطفال العاملين في محافظة رام الله والبيرة

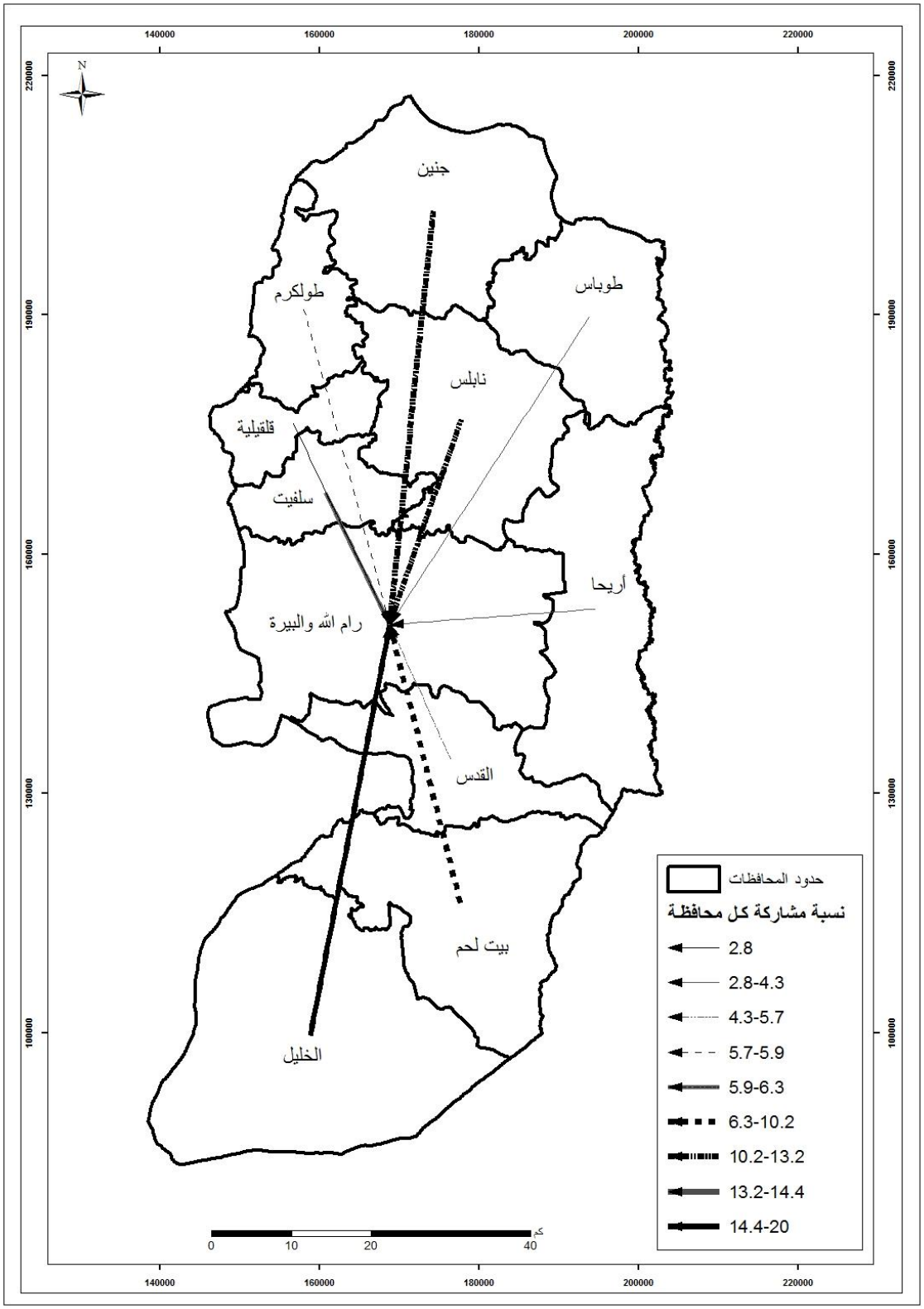

المصدر: جيومولج 2018

جدول (14):نسبة الأطفال العاملين في محافظة رام الله والبيرة القادمين من محافظات الضفة الغربية الأخرى

المحافظة	نسبة مشاركة المحافظة في الأطفال العاملين في محافظتي رام الله والبيرة
الخليل	%19
رام الله	%14.4
جنين	%13.2
نابلس	%13.2
بيت لحم	%10.2
سلفيت	%6.3
طولكرم	%5.9
القدس	%5.7
أريحا	%4.3
طوباس	%4.3
قلقيلية	%2.8

المصدر: عمل الباحثة 2018

ملخص التحليل الميداني

لقد تبين من خلال العمل الميداني بوجود مجموعة من الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال ومنها ما هي أسباب اقتصادية، سياسي، اجتماعية وثقافية وقانونية وقد تختلف من منطقة لأخرى، كما تبين أيضاً من خلال خرائط التوزيع الجغرافي للأطفال العاملين القادمين من محافظات الضفة الغربية إلى محافظة رام الله والبيرة بأن أكثر هم من الخليل ونابلس في حين تنخفض أعداد الأطفال العاملين القادمين من طولكرم وقلقيلية كونها مناطق قريبة على أراضي 1948 فيفضل

الأطفال العمل داخل المستوطنات، ولمعرفة مدى تطابق الواقع مع إجابات المبحوثين تم عمل إستبانة تحتوي على عدة أقسام وتعبئتها من قبل المبحوثين ومن ثم القيام بتفريغها وتحليلها.

لقد جاء هنا تحليل إجابات المبحوثين من أجل معرفة مدى التطابق بين الواقع والإجابات لوضع حلول تساعد الجهات المسؤولة في الحد من وجود ظاهرة عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني.

2.1.3 تحليل نتائج الإستبانة لعمالة الأطفال ونقاشها:

- العامل الحقيقي الذي يقف وراء تفشي ظاهرة عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني:

- أظهر تحليل علاقة (Crosstabs) بين عمالة الأطفال والعامل الحقيقي الذي يقف وراء تفشي الظاهرة في مجتمعنا الفلسطيني بأن كافة العوامل سواء كانت (الإقتصادية، القانونية، السياسية، الإجتماعية والثقافية) لها دور في ذلك ولكن بدرجات متفاوتة، حيث أن الجنس والتحصيل العلمي الذي أدى إلى إختلاف المستويات الوظيفية والمهنية كان لهما دور كبير في ذلك، خاصة أنه تم إختيار عينة الدراسة من فئات المجتمع (الأطفال العاملين، أسر الأطفال العاملين بالإضافة إلى العامة)،ومن خلال تحليل (Chi-square) تبين بأن ما نسبته 70% من المبحوثين ضمن المستويات التعليمية المختلفة، وغالبيتهم ينتمون إلى طبقة العمال، إعتبروا بأن الأسباب الإقتصادية تأتي بالمقام الأول لتفشي ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني (شكل 1)، ومن الممكن أن يرجع ذلك إلى عدم قدرتهم على توفير الإحتياجات الأساسية لأبنائهم، خاصة المدارس ومتطلباتها، مما يترك الأبناء عرضة للخروج للشارع والعمل دون متابعة دراستهم.

شكل (1): رأي المبحوثين بالعامل الحقيقي وراء عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني

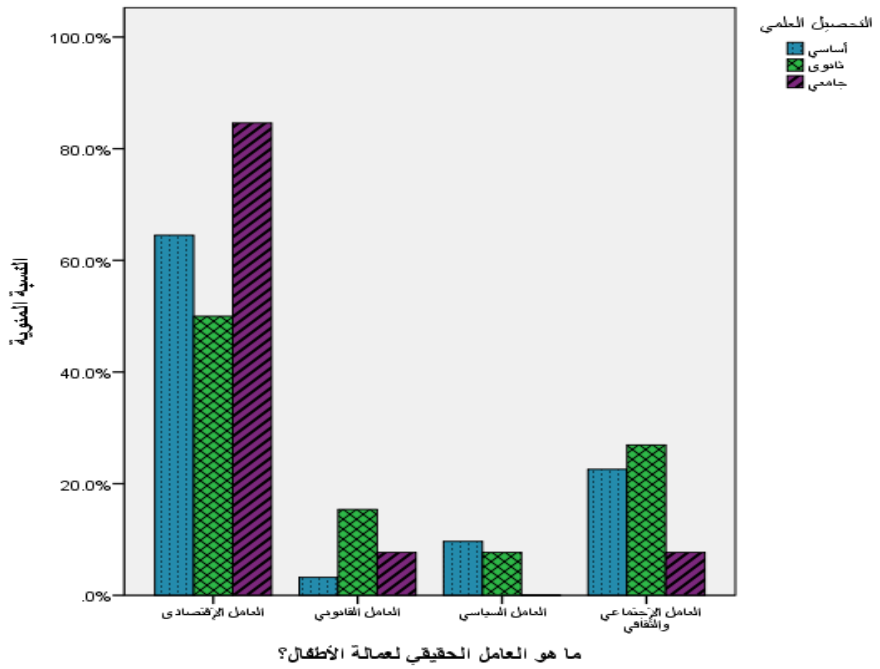

- هل هناك علاقة بين المستويات التعليمية للوالدين وعمالة الأطفال؟

لقد تبين من خلال (جدول 15) بأن ما نسبته حوالي 70% من المبحوثين ذوو المستويات التعليمية الأساسية والثانوية وافقوا على وجود علاقة عكسية بين مستوى التعليم وعمالة الأطفال، أي أن المستويات التعليمية العليا للوالدين تقلل من فرص انخراط الأطفال في سوق العمل في سن مبكرة، ومن الممكن أن تعود أسباب إرتفاع نسبة عينة الدراسة الذين قد وافقوا على تلك العلاقة كون طبقة العمال أقرب إلى ملامسة الواقع وتشابه خصائص تلك الطبقة، فالكثير منهم يعاني من الفقر والحرمان في ظل الأجر المتدني الذي لا يفي بمتطلبات الحياة الرئيسية، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على الأوضاع المعيشية للأسرة عامة وبالتالي دخولهم ضمن الدائرة التي يعاني منها والدهم " الفقر والحرمان " ، فالفقر يحرم الأطفال من الكثير من حقوقهم كالحق في التعليم، الصحة وغيرها من الحقوق التي شرعتها المواثيق الدولية، وبالتالي

سترتفع معدلات التسرب المدرسي بين الأطفال الذين يندرجون من تلك الأسر ويكونون أكثر عرضة للانخراط في العمل من الأطفال الذين يندرجون من الأسر ذات المستويات التعليمية العليا، فالفئة المتعلمة تتمتع بدخل جيد تستطيع من خلاله تأمين كافة متطلبات الحياة لأطفالها ونجد بعض منهم قادر على تلبية الكماليات لأطفالهم، وبالتالي لا يرى الوالدين وجود ضرورة لخروج أطفالهم إلى سوق العمل فيكون لهم إتجاه آخر وهو تعليم أبنائهم لوصولهم إلى أعلى المراتب مستقبلاً.

جدول (15): رأي المبحوثين في تأثير تعليم الوالدين على التقليل من انخراط الأطفال في العمل

أوافق بشدة	أوافق	لا رأي لي	أعارض	أعارض بشدة
%42.8	%27.1	%1.4	%14.2	%14.2

- العلاقة بين بطالة رب الأسرة وعمالة الأطفال:

- على الرغم من إختلاف الخصائص بين المبحوثين إلا أن تحليل علاقة (Crosstabs) أظهر بأن ما نسبته 61.4% من المبحوثين الحاصلين على المستويات التعليمية الأساسية والثانوية وافقوا على وجود علاقة طردية بين بطالة رب الأسرة وعمالة الأطفال (شكل 2)، أي أنه كلما ارتفعت معدلات البطالة بين كبار السن ارتفع معدلات الأطفال المنخرطين في سوق العمل. في حين إنخفضت نسبة المبحوثين الحاصلين على مستويات تعليمية جامعية الذين أيدوا ذلك فبلغت نسبتهم حوالي 15.7%.

وقد ارتفعت نسب المبحوثين من المستويات الأساسية والثانوية الذين أكدوا على تلك العلاقة كونهم أقرب إلى ملامسة الواقع، فالكثير منهم يعاني من رفض تصريحه للعمل في المناطق المجاورة عدا عن أن البعض الآخر يعاني من إغلاق المعابر والطرقات بصورة دائمة من قبل الإحتلال، الأمر الذي قد يعيق من وصولهم لمواقع عملهم، ومنهم من تعرض لبعض الإصابات التي أدت إلى عجزه عن مواصلة عمله نظراً لطبيعة وظروف عمله السيئة، في حين أن الأشخاص الحاصلين على مستويات تعليمية جامعية لا يعانون معاناة العمال في التنقل إلى أماكن عملهم، عدا عن وجود ساعات عمل محددة والإجازات بالإضافة إلى وجود راتب ثابت وبالتالي لا تحتاج تلك الأسر إلى أموال من عمل الأطفال، فالأطفال في تلك الأسر أقل عرضة للانخراط في سوق العمل. ويمكن القول بأن البطالة تتأثر بالظروف السياسية والإقتصادية السائدة، حيث بدأت معاناة الفلسطينيين مع تلك المشكلة منذ انتفاضة 2000، ومع أواخر

الإنتفاضة بدأت بالإنتشار بشكل واسع في المجتمع الفلسطيني، فالبطالة قضية عالمية كبرى حازت على الكثير من الإهتمام، لكن تلك القضية تزداد حدة وتعقيد في دول العالم الثالث وكغيرها من القضايا التي يكمن ورائها العديد من الأسباب ولها عدة إفرازات خطرة، مثل العنف والتطرف والجريمة، فنسب البطالة أصبحت اليوم مقياساً لقياس مستوى المشاكل التي تتعرض لها الأمم وهذا ما إتفق مع دراسة المنسي.

شكل (2): العلاقة بين بطالة رب الأسرة وعمالة الأطفال

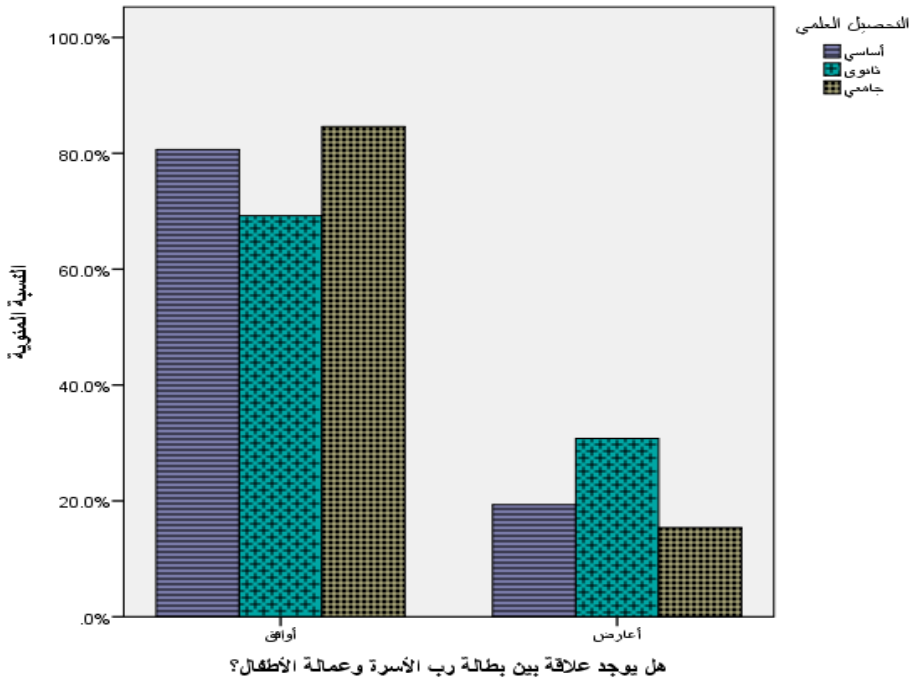

- العلاقة بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال:

لقد أظهر تحليل علاقة (Crosstabs) أن ما نسبته 41.4% من المبحوثين الذين ينتمون إلى طبقة العمال قد وافقوا على وجود علاقة طردية بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال، أي أنه كلما إرتفع معدل الأطفال المتسربين من المدارس إرتفع معدل الأطفال المنخرطين في سوق العمل في سن مبكرة، وقد كانت نسبة تلك الفئة من المبحوثين الذين أيدوا تلك العلاقة الأعلى بين المبحوثين، ومن الممكن أن يرجع ذلك إلى تدني المستويات التعليمية للعمال الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني الأجر الذي يتقاضاه العامل، كما أن الطبقة العاملة هي الطبقة الأكثر قرباً للواقع، ونظراً لما سبق ذكره قد يجبر العامل أطفاله على ترك المدرسة نظراً لعدم قدرته على تحمل الأعباء نتيجة سوء الأوضاع الإقتصادية خاصة إذا كان حجم الأسرة كبير، وهناك من يجبر

أطفاله على العمل بعد ساعات الدوام المدرسي الأمر الذي قد يؤثر على تحصيله الأكاديمي وقد يضطر الطفل لاحقاً إلى ترك مقاعد الدراسة لعدم قدرته على التوفيق بين الدراسة والعمل، فالعامل الذي أجبر أطفاله على ترك المدرسة أكثر معرفة وملامسة للواقع بأن مصير ذلك الطفل الذهاب للعمل في سن مبكرة وتحمله مسؤولية تفوق قدراته على المستويات المختلفة.

شكل (3): العلاقة بين التسرب المدرسي وعمالة الأطفال

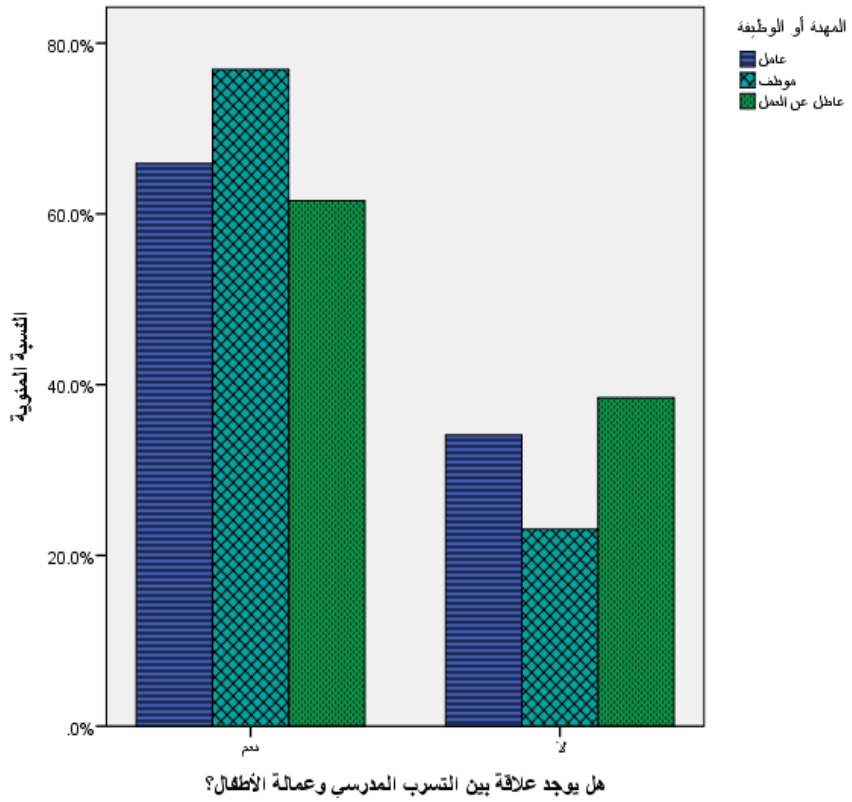

إن ظاهرة التسرب المدرسي المشاكل الخطرة التي تواجه المجتمع الفلسطيني والتي تؤرق الكثيرين من علماء النفس والإجتماع، وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى التسرب المدرسي في المجتمع الفلسطيني ومن الممكن أن يواجه الطالب عامل واحد منها ومنهم قد يواجه مجموعة منها، ومن تلك العوامل:

1- أسباب تعود للطالب المتسرب، ومنها الرسوب المتكرر للطالب والذي ينتج عن عدم رغبته في الدراسة وبالتالي تدني تحصيله ومستواه الأكاديمي، ويرجع السبب وراء ذلك لاحتمالية

انشغال الطالب بأماكن اللعب مثل مراكز الإنترنت وقضاء وقت طويل فيه، بالإضافة إلى ذهابه لأماكن أخرى للهو مثل التسكع في الشوارع، المشاركة في بعض الفعاليات وهكذا يمضي يومه بلا فائدة الأمر الذي يشغله عن دراسته، ومن الممكن أن يكون الطالب بحاجة للشعور بالإستقلالية وكسر الأنظمة والقوانين الموضوعة من خلال عدم التزامه بالدراسة، وقد تكون قدرات الطفل العقلية المحدودة أو المتدنية والتي تجعله يكره المدرسة ولا يهتم بالتعليم، مما يتركه عرضة للتسرب وهذا ما أكدته دراسة فريحة.

2- الأسباب التي تعود للمدرسة، وهي تلك العوامل التي تعود إلى طبيعة الجو المدرسي والنظام القائم، بالإضافة إلى الظروف التي تحكم العلاقة بين عناصر المجتمع المدرسي، مثال ذلك إتباع المدرسين أسلوب العقاب الشديد كحرمان بعض الطلاب من حضور الحصص الدراسية والتي تعود لتأخر الطلاب في المجيء إلى المدرسة، أو بسبب الرسوب في المواد أو بسبب تصرفاته وإزعاجه الدائم في الصف والتشويش على الطلاب الآخرين، ومن الممكن أن يكون العقاب الضرب أو إعطاءه وظائف قد تفوق قدراته بالإضافة إلى التوتر والقلق النفسي الذي يشعر به الطالب الناتج عن عدم إحساسه بالتقدير والإحترام من قبل المجتمع المدرسي. أحياناً يشعر الطالب بأن المناهج غير قادرة على الإيفاء بالمتطلبات الإجتماعية والشخصية، خاصة وأن الكثير من المناهج تعتمد على الحفظ مما يجعل المعلم يعتمد أسلوب التلقين التي تخلوا من الجوانب التطبيقية ولا يقبل بإجابات غير إجابات المناهج في الإمتحانات، وهذا يعتمد بشكل كبير على أسلوب المعلم ولا يتم مراعاة الفروق بين الطلاب من ناحية الذكاء والقدرة على الحفظ وأسلوب الطلاب بالإجابات، فالطريقة الأسهل للهروب من تلك المشكلة ترك المدرسة وبالتالي يشعر الطالب بالتخلص من مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه بالإضافة إلى شعوره بعدم قدرة الأنشطة المدرسية على إشباع الميول وتحقيق الذات،هذه العوامل قد تؤثر كثيراً على نفسية الطلاب مما يشعرهم بالعجز وبالتالي تفضيل البقاء بالمنزل أو الخروج لسوق العمل وهذا ما أكدته دراسة فريحة والمصراتي.

3- العوامل الأسرية، والتي تتمثل بطبيعة الحياة والظروف الأسرية التي تحكم العلاقات، ومن تلك الأسباب:

أ- الاضطراب في العلاقات الأسرية والتي قد تتمثل بالمشاكل المستمرة بين أفراد الأسرة والتي لا تقف عند حدود المشاكل بين الوالدين، الأمر الذي يُشعِر الطفل بالخوف والقلق بشكل دائم وفقدان الأمن، مما ينتج عنه إهمال الأطفال دون رقابة أو تتبع لأمورهم.

ب- وقد يكون ذلك نتيجة لإنشغال الأفراد الكبار بالأسرة بأمورهم ومصالحهم الشخصية دون الأخذ بعين الإعتبار وجود أطفال، وهذا يجعل الأطفال عرضة للإنحراف والضياع الناتج عن التسرب المدرسي.

ت- وفي بعض الأحيان تكون ثقة الأسرة العمياء والزائدة بأطفالها عدا عن إتباع وضع بعض القوانين الصارمة من قبل الأهل، الأمر الذي يولد الضغط ويكون الطفل أسهل لإنصياعه للضياع والإنحراف.

ث- وأحياناً نجد أن الظروف الإقتصادية التي تمر بها الأسرة هي التي تكون السبب وراء ترك المدرسة والتوجه لسوق العمل، وقد يؤدي ذلك إلى ظاهرة الزواج المبكر خاصة بين الفتيات نظراً للظروف الإقتصادية السيئة، مما يجعل الأسرة تعتقد بأن ذلك سيؤدي إلى التخفيف من الأعباء التي تقع على عاتقها، وإذا رفضت الفتاة الزواج قد تجبر من قبل الأسرة على العمل وهذا ما إتفق دراستي السيد والصقور.

- العلاقة بين الهجرة من الريف والقرى للمدن وعمالة الأطفال:

- أظهر تحليل علاقة (Crosstabs) بين هجرة سكان الريف والقرى للمدن إلى إنتشار مجموعة من الظواهر الإجتماعية والإقتصادية الخطرة، والتي تتمثل بالكثافة السكانية في المراكز الحضرية الكبيرة على حساب الأراضي الزراعية مقابل تناقص أعداد السكان في القرى والريف، وبالتالي أدى إلى الخلل في التركيب النوعي والعمري في المدن والقرى، زيادة الضغط على موارد ومرافق وخدمات المدن، عدا عن ظهور مشاكل الفقر، البطالة، إرتفاع أعداد الأطفال العاملين، إرتفاع نسب الإعالة بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الجريمة كالسرقات، الإعتداء على الآخرين، تفشي ظاهرة التدخين وتعاطي المخدرات، الأمر الذي قد ينعكس على أمن وإستقرار المجتمع.

إن من أهم دوافع هذه الهجرة هو توفير فرص العمل وإرتفاع مستوى الدخل،ومن خلال المقابلات مع الأطفال العاملين تبين بأن الأطفال العاملين في مدينة رام الله هم في الأصل من قرى مدينة الخليل - السموع، إذنا، دورة، حيث أن عددهم يفوق عدد الأطفال العاملين الذين هم من مدينة رام الله ومخيماتها وقراها، حيث أن مجيء الأطفال من الخليل أدى إلى إرتفاع معدلات الأطفال العاملين في المدينة، عدا عن الأطفال العاملين في ورش البناء والمناجر والملاحم، وكان السبب الرئيسي في المجيء إلى مدينة رام الله الحصول على عمل من أجل

تحسين الظروف المعيشية. كما أن توفر الخدمات والمرافق العامة في المدينة هي أيضاً إحدى العوامل المشجعة على الهجرة.

لقد أظهر التحليل على أن حوالي 52.7% من المبحوثين الذين ينتمون إلى المستويات التعليمية الأساسية والثانوية وافقوا على وجود علاقة طردية بين الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وعمالة الأطفال (شكل 4)، أي أنه كلما إرتفع عدد المهاجرين من المناطق الريفية للمناطق الحضرية زاد الأطفال العاملين. وقد يكون السبب لمثل هذا السبب التأثير للهجرة هو أن البعض من المهاجرين يجد صعوبة التأقلم والتعايش مع سكان المدن، خاصة في ظل الصراع الذي قد يعيشه الشخص مع نفسه مثلاً الانتقال من حياة تسودها مبادئ التحفظ إلى حياة الانفتاح، ومن ثم قد ينعكس ذلك على عدم قدرة الشخص على إثبات نفسه، وكنتيجة طبيعية لذلك نجد بأن الوالدين في تلك الأسر قد يجبرون أطفالهم على العمل لمواكبة متطلبات المعيشة. في حين أن ما نسبته 14.2% من المبحوثين الذين أنهوا التعليم الجامعي وافقوا على العلاقة بين الهجرة وعمالة الأطفال، ومن المحتمل أن تعود أسباب إنخفاض نسبة المبحوثين الذين أيدوا تلك العلاقة من فئة التعليم العالي إلى الدخل العالي الذي يتقاضاه غالبيتهم، بالتالي سينعكس ذلك على قدرتهم على تلبية كافة احتياجاتهم وإحتياجات أبنائهم فلا يرون ضرورة للهجرة إلى أماكن أخرى بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية أو لإثبات وجودهم.

شكل (4): العلاقة بين الهجرة من المناطق الريفية للمراكز الحضرية وعمالة الأطفال

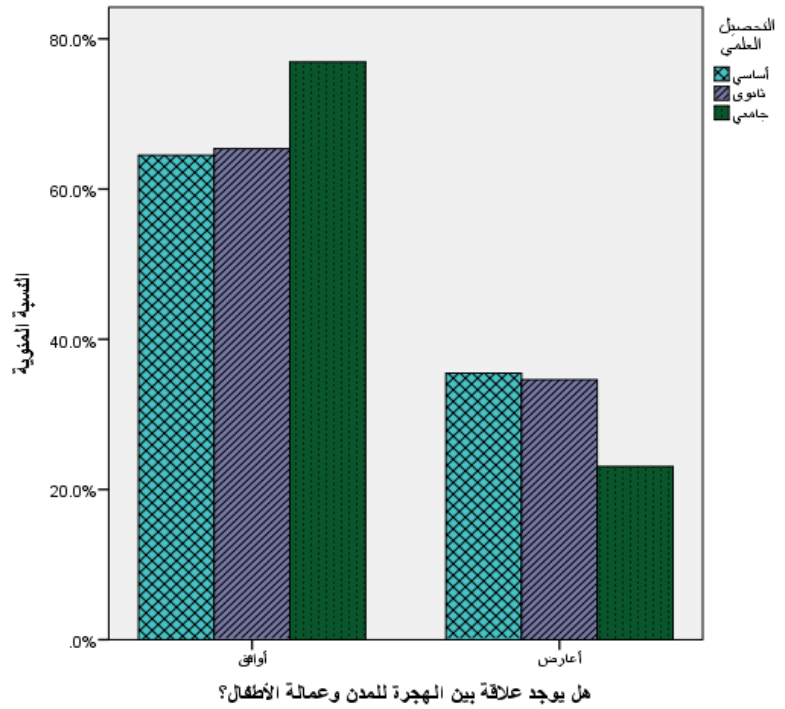

نظراً للهجرة من القرى والأرياف الفلسطينية للمدن، فقد ظهرت مجموعة كبيرة من الأعمال التي يعمل بها الأطفال الفلسطينيين، فقد أظهر التحليل التكراري لأكثر الأعمال انتشاراً في مجتمعنا الفلسطيني أن عمل الأطفال في ورش البناء هو الذي إحتل المقام الأول وذلك بنسبة 71.4%، ويأتي العمل على العربات والبسطات في الشوارع في المرتبة الثانية بنسبة 70%، ومن ثم العمل في كراجات السيارات بنسبة 68.6%، ومن ثم العمل في الحسبة 65.7%، ثم العمل في مسح السيارات وذلك بنسبة 55.7%، ثم مكبات النفايات 51.4%، ومن ثم العمل داخل المستوطنات والمحال التجارية اللذان احتلا نفس النسبة 50%، ومن ثم العمل في المناجر بنسبة 47.1%، العمل في المصانع إحتل ما نسبته 42.9%، الزراعة والتي إحتلت 31.4% (جدول 16)، وهنا فإن النسبة الأكبر من الأطفال يمارسون العمل في الزراعة هي في داخل المستوطنات على شكل مجموعات وأغلبهم من أريحا وجنين وقلقيلية، وذلك لقرب تلك المناطق من جدار الفصل العنصري.

جدول (16): الأعمال الرئيسية التي يعمل بها الأطفال في المجتمع الفلسطيني

نوع العمل	كثيراً	متوسط	قليلاً
العمل في المصانع	%42.9	%27.1	%30
العمل في الزراعة	%31.4	%12.9	%55.7
العمل في ورش البناء	%71.4	%18.6	%10
العمل في حسبة الخضار	%65.7	%10	%24.3
العمل في المناجر	%47.1	%27.1	%25.7
العمل في مكبات النفايات	%51.4	%14.3	%34.3
العمل على العربات والبسطات في الشوارع	%70	%7.1	%22.9
العمل في مسح السيارات	%55.7	%15.7	%28.6
العمل في المستوطنات	%50	%14.3	%35.7
العمل في المحال التجارية	%50	%18.6	%31.4
العمل في كراجات السيارات	%68.6	%11	%20

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر2018

جدول (17): النسبة المئوية للأنشطة الإقتصادية التي يعمل بها الأطفال من 15-19 سنة حسب التجمع والجنس

التجمع	النشاط الاقتصادي	كلا الجنسين	ذكور	إناث
البيرة	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	%9	%9.5	0
	التجارة والمطاعم والفنادق	%6.7	%6.9	%4.6
	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	%4.6	%4.6	%0.7
	البناء والتشييد	%4.9	%5.1	0
رام الله	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	%14.2	%14.2	0
	التجارة والمطاعم والفنادق	%5.1	%5.6	%1.9
	البناء والتشييد	%3.9	%4.1	0
	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	%3.5	%3.9	%0.7
قبيا	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	%13.2	%13.7	0
	التجارة والمطاعم والفنادق	%13.2	%14.5	0
	البناء والتشييد	%7.1	%7.1	0
	النقل والتخزين والاتصالات	%5.1	%5.1	0
مخيم الأمعري	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	%50	%50	0
	التجارة والمطاعم والفنادق	%9.2	%9.0	%11.1
	النقل والتخزين والاتصالات	%5.9	%6.0	0
محافظة رام الله والبيرة	الزراعة والصيد والحراجة وصيد	%10	%10.2	0

	الأسماك			
	التجارة والمطاعم والفنادق	%8.2	%8.8	%3.1
	البناء والتشييد	%7.5	%7.5	%0.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017

لقد تبين من خلال (جدول 17) بأن أكثر العاملين من الأطفال من كلا الجنسين في مناطق الدراسة يتركزون في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك، العمل في التجارة والمطاعم والفنادق، التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، العمل في البناء والتشييد وينطبق ذلك أيضاً على مستوى محافظة رام الله والبيرة. أما عند التمييز بين الذكور والإناث من حيث الأعمال التي يعمل بها كل جنس فإن الأعمال التي يعمل بها الذكور تتركز في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك، العمل في التجارة والمطاعم والفنادق، التعدين والمحاجر والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، العمل في البناء والتشييد كون هذه الأعمال لا تتناسب مع طبيعة الإناث، كما ترتفع نسبة الذكور العاملين في هذا المجال كون هذه الأعمال لا تحتاج إلى شهادات بالإضافة إلى توفر فرص عمل مختلفة في ورش البناء التي لا تحتاج إلى خبرة أو مهارة، أما بالنسبة للإناث فإن أكثر الأعمال التي يعملن بها هي التجارة والمطاعم والفنادق، الخدمات والفروع الأخرى، الاتصالات، الصناعات التحويلية كون الكثير من الإناث يعملن في هذا النوع من الصناعات في المنازل، فيقل الاحتكاك والاختلاط بالإضافة إلى العمل في الخدمات والفروع الأخرى، ويظهر أن مجال التعدين والمحاجر والبناء والتشييد قد حازا نسبة كبيرة من الأعمال التي يمارسها الذكور وهذا يقاس مع ما تم تأكيده من قبل عينة الدراسة في (جدول 16). كما نلاحظ من (جدول 17) بأن الإناث في قبيا لا يعملن وقد يرجع ذلك إلى بعض العادات والتقاليد السائدة في القرية والتحفظ، كما أن الكثير من الذكور يعملون في الداخل الفلسطيني المحتل كون القرية قريبة من تلك الأراضي.

- عمالة الأطفال وما يترتب عليها من إفرازات على الأطفال العاملين خاصة والمجتمع عامة:

لقد أظهر تحليل علاقة (Crosstabs) بين عمل الأطفال والإنعكاسات المترتبة على تلك الظاهرة وجود الكثير من الإنعكاسات الخطرة للظاهرة التي لا تقتصر فقط على الأطفال العاملين بل تمتد لتشمل المجتمع بأسره. لقد أكد 40% من المبحوثين العمال الذين وافقوا على

التأثير السلبي لظاهرة عمالة الأطفال على الأطفال العاملين خاصة والمجتمع عامة (شكل 5)، في حين إنخفضت نسبة المبحوثين الآخرين الذين أيدوا ذلك فقد بلغت نسبة المبحوثين الموظفين الذين وافقوا على ذلك 14.2%، أما نسبة العاطلين عن العمل الذين أيدوا ذلك فقد بلغت 12.8%، وأغلب هذه التأثيرات التي أكد عليها المبحوثين ظاهرة للعيان كتفشي التدخين بين الأطفال العاملين، جلوسهم في المقاهي من أجل التسلية والأركيلة لوقت متأخر، التسرب المدرسي، إنتشار الأمية وانتشار السرقات، الترويج للمخدرات الأمر الذي إنعكس على أمن وإستقرار المجتمع.

شكل (5): عمالة الأطفال وتأثيراتها السلبية على الأطفال والمجتمع

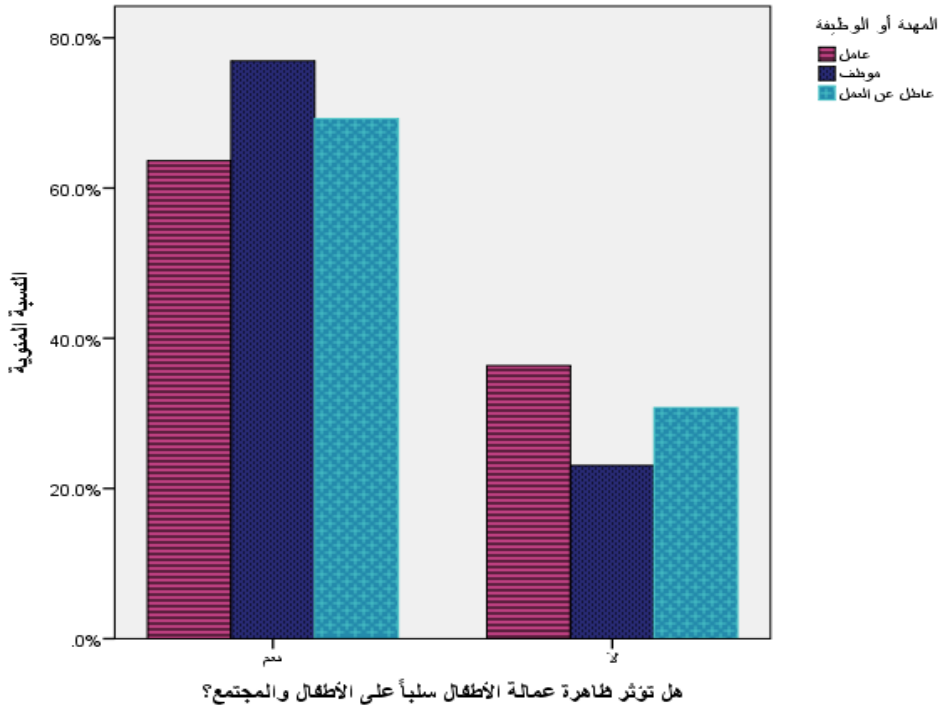

- قد تتمثل إنعكاسات الظاهرة على الأطفال بالتالي:

1- التأثير على الجانب النفسي، حيث أكد 56.5% من المبحوثين على أن عمالة الأطفال تؤثر بشكل سلبي على الأطفال العاملين لأن أغلبهم من الطبقة العاملة الأكثر احتكاكاً واختلاطاً بالأطفال العاملين سواء في مواقع العمل أو المنزل مع أطفاله، في حين إنخفضت نسبة الإناث اللواتي وافقن على ذلك إذ بلغت النسبة 30.4% كونهن أقل اختلاطاً بالأطفال العاملين نظراً لطبيعة عمل الإناث المختلفة عن عمل الذكور (شكل 6). وتتمثل الإنعكاسات النفسية في التأثير السلبي على التطور العاطفي والسلوكي، فقد يفقده العمل احترامه لذاته والشعور بالدونية، عدا

عن الإصابة بالتوتر والقلق وإضطراب السلوك والإكتئاب والشعور بالعجز بالإضافة إلى الإنطواء والعزلة، مما قد يدفع الأطفال إلى العنف والعدوانية كوسيلة للدفاع عن النفس، وقد أكد بعض الأطفال خلال تعبئة الإستبانات معهم بأنهم يستخدمون العنف كالضرب إذا لزم الأمر من أجل الدفاع عن النفس، وهناك من أدلى بأنه قد يشعر بالملل من طبيعة عمله وأكبر طموحاته التخلص من الواقع الذي يعيش فيه وهذا ما اتفق مع دراسة دوناهو.

شكل (6): عمالة الأطفال والتأثير على الجانب النفسي للأطفال العاملين

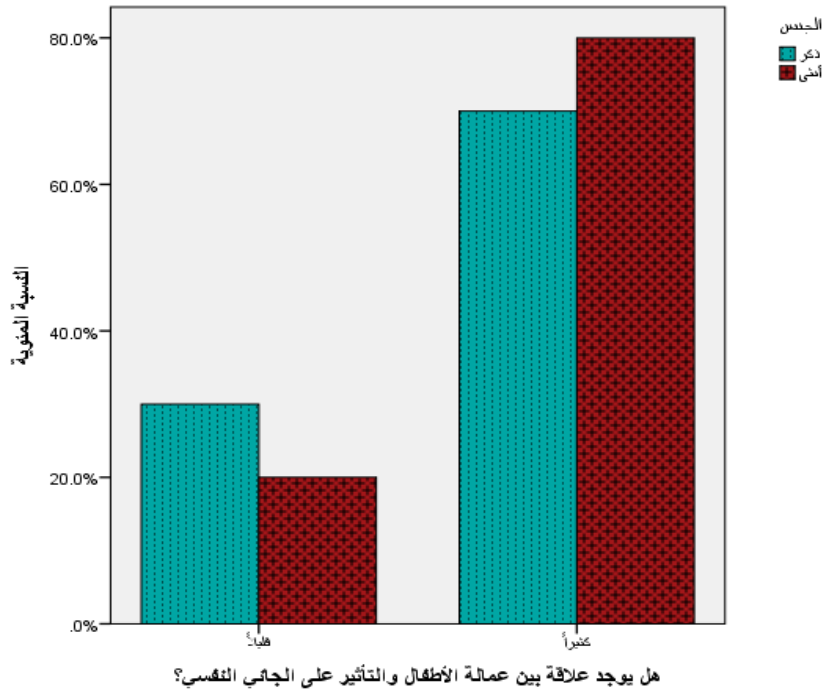

2- التأثير على الجانبين الجسدي، حيث أكد 81% من المبحوثين بأن عمالة الأطفال تؤثر بصورة سلبية على الجانب الجسدي (شكل 7)، وتتمثل الإصابات الجسدية في فقد أحد أعضاء الجسم والتي قد تفقده القدرة على الحركة والعمل، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأوجاع كأوجاع الظهر خاصة أنهم ما زالوا في مرحلة النمو، ضربات الشمس، حساسية الجلد، أمراض سمعية وبصرية وضيق التنفس وهذا ما إتفق مع دراسة الشامي.

شكل (7): عمالة الأطفال والتأثير على الجانب الجسدي للأطفال العاملين

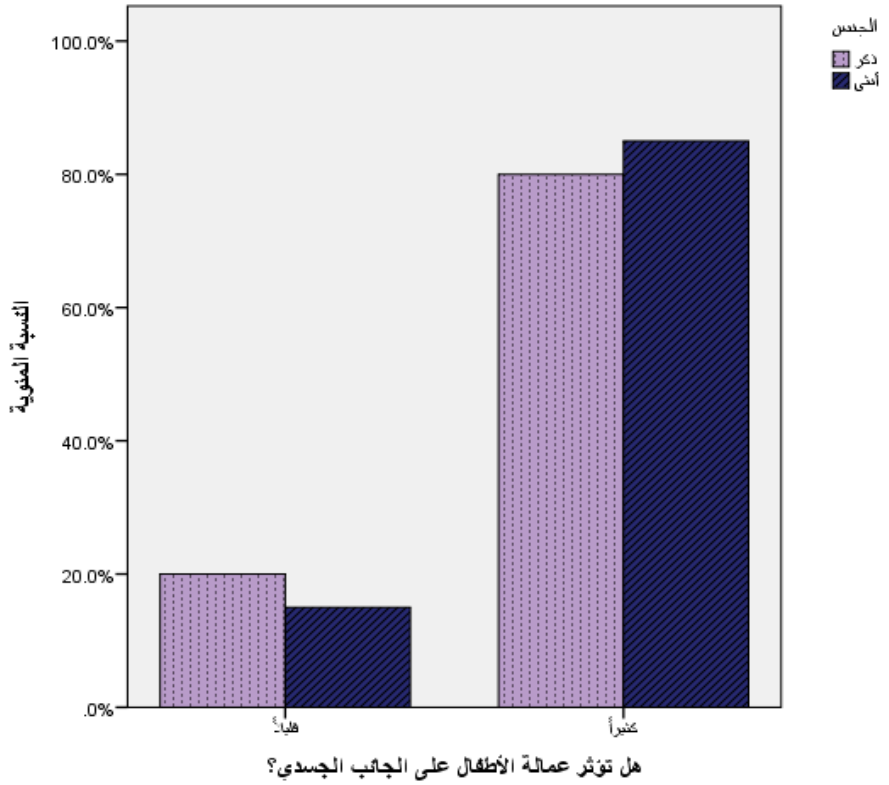

3- التأثير على الجانب الأخلاقي حيث أكد 62% من عينة الدراسة على تأثير عمالة الأطفال على سلوكهم الأخلاقي، ويظهر ذلك من خلال إرتفاع عدد الأطفال المدخنين ومتعاطي المخدرات،وقد أكد بعض المبحوثين بأن هناك عدداً كبيراً من الأطفال العاملين الذين يذهبون إلى المقاهي من أجل الأركيلة خاصة في ظل تأثير رفاق السوء والإهمال من قبل الأهل وتحول عدد منهم إلى سارقين نظراً للأجر المتدني الذي يتقاضوه، فالوالد يأخذ الأجر الذي يتقاضاه

الطفل لسد إحتياجات الأسرة، فلا يبقى مع الطفل المال الكافي فيضطر إلى إتباع طرق أخرى لتأمين الدخان وأموال للسهر في المقاهي والخروج مع أصدقائه، عدا عن تلفظهم ببعض الألفاظ السيئة وهذا ما إتفق مع دراسة العقباوي.

شكل (8): عمالة الأطفال والتأثير على الجانب الأخلاقي

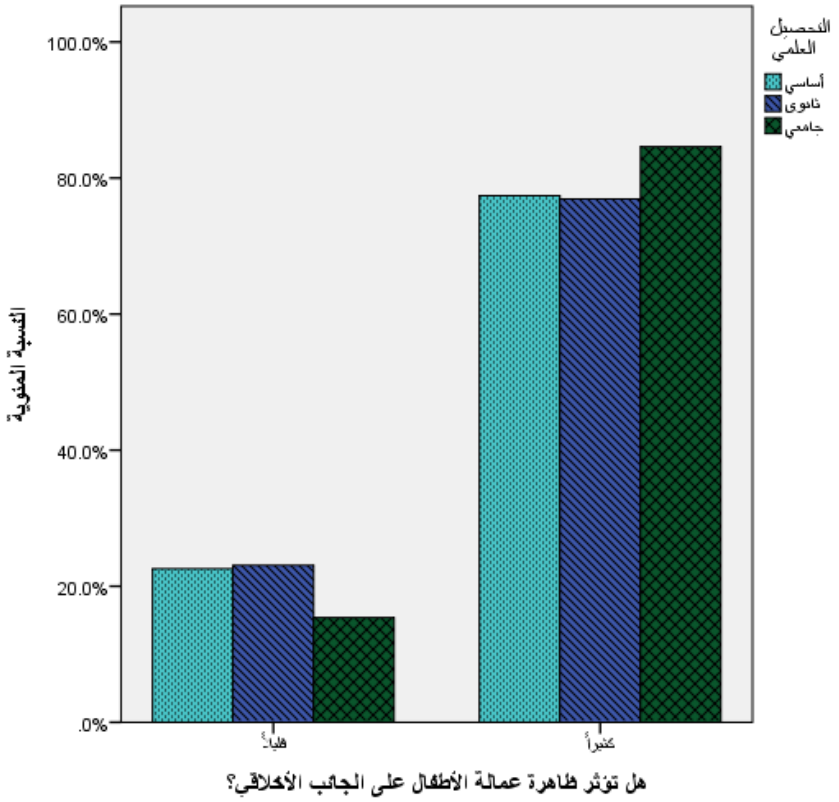

4- التأثير على الجانب المعرفي، حيث أن ما نسبته 77% من المبحوثين أيدوا وجود علاقة بين عمالة الأطفال والتأثير بصورة سلبية على الجانب المعرفي لديهم (شكل 9)، وما يؤكد ذلك ما رددته مجموعة من الأطفال العاملين عند القيام بتعبئة الإستبانات معهم "شو رح تعمل الشهادة في كتير متعلمين راتبهم 1500، شيكل وإحنا مش مخلصين للصف العاشر وبعطينا صاحب

الشغل 2000 شيكل كل شهر" وهذا قد يعكس العادات والتقاليد السائدة عند تلك الأسر بتفضيل العمل والأموال على التعليم وتأثر الأطفال بذلك وهذا ما إتفق مع دراسة ملحم.

شكل (9): عمالة الأطفال والتأثير على الجانب المعرفي

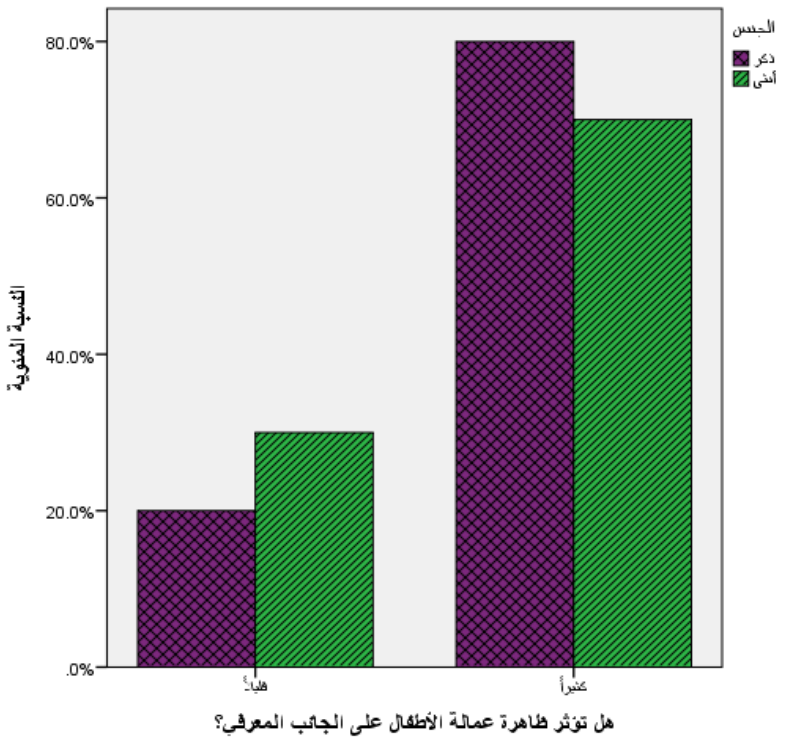

- إنعكاسات الظاهرة على المجتمع، وتتمثل بما يلي:

1- الإنعكاسات التربوية، حيث تتمثل بالتسرب المدرسي وبالتالي إرتفاع معدلات الأمية والجهل في المجتمع حيث أكد 87% من المبحوثين على ذلك (شكل 10)، فخروج الأطفال إلى مسرح الحياة في الوقت الذي تنقصهم الخبرات والمعارف الفنية اللازمة لتطوير الذات يبقيهم عاجزين

عن مواكبة التطور التكنولوجي والصناعي، وبالتالي يبقى المجتمع من المجتمعات التابعة سياسياً وإقتصادياً للدول الأقوى.

شكل (10): العلاقة بين عمالة الأطفال وانتشار الجهل والأمية

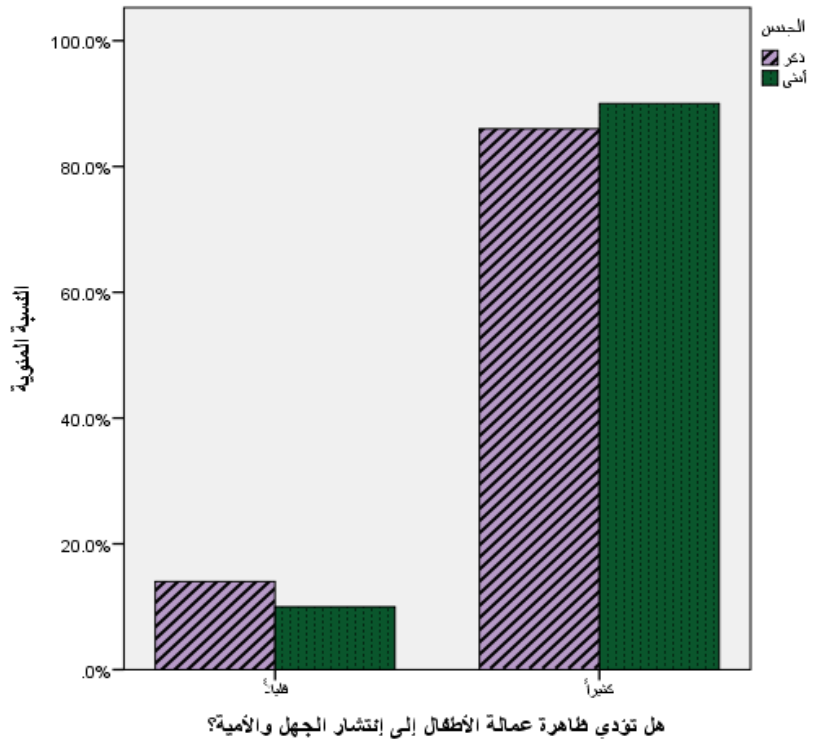

الأمية إحدى الظواهر الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في فلسطين، حيث تعد أهم العقبات التي تواجه عمليات التنمية على مختلف المستويات، فالأمية إحدى مظاهر التخلف الإنساني عدا عن كونها انتهاكاً للقيم الإجتماعية والإنسانية.

- من المحتمل أن تتداخل مجموعة مركبة من العوامل التي أدت إلى تفشي ظاهرة الأمية، ومنها:

أ- السياسة والتخطيط، حيث أن قصور السياسات والتخطيط العشوائي، كل هذا أدى إلى هبوط في مستوى التعليم في المدارس، وقد تمثلت في المناهج التعليمية الواقعة ضمن إطار"التقليد والحداثة"، وقد نتج عن ذلك إرتفاع معدلات الرسوب المتكرر، عدم الرغبة في التعليم وبالتالي التسرب المدرسي في سن مبكرة وتفضيل العمل على التعليم، وحسب المعلومات التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تبين أن قبيا، كإحدى الأمثلة على التجمعات الريفية، تتصدر المرتبة الأولى في إنتشار ظاهرة الأمية خاصة بين الإناث وذلك من بين مناطق الدراسة، وقد تعود الأسباب إلى عدم العدالة في توزيع الخدمات التعليمية، ووجود فروقات كبيرة في الإمكانات والتسهيلات والمرافق التعليمية بين الريف والحضر والمخيمات كإحدى الأسباب التي فاقمت من مشكلة الأمية، في ظل الإهتمام بشكل أساسي بالعواصم والمدن الكبرى على حساب المناطق الريفية، مما يؤدي إلى وجود نسبة عالية من الأطفال خاصة الذين هم في سن التعليم الإلزامي الذين يلتحقون بقوائم الأميين، وقد يظهر من ذلك عدم قيام الحكومات في بلادنا بالربط بين التنمية الثقافية والإجتماعية بالتنمية التربوية التعليمية، الذي قد تم تأكيده من خلال نظريات الأجور كنظرية العمل حسب ماركس.

ب- الظروف السياسية، والتي تتمثل في ممارسات الإحتلال المعروفة من أجل خلق جيل لا مبالي يجهل الكثير من القضايا "سياسة التجهيل"، ومن تلك السياسات إغلاق المدارس، الحواجز على الطرق والتي قد تمنع الكثير من الأسر إرسال الإناث للتعليم في مدارس بمناطق أخرى، إعتقال الطلبة والمدرسين مما ينشر حالة من الفوضى وعدم الإستقرار والإحباط، بالإضافة إلى إتباع سياسة الحروب والتهجير، ففي تلك الحالة لا يبقى مكاناً للتعليم في حياة الفرد وهذا ما أكدته النظريات المفسرة للعنف كنظرية التعلم الإجتماعي لفرويد.

ج- الكثافة السكانية في ظل تفشي الفقر بين الأسر الفلسطينية، فالزيادة السكانية تؤدي إلى تراجع دور الحكومة في إستيعاب تلك الكثافة وتأمين التعليم المجاني للأسر الفقيرة، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة لعام 2017 حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 4.6 في ظل إرتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة في محافظة رام الله والبيرة لعام 2017 8.6%، مما قد يحرم الكثير من حقهم في التعليم، فالأسرة هنا تشعر

بحاجتها الماسة لأبنائها واستخدامهم كوسيلة لتحسين مستوى الأسرة من مختلف النواحي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

د- الأسباب الثقافية والإجتماعية، حيث أن تدني المستوى التعليمي لبعض الآباء ينعكس بصورة سلبية على تعليم الأبناء نظراً لقلة وعيهم بأهمية التعليم، مما يقلل من فرص ذهابهم إلى المدرسة، عدا عن غياب الجو المناسب للدراسة، فالبعض يعتبر أن التعليم إضاعة للوقت، كما أن بعض العادات والتقاليد الخاطئة تلعب دوراً في تفشي الأمية في مجتمعنا الفلسطيني خاصة بين الإناث حيث يتم منع خروج الإناث لمناطق غير المنطقة التي تسكن بها في وسط مجتمع ذكوري، عدم تعليمها بحجة الإختلاط، وتزويجها لأن الفكرة السائدة هي الزواج هو الأفضل للفتاة ويحميها أكثر من الشهادة، على الرغم من وجود العديد من الإفرازات المترتبة على ظاهرة الزواج المبكر وهذا ما إتفق مع دراسة عباس.

2- وتؤدي عمالة الأطفال إلى إرتفاع معدلات العنف والجريمة التي قد يرتكبها الأطفال العاملين نظراً لتعرضهم لأشكال مختلفة من الاضطهاد، وقد أكد 87% من المبحوثين على ذلك (شكل 11)، وقد يصل الطفل إلى مرحلة لا يستطيع فيها تحمل ما بداخله من حقد وكراهية ويأس وتوتر وقلق وإحباط، فيروا أن أفضل الطرق للتخلص مما بداخلهم إستخدام العنف أو ارتكاب بعض الجرائم كالقتل، السرقة، التدخين، تعاطي المخدرات والإدمان على شرب الكحول، خاصة في ظل غياب الديمقراطية والعدالة الإجتماعية وتفشي الإستبداد السياسي والإستغلال، وقد يكون إنتشار العنف كردة فعل على معاملة الآخرين ونظراتهم، ويمكن القول بأن العنف لا يولد إلا العنف، مما ينعكس ذلك على أمن وإستقرار المجتمع وهذا ما إتفق مع دراسة مجدلاني.

شكل (11): العلاقة بين عمالة الأطفال وتفشي ظاهرة العنف في المجتمع

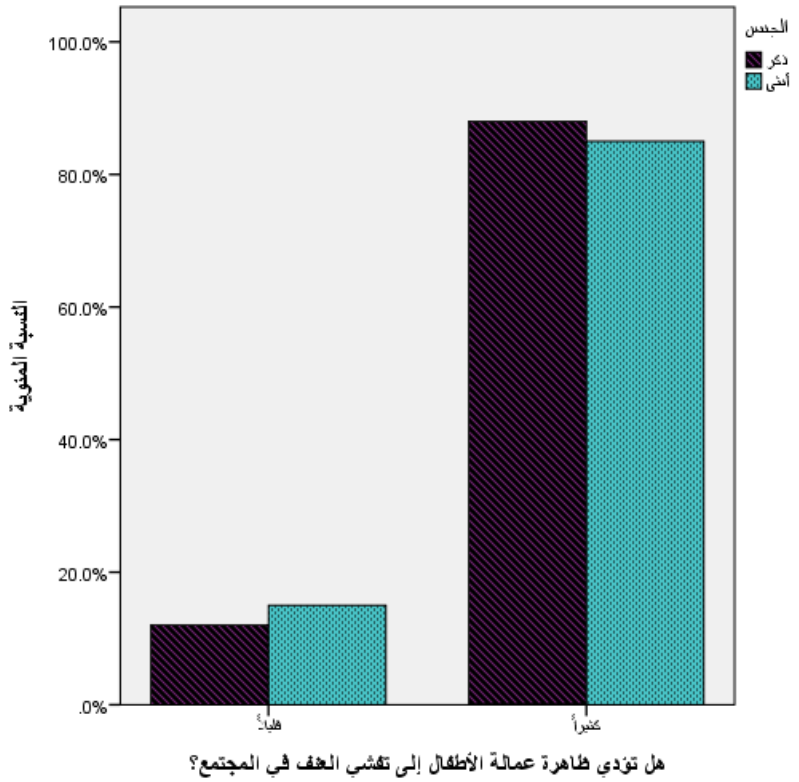

3- كما قد تؤدي ظاهرة عمل الأطفال إلى إنتشار السرقات، حيث أكد ما نسبته 78.5% من المبحوثين بأن عمالة الأطفال تؤدي إلى إنتشار السرقات في المجتمع (شكل 12)، وقد يقوم الأطفال العاملون بالاعتداء على أموال وممتلكات الغير كوسيلة لتعويض الحرمان الذي يعانيه الطفل، خاصة إذا كانت الظروف الإقتصادية للأسرة التي يندرج منها سيئة، إذ أكد المبحوثين خلال تعبئة الإستبانات أن ظاهرة الإعتداء على المحال التجارية والبيوت منتشرة في المدن بشكل أكبر من المناطق الريفية والمخيمات نظراً للكثافة السكانية التي تشهدها، الأمر الذي إنعكس على إرتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية والجهل وتفشي ظاهرة عمالة الأطفال والازدحام العام، كما أدلى بعض المبحوثين بخوفهم من تحول بعض الأطفال العاملين إلى عصابات منظمة تمارس الجرائم على إختلاف أنواعها.

شكل (12): العلاقة بين عمالة الأطفال وتفشي السرقات في المجتمع

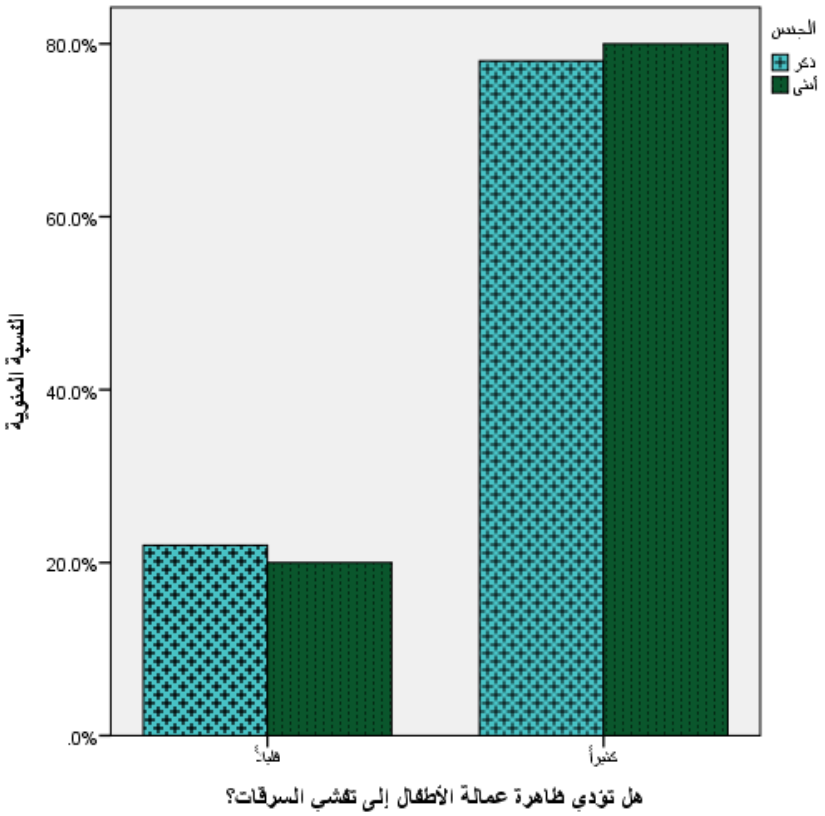

4- ومن الإفرازات الأخرى لعمالة الأطفال تفشي آفة المخدرات، حيث أكد ما نسبته 84.2% من المبحوثين بأن عمالة الأطفال تؤدي إلى إنتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع (شكل 13)، حيث تكون المواد المخدرة على عدة أشكال منها المهدءات، المنومات والمنشطات، وقد أكد المبحوثين بأن هناك مجموعة من العوامل التي تجعل الأطفال العاملين مدمنين على المواد المخدرة على إختلاف أنواعها منها: إهمال الأسرة لأطفالها، تفكك الأسرة، غموض مستقبل الأطفال العاملين، الضغوط الواقعة على هؤلاء الأطفال وتحميلهم مسؤولية قد تفوق قدراتهم، رفقاء السوء، الفقر والحرمان، القسوة والتسلط على الطفل العامل، بالإضافة إلى الإستبداد واستغلال الأطفال، فيعتقد الطفل بأن المواد المخدرة قد تساعده على نسيان ما يعاني منه من خوف وقلق وإحباط والابتعاد عن الواقع المرير الذي يعيشه حتى لو كان ذلك لفترة مؤقتة، وبذلك يفضل الطفل الاختباء في اللاشعور الذي تهيئه له المواد المخدرة، وبشكل تدريجي يصبح الطفل مدمناً على هذه المواد ويصعب التخلص منها ومن الآثار المترتبة عليها الجرائم البشعة في المجتمع وبذلك تهدر الطاقة البشرية واستنزاف طاقات المجتمع للتخلص من تلك الآفة في المجتمع ويصبح الفرد عالة على أسرته ومجتمعه.

شكل (13): العلاقة بين عمالة الأطفال وتفشي المخدرات في المجتمع

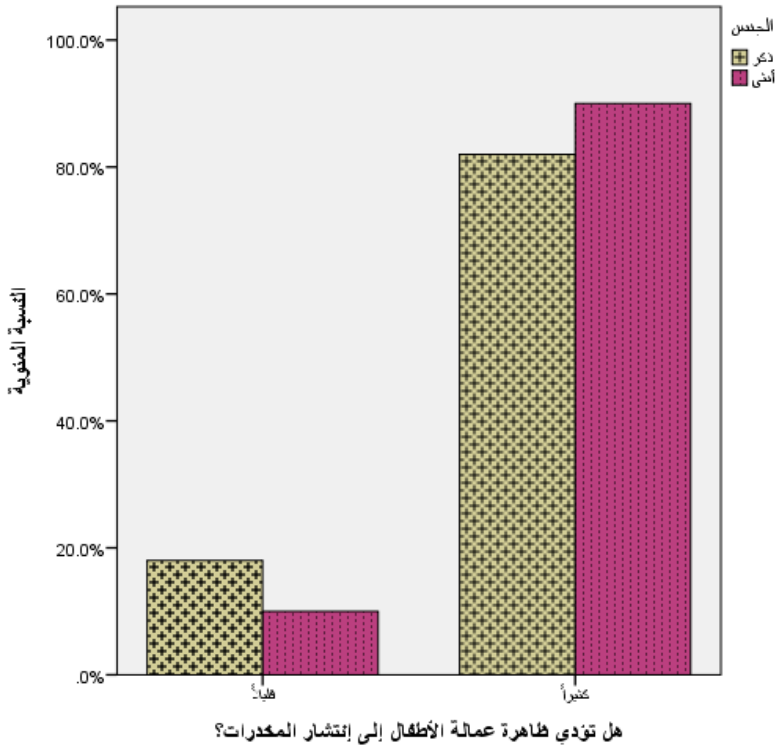

5- ومن الآثار المترتبة على عمالة الأطفال فقدان المجتمع لأمنه العام، وقد أكد على هذا التأثير 77% من المبحوثين (شكل 14)، الأمر الذي قد ينعكس على إنجازاته ودرجة رقيه وتقدمه. وأكد المبحوثين بأن هناك مجموعة من الأسباب الداخلية التي قد تؤدي إلى إنعدام الأمن في المجتمع ومنها البطالة وعدم الإستقرار المهني أو الوظيفي، والفقر والحرمان، مما قد يؤثر على الأوضاع الإقتصادية وبالتالي على القدرة الاقتصادية وعدم القدرة على إشباع حاجات أفراد المجتمع وبالتالي يفرز جيلاً جديداً غير منتمي لمجتمعه ويحقد عليه.

شكل (14): عمالة الأطفال والتأثير على أمن المجتمع وإستقراره

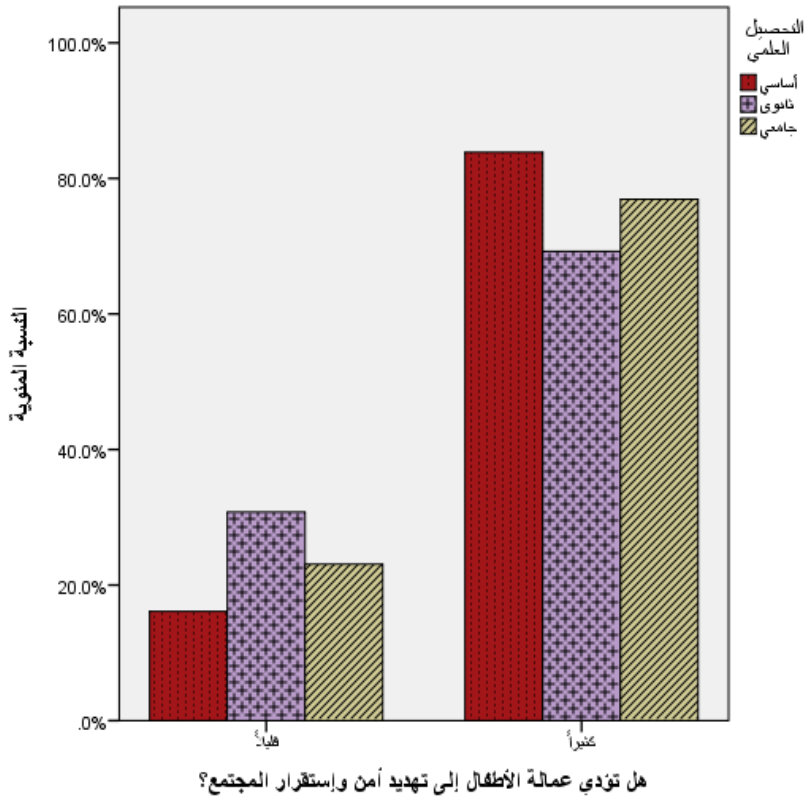

- العلاقة بين وجود القوانين وحماية الأطفال:

- على الرغم من إختلاف المبحوثين في بعض الخصائص "الجنس، المستوى التعليمي، المستوى المهني أو الوظيفي"، إلا أن ما نسبته 74.1% من المبحوثين على إختلاف مستوياتهم التعليمية أجابوا بوجود قصور في القوانين الدولية والمحلية الداعية لحماية الأطفال (شكل 15)، وأن القوانين الموجودة هي بمثابة حبر على ورق، وحوالي 26% من المبحوثين أجابوا بأن القوانين الموجودة كافية لحماية الأطفال ولا داعي لمزيد من القوانين التي تدعو لحمايتهم.

شكل (15): العلاقة بين عمالة الأطفال وقصور القوانين

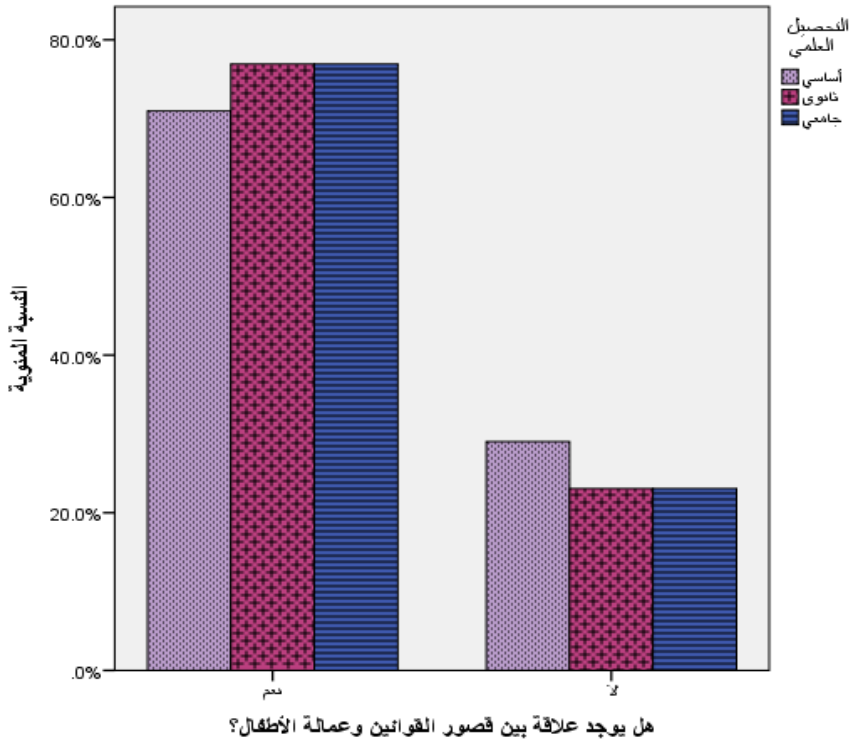

فقد أفاد ما نسبته 67.1% من المبحوثين بعدم وجود قوانين تحمي الأطفال، وما نسبته 32.9% من المبحوثين أجابوا بأن هناك قوانين تحمي الأطفال (الشكل 16)، ومن الطبيعي أن الأشخاص الذين أقروا بقصور القوانين سيعتبروا أيضاً بأن ذلك سينعكس على حماية الأطفال وبالتالي تعرضهم للمزيد من حالات الاضطهاد والاستغلال، ومن الممكن أن تعود أسباب جهل هؤلاء الأشخاص بوجود قوانين إلى:

المستويات التعليمية الدنيا، فطبيعة عمل الشخص العامل لا تسمح له بإيجاد وقتاً للقراءة والإطلاع، بالتالي قد ينعكس ذلك على ثقافته ومعرفته بهذه القوانين على العكس من الأشخاص المتعلمين الذين أكدوا بأنه لا يوجد قصور في القوانين، حيث أن طبيعة عمل هؤلاء الأشخاص تتيح لهم الفرصة لحضور بعض المؤتمرات المنعقدة بخصوص الأطفال وقضاياهم، أو قد تكون فئة مثقفة مطلعة لما يدور حولها من أحداث.

شكل (16): رأي المبحوثين فيما يتعلق بوجود قوانين لحماية الأطفال في فلسطين

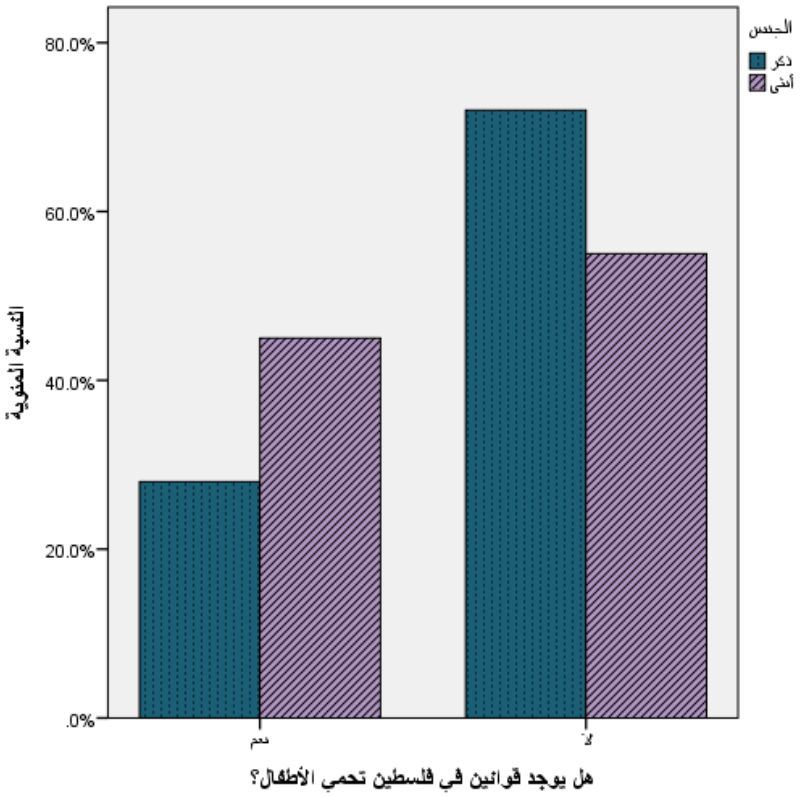

وحسب آراء المبحوثين أيضاً فإن وضع القوانين التي تدعو إلى حماية الأطفال ومنع إستغلالهم بأي شكل يقع على عاتق وزارتي العمل والشؤون الإجتماعية، حيث أكد هذا حوالي 74% من المبحوثين (جدول 18)، على الرغم من أن المسؤولية تقع أيضاً على ما تبقى من جهات أخرى معنية بحماية الطفولة كوزارة الداخلية، وزارة العدل والمنظمات الدولية الأخرى كمنظمة حقوق الإنسان نظراً لأن القضية بحاجة إلى تضافر جهود تلك المؤسسات.

جدول (18): رأي المبحوثين عن الجهة المسؤولة رسمياً بالدرجة الأولى عن وضع القوانين التي تحمي الأطفال في فلسطين

الجهة	التكرار	النسبة المئوية
وزارة العمل	26	%37.1
الشؤون الإجتماعية	26	%37.1
وزارة الداخلية	8	%11.4
وزارة العمل	6	%8.6
منظمة حقوق الإنسان	4	%5.7
المجموع	70	%100.0

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

ومن الممكن أن تعود الأسباب أيضاً إلى عدم معرفة الناس بالقوانين التي تدعو إلى حماية الأطفال، إضافة إلى تداخل صلاحيات المؤسسات المعنية بالأطفال وحمايتهم مما قد يؤثر على التنسيق فيما بينها وذلك لتعددها، كما أكد بعض المبحوثين بأن دور الإعلام قد يقتصر فقط على بقصور دور الإعلام على اختلافه على إعداد تقارير وبعض الإحصائيات ذات العلاقة.

- الحلول لظاهرة عمالة الأطفال حسب رأي المبحوثين:

هناك العديد من الحلول التي من خلالها يمكن الحد من ظاهرة عمالة الأطفال، على الرغم من ذلك إلا أن لكل حل أهمية بنسبة معينة، عدا عن وجود حلول لا يمكن اللجوء إليها قبل أن يتم تطبيق مجموعة من المتطلبات، وبناءً على ذلك سيتم ترتيب الحلول حسب آراء المبحوثين من حيث الحل ذو التأثير الأقوى للحد من تلك الظاهرة.

جدول (19): رأي المبحوثين عن الحلول المناسبة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال حسب درجات تأثيرها

الحل	النسبة
متابعة الأطفال صحياً وتربوياً لمنعهم من الانحراف المبكر والضياع والتشرد	%31.4
وضع القوانين الرادعة والمراقبة الدائمة لكل من يستغل الأطفال ومعاقبتهم مثل إغلاق المعامل والمصانع التي يعمل بها الأطفال	%22.9
تدريب أفراد عائلات الأطفال العاملين لخلق فرص عمل لهم	%22.9
وضع خطط من أجل إعادة دمج الأطفال العاملين في المجتمع لممارسة حياتهم الطبيعية	%21.4

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

حسب المبحوثين، من الصعب العمل على وضع وتنفيذ خطط تهدف إلى إعادة دمج الأطفال العاملين في المجتمع لممارسة حياتهم الطبيعية قبل العمل على تحقيق مجموعة من الحلول التي تم ذكرها في (جدول 19)، لأنه من الصعب البدء بتلك الخطوة دون متابعة الأطفال من نواحي مختلفة، وخلق فرص عمل لأهالي الأطفال العاملين خاصة العاطلين عن العمل وتدريبهم وتطبيق ما جاءت به القوانين الدولية وبعد ذلك يبدأ التفكير بالطرق المناسبة التي من خلالها يمكن دمج الأطفال العاملين في المجتمع وممارسة حياتهم بصورة طبيعية، ومن ثم يمكن البدء بتنفيذ الحلول الأخرى التي يمكن أن تحد من الظاهرة، وقد صرح 54% من المبحوثين بأنه يحق للجهات المعنية بحماية الطفولة محاسبة الأسر التي تسمح لأطفالها بالعمل في سن مبكرة خاصة بعد دراسة وضع الأسرة ليكونوا عبرة لغيرهم، بينما عارض هذا 45% من المبحوثين، حيث اعتبر المبحوثين أن تشغيل الأطفال في سن مبكرة هو حرية شخصية للأسرة ولا يحق لأحد التدخل بتلك الحريات، وأن التدخل بذلك يعد تدخلاً في حياة الآخرين وحريتهم، أو أن ذلك هو من منطلق تعليم الطفل تحمل المسؤولية حتى يستطيع بناء مستقبله، ويمكن القول بأن هناك مجموعة من الأسر قد تدفع أطفالها للعمل ليس من أجل الأموال حسب رأي هؤلاء المعارضين.

- التحليل على مستوى المنطقة:

- السبب الرئيسي وراء ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني، حيث ظهر من خلال تحليل (Crosstabs) أن الأسباب الإقتصادية جاءت في المقام الأول حسب آراء المبحوثين تليها الأسباب الإجتماعية والثقافية تليها الأسباب القانونية ومن ثم السياسية، حيث تأتي قبيا في المرتبة الأولى من حيث إعتبارها الأسباب الإقتصادية كسبب رئيسي وراء عمالة الأطفال ويليها مخيم الأمعري ومن ثم مدينة رام الله وتليها مدينة البيرة (جدول 20).

جدول (20): الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال ونسبة كل سبب في التأثير على إنتشار الظاهرة

العامل	النسبة
الإقتصادي	%62.8
الثقافي والإجتماعي	%21.4
القانوني	%8.5
السياسي	%7.1

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

ومن خلال تعبئة الإستبانة الموزعة في قرية قبيا، فقد استعرض المبحوثين بأن العوامل الاقتصادية التي تدفع أطفال القرية إلى الخروج لسوق العمل هي كما يلي:

- كان إقتصاد القرية قديماً يعتمد على الزراعة، لكن في الوقت الحاضر تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني، حيث لا يتلاءم الدخل من الزراعة مع الجهد المبذول، وقد تكون أسباب تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني في القرية هو إهمال الأرض، قلة الموارد المائية في ظل تذبذب كميات الأمطار الساقطة ومصادرة الإحتلال جزء منها وإرتفاع أسعارها، إذ تقتصر الزراعة حالياً في القرية في المرج القبلي لخصوبة تربته، وما تبقى من أراضي في القرية تعد أراضي جبلية وعرة، عدا عن الجيل الحديث يفضل العمل في المجالات الأخرى على العمل في الزراعة وتربية الحيوانات، فالأسر التي كانت تعتمد بشكل أساسي في اقتصادها على الزراعة وتربية الحيوانات وتركت تلك المهنة قد خسرت مصدر رزقها وأصبح أغلب أرباب هذه الأسر عاطلين عن العمل، وبالتالي لا بد من إيجاد بدائل لتأمين متطلبات الحياة ألا وهم الأطفال، كما لعب الإحتلال الإسرائيلي دوراً كبيراً في تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، وذلك من خلال مصادرة ما يقارب 1200 دونم من أجل جدار الفصل العنصري، كما أن قرية قبيا تقع ضمن المنطقة المصنفة C، حيث أن ما نسبته 24% من مساحة أراضي القرية تقع ضمن

هذه المنطقة، وتفرض إسرائيل سيطرتها التامة على تلك الأراضي وتحرم الفلسطينيين من الإستفادة منها سواء بالزراعة أو إقامة مشاريع تعمل على تحسين الوضع الإقتصادي لسكان القرية، خاصة وأن القرية تصنف من أكثر القرى الفلسطينية فقراً، الأمر الذي إنعكس على تدني الوضع الإقتصادي بشكل كبير على الأسر، مما أوجد عدداً كبيراً من الأسر تعيش تحت خط الفقر، إذ يبلغ متوسط دخلها الشهري 1300 شيكل (مجلس قروي قبيا 2012).

- إرتفاع معدلات الإعالة لبعض الأسر، مما يجعلها تعتبر أن التعليم يزيد من الأعباء المترتبة عليها وبالتالي ترتفع معدلات الزواج المبكر في تلك الأسر سواء للذكور أو الإناث وكذلك ترتفع عمالة الأطفال للتخفيف عن رب الأسرة إقتصادياً.

- العلاقة بين بعض العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا الفلسطيني وعمالة الأطفال:

لقد تبين من خلال تحليل الإستبانة أن ما نسبته 64,2% من المبحوثين وافقوا على وجود مجموعة من العادات والتقاليد السلبية التي تساعد على إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني، في حين أن ما نسبته 35,7% من المبحوثين لم يوافقوا على ذلك، حيث تركزت النسبة الأكبر ممن وافقوا على ذلك في قبيا يليها مخيم الأمعري يليه مدينة رام الله ثم البيرة (جدول 21).

جدول (21): آراء المبحوثين حسب نوع التجمع حول تأثير بعض العادات والتقاليد السائدة على إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال

اسم التجمع	موافق	معارض
قبيا	%21.4	%11.4
الأمعري	%18.5	%15.7
رام الله	%12.8	%5.7
البيرة	%11.4	%2.8

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

إذ يعتبر البعض بأن العادات والتقاليد المجتمعية شيء لا يجوز المساس والتفريط به لكنها في الحقيقة هي مجرد أفكار خاطئة قد تؤثر على مستويات التنمية المجتمعية، ومن تلك العادات التي تنتشر بين صفوف عدد كبير من سكان قرية قبيا والتي أدلى بها بعض المبحوثين والتي تشجع على عمالة الأطفال:

شعور الفقير في المجتمع بأنه لا يحق له العيش ولا محاولة تعليم أبناءه، حيث يردد الناس عليه عبارات مثل "انت فقير مش ضروري تعلم ولادك طلعهم من المدارس وخليهم يشتغلوا ويساعدوك، لو تعلموا شو رح تنفعهم الشهادات وانت فقير ما بتعرف حد، واليوم كل الوظائف بدها واسطات"، وإذا كان رب الأسرة كبير في السن قد يتعرض لعبارة مثل "شخص كبير زيك عيب يشتغل لازم ولادك يشتغلوا ويصرفوا عليك بكفي يلي صرفتوا عليهم"، عدا عن وجود الكثير من العبارات كوجوب توريث المهن والقول للطفل لازم تتعلم مهنة أبوك، إطلع على فلان أو إبن فلان بجيب مصاري وانت لسة أبوك بصرف عليك لازم تشتغل وتتعلم تتحمل مسؤولية حالك ومسؤولية أهلك، وإطلع على فلان متعلم بس بشتغل في مطعم أو سوبر ماركت، وكأن العمل منذ الصغر والتخلي عن الطفولة وأحلامها هو الذي يرسم مستقبل الفرد.

- العلاقة بين الهجرة من الريف والقرى للمدن وعمالة الأطفال:

جدول (22): آراء المبحوثين في منطقة الدراسة حول تأثير الهجرة على إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال

اسم التجمع	موافق	معارض
الأمعري	%22.8	%11.4
قبيا	%20	%12.8
رام الله	%12.8	%5.7
البيرة	%11.4	%2.8

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

لقد تبين من خلال ما سبق بأن ما نسبته 68% من المبحوثين في مناطق الدراسة وافقوا على وجود علاقة بين الهجرة من المناطق الريفية للمناطق الحضرية وظاهرة عمالة الأطفال (جدول 22)، أي أنه كلما ارتفعت معدلات الهجرة من المناطق الريفية للمناطق الحضرية زاد من عمالة الأطفال وتفشي الظواهر غير المألوفة المرتبطة بها في تلك المناطق على اختلافها، حيث كانت النسبة الأكبر من المبحوثين الذين أيدوا ذلك من قبيا ومخيم الأمعري، كما تبين بأن ما نسبته 75.7% من المبحوثين في مناطق الدراسة أيدوا بأن ظاهرة عمالة الأطفال تنتشر بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني حيث كان المبحوثين الذين وافقوا على ذلك في قبيا ومخيم الأمعري، وقد تعود الأسباب لهذا التركز إلى ما يلي:

- أن أكثر المهاجرين للمناطق الحضرية هم بالأساس من سكان المخيمات والمناطق الريفية لأنهم الأكثر عرضة للهجرة، وبالتالي قد ينعكس ذلك على أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية، فمنهم من أجبر أطفاله على ترك المدرسة والذهاب لسوق العمل في سن مبكرة، ومنهم من يعاني من البطالة والفقر والحرمان، في حين أن سكان المدن وأطفال المدن أقل عرضة للتعرض لمثل هذه المشاكل، وهذا ما أكده سكان مدينتي رام الله والبيرة خلال تعبئة الإستبانات معهم كقول بعضهم: "مكانتنا الإجتماعية والإقتصادية لا تسمح لنا بتشغيل أطفالنا في سن مبكرة"، وبالتالي لا يعانون مما يعانيه السكان المهاجرين.

- يعد مخيم الأمعري من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، إذ تمتاز مخيمات اللاجئين باكتظاظ سكاني وذلك لارتفاع معدلات الخصوبة ضمن نطاق جغرافي ضيق، خاصة وأنه ضمن حدود بلدية البيرة ولا يوجد مجال للتوسع، كما أن معظم سكان المخيم ينتمون إلى الطبقة العاملة ذات الدخل المحدود، وقد يدفعهم ذلك إلى إرسال أبنائهم لسوق العمل لتحسين مستوياتهم المعيشية، والقليل منهم ينتمي إلى عائلات برجوازية صغيرة، وكذلك الأمر بالنسبة لقرية قبيا إذا أنها تعاني من اكتظاظ سكاني ضمن مساحة ضيقة، حيث أكد بعض المبحوثين أن الدافع للهجرة إما تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

- إنتشار الفقر والبطالة بين كبار السن في قبيا ومخيم الأمعري، إذ اعتبر البعض بأن الفقر قد ينعكس على وضع الأسر في المخيمات والقرى وذلك من خلال المشاكل الأسرية، مما يجبر الأطفال على ترك المدرسة والتوجه لسوق العمل من أجل تحسين ظروفهم، بالتالي إرتفاع معدلات الأمية بين صفوفهم، في المقابل إنخفضت نسبة المبحوثين من سكان مدينتي رام الله والبيرة الذين وافقوا على تلك العلاقة وقد تم توضيح الأسباب في فصل تحليل نتائج العمل الميداني والمقابلات (الفصل الرابع).

جدول (23): آراء المبحوثين حسب نوع التجمع حول إنتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني

اسم التجمع	موافق	معارض
قبيا	%27.1	%5.7
الأمعري	%22.8	%11.4
رام الله	%14.2	%4.2
البيرة	%11.4	%2.8

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

أفاد 75.5% من المبحوثين بأن ظاهرة عمالة الأطفال تنتشر بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني، وكانت نسبة المبحوثين الذين أيدوا ذلك في قبيا ومخيم الأمعري أكثر مقارنة مدينتي رام الله والبيرة، ومن المحتمل أن ترجع أسباب موافقة المبحوثين على ذلك إلى ما يلي:

- كون مشاكل الأطفال كالتسرب المدرسي، الإدمان على المخدرات والكحول والتدخين وعمالة الأطفال وغيرها من مشاكل الطفولة من الظواهر المخجلة بالنسبة لسكان المدن، فجزء منهم غير معني بمثل تلك القضايا وجزء آخر يرفض التصريح بانتشارها، على إعتبار أن المدن مراكز الحضارة والرقي فالاعتراف بوجود مثل تلك القضايا قد يتعارض مع الحضارة والرقي والثقافة التي يعيشونها. لكن السكان في القرى والمخيمات لا يشعرون بالخجل من التصريح بحقيقة ما يجري في منطقتهم لأنهم أقرب إلى الواقع الصعب الذي يعيش به الناس ولهذا فهم يعرفون به.

جدول (24): آراء المبحوثين حسب نوع التجمع حول الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال حول الأطفال العاملين والمجتمع

اسم التجمع	موافق	معارض
قبيا	%21.4	%11.4
الأمعري	%21.4	%12.8
رام الله	%15.7	%2.8
البيرة	%8.5	%5.7

المصدر: عمل الباحثة الآء عبد القادر 2018

أكد ما نسبته 67 % من المبحوثين بوجود علاقة سلبية بين عمل الأطفال وما قد ينتج عنها من إفرازات خطرة على الأطفال العاملين خاصة والمجتمع عامة، في حين أن ما نسبته 32.7% من المبحوثين أدلوا بأن عمل الأطفال لا يوجد له تأثيرات سلبية سواء على الأطفال العاملين أو

حتى على المجتمع (جدول 24). ومن خلال الجدول (24) لقد تبين بأن النسبة الأعلى من المبحوثين الذين أيدوا العلاقة بين عمالة الأطفال وما قد ينتج عنها من مخاطر هم من قبيا ومخيم الأمعري وقد يكون السبب أن أغلبهم ينتمي إلى الطبقة العاملة، بالتالي هم أكثر اختلاطا واحتكاكا بالأطفال العاملين في مواقع العمل المختلفة، عدا عن كونهم الأقدر والأكثر ملاحظة لما يعاني منه الأطفال العاملين من أمراض ناتجة عن طبيعة عملهم كحساسية الجلد أو ضربات الشمس أو النزيف في الأنف أو آلام الظهر وغيرها، وقد يتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك فقد يرتكب أحدهم الجرائم كالاعتداء على الآخرين أو الاعتداد على الأموال أو يصبح الطفل من متعاطي الكحول والمخدرات، في حين إنخفضت نسبة المبحوثين الذين أيدوا ذلك في مدينتي رام الله والبيرة وقد يعود ذلك إلى إنخفاض عدد الأطفال العاملين بالمدن مقارنة مع أطفال المناطق الريفية والمخيمات نظراً لوضعهم الإقتصادي الأفضل وعدم ملاحظتهم لمثل هذه الإفرازات السلبية، كما أدلى بعضهم الآخر بأن إختلال النظام والأمن العام في المجتمع قد يعود إلى الأوضاع السياسية السائدة ولا علاقة تربط بين ذلك وعمالة الأطفال.

ملخص الفصل

تبين من خلال نقاش الإستبانة وتحليلها وتحليل العمل الميداني ونقاشه تطابق فيما بينهما، لكن هناك القليل من العلاقات التي لم يوجد فيها تطابق والتي تركزت في الجانب القانوني للدراسة أي أن غالبية المبحوثين أكدوا بعدم وجود قوانين تدعو إلى حماية الأطفال وبالأخص العاملين من الإستغلال، ولكنه تبين من خلال المقابلات مع المسؤولين عن رعاية وحماية الطفولة بوجود الكثير من القوانين والمواثيق الدولية التي تنص على حماية الأطفال وتدعو إلى معاقبة كل من يستغل الأطفال وقد تم الإشارة سابقاً إلى الأسباب التي من المحتمل أن ترجع لعدم معرفة جزء كبير من العامة بالقوانين الداعية إلى حماية ورعاية الطفولة.

الفصل الرابع

1.4 الخاتمة

2.4 النتائج

3.4 التوصيات

4.4 قائمة المصادر والمراجع

5.4 الملاحق

1.4 الخاتمة

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من المواضيع الهامة بالنسبة لعلماء النفس والإجتماع كونها من الظواهر العالمية والتي لا تقتصر على جنس دون الآخر، مما جعل من الضروري دراستها بصورة أكثر تفصيلاً وعمقاً. وتنتشر ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني بالتزامن مع ازدياد أعداد السكان والتسرب المدرسي خاصة في المدن. في هذه الدراسة تم دراسة مشكلة عمالة الأطفال في مدينتي رم الله والبيرة، مخيم الأمعري، قبيا من أجل التعرف على أهم الأسباب المختلفة وراء تلك الظاهرة سواء السياسية، الاقتصادية، التعليمية، الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى التعرف على الإفرازات السلبية المترتبة على تلك الظاهرة سواء على الأطفال العاملين أو على المجتمع.

وقد كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن مناطق الدراسة تعاني من إنتشار واسع لظاهرة عمالة الأطفال والناجمة عن عدة أسباب إجتماعية وإقتصادية وسياسية، حيث تتمثل الأسباب الإجتماعية بانتشار بعض الأفكار السلبية السائدة في المجتمع والتي تتخلص في ترسيخ أهمية العمل في سن مبكرة بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة المال في عقول الأطفال وقد ينتشر ذلك بصورة كبيرة في قبيا، في حين تتمثل الأسباب السياسية في سياسة الإحتلال الممنهجة والتي قد تتمثل في الحروب الإغلاقات المتكررة التي ينتج عنها تهجير الآلاف من السكان كما حصل مع سكان المخيمات، وقد تتمحور الأسباب الإقتصادية في الفقر وتدني مستويات المعيشة نتيجة لإنتشار البطالة بين أرباب الأسر، إرتفاع حجم الأسرة وبالتالي إرتفاع معدلات الإعالة في تلك الأسر والحروب. لكن العاملين اللذان كان لهما الدور الأكبر والمحرك لبقية العوامل هو العامل الإقتصادي والعامل الإجتماعي والثقافي، حيث إن تلك العوامل قد تجبر يشجع السكان على الهجرة هرباً من الفقر وبعض الأفكار السلبية الظالمة ومن أجل الحصول على الحياة الكريمة مما يؤدي إلى عمالة الأطفال وما يرتبط بها من إفرازات ونتائج سلبية على الأطفال العاملين والمجتمع عامة ومن إفرازات الظاهرة على الأطفال العاملين التأثير على الجانب النفسي، الجسدي، الصحي، المعرفي والأخلاقي، أما إفرازات الظاهرة على المجتمع فقد تتمثل في انتشار الجهل وإرتفاع معدلات الأمية، إرتفاع معدلات العنف والجريمة، إنتشار السرقات وتفشي آفة المخدرات الأمر الذي يهدد أمن وإستقرار المجتمع.

2.4 الاستنتاجات

1- يعمل الأطفال سواء في أيام الدوام المدرسي وأيام العطل الصيفية، ولكن تكثر الشوارع والأزقة والمحال والورش بالأطفال العاملين ما بين الساعة الواحدة والنصف حتى الساعة السادسة مساءً خاصة أيام الدوام المدرسي،وأيام العطل الصيفية يبدأ عمل هؤلاء الأطفال من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساءً.

2- ظهر من خلال تحليل المعلومات الميدانية أن أكثر فئة عمرية من الأطفال إنخراطاً في سوق العمل في مناطق الدراسة هي ما بين 12- 18 سنة.

3- أظهر التحليل بأن الأسباب المؤدية إلى إنتشار عمالة الأطفال في مناطق الدراسة تختلف من منطقة لأخرى، فكان العامل الإقتصادي العامل الرئيسي وراء إنتشار الظاهرة في مدينة رام الله، في حين اعتبر أهل مدينة البيرة بأن إرسال أطفالهم لسوق العمل لا يليق بمكانتهم الإجتماعية والإقتصادية، بينما كانت العوامل الثقافية والإجتماعية في قرية قبيا هي الأساس لتفشي ظاهرة عمالة الأطفال، لكن في مخيم الأمعري كانت العوامل السياسية وما إرتبط بها من تهجير قسري والسكن في مخيمات اللجوء هي الأكثر أهمية بحكم كونهم لاجئين، الأمر الذي إنعكس على تردي أوضاعهم الإقتصادية وبالتالي فإن إرسال أطفالهم لسوق العمل هي إحدى الوسائل لتحسين وضعهم الإقتصادي.

4- أفاد حوالي 67.1% من عينة الدراسة بأنه لا يوجد قوانين تحمي الأطفال من الإستغلال في مجتمعنا الفلسطيني وكان من بينهم مجموعة من المتعلمين الذين أيدوا ذلك.

5- أظهر تحليل استبيان عينة الدراسة وجود علاقة طردية بين التفكك الأسري وظاهرة عمالة الأطفال.

6- أظهر تحليل استبيان عينة الدراسة وجود علاقة طردية بين التسرب المدرسي وظاهرة عمالة الأطفال.

7- أظهرت المعلومات بأن معدلات التسرب بالمراحل الثانوية أعلى من معدلات التسرب بالمراحل الأساسية، كما أظهرت المعلومات بأن معدلات تسرب الذكور من المراحل الثانوية كانت أعلى من معدلات تسرب الإناث من المراحل الثانوية.

8- تبين بأن أعدد الأطفال الفلسطينيين من كافة محافظات الضفة الغربية الذين يتم إحالتهم إلى المؤسسات الإصلاحية في ازدياد، لكن إحتلت محافظة رام الله والبيرة المقام الأول، حيث بلغ

عدد الأطفال الذين تم إحالتهم من المحافظة إلى المؤسسات الإصلاحية 117 طفل وذلك لعام 2015.

9- أظهر تحليل إستبانة المبحوثين وجود علاقة طردية بين بطالة كبار السن (أرباب المنازل) والفقر وعمالة الأطفال.

10- تؤدي عمالة الأطفال إلى إنتشار مجموعة من المشاكل الخطرة في المجتمع، منها اعتداء الأطفال العاملين على أملاك وأموال الآخرين، فقد بلغ عدد الأطفال الذين إرتكبوا مثل هذه الاعتداءات عام 2016 في محافظة رام الله والبيرة 35 طفلاً، وبلغ عدد الأطفال الذين يقومون بأعمال منافية للحياء 22 طفلاً،كما بلغ عدد الأطفال الذين يتعاملون بالمخدرات 15 طفلاً، وكانت هذه الأعداد الأعلى على مستوى المحافظات لعام 2016.

11- للأعمال التي يزاولها الأطفال العديد من التأثيرات السلبية على الجوانب الجسدية والصحية والنفسية والمعرفية للطفل، أن عمل الكثير من الأطفال في الحرف والمهن التي يزاولونها يكون دون تأهيل أو تدريب مهني، لذلك فهم أكثر احتمالا للتعرض للعديد من الإصابات الجسدية والصحية.

12- أظهر تحليل المعلومات بأن الأطفال العاملين في مناطق الدراسة يعملون ما بين 10- 14 ساعة في كل يوم عمل، وهذا يخالف قانون العمل الفلسطيني وكذلك قانون العمل العالمي.

13- أظهر تحليل المعلومات الميدانية أن بعض الأطفال يعملون تحت ظروف صعبة من الحر والبرد القارص، النوم في مكان عمله نظراً لتأخره في العمل وصعوبة المواصلات، التعرض لمخاطر السيارات أثناء عمل الطفل كبائع متجول.

14- أظهرت المعلومات الميدانية بأن أعداد الأطفال العاملين في مدينة رام الله هو الأعلى، يليها المنطقة الصناعية في مدينة البيرة، وهذا لا يعني أن الأطفال العاملين في المدن هم من المدينة نفسها وإنما من مدن وقرى ومخيمات المحافظة نفسها أو من محافظات أخرى.

15- أظهر تحليل المعلومات أن أطفال الأسر التي تكون المرأة مسئولة عنها هم أكثر عرضة إلى الخروج للعمل من أطفال الأسر المسئول عنها الذكور.

16- عدم فعالية بعض القوانين الخاصة بالأطفال والتي تحتاج إلى تعديل، مثال ذلك القانون الذي يسمح للأطفال دون 18 سنة بالخروج لسوق العمل تحت ظروف طارئة، ولكن دون تحديد تلك الظروف من قبل واضعي هذا القانون.

17- أظهر تحليل المعلومات الميدانية بأن عمل الأطفال يتركز وقت الظهيرة أكثر من أي وقت آخر.

18- أظهر تحليل معلومات الإستبانة بأن أكثر الأعمال التي يعمل بها الأطفال في مناطق الدراسة هو العمل في ورش البناء وذلك بنسبة 71.4%، يليها العمل العربات والبسطات في الشوارع بنسبة 70%، يليها العمل في كراجات السيارات بنسبة 68.6%، ومن ثم العمل في الحسبة بنسبة 65.7%، ثم العمل في مسح السيارات وذلك بنسبة 55.7%، ثم العمل في مكبات النفايات بنسبة 51.4%، ومن ثم العمل داخل المستوطنات والمحال التجارية بنسبة 50%، يليها العمل في المناجر بنسبة 47.1%، ثم العمل في المصانع بنسبة 42.9%، ومن ثم العمل في الزراعة بنسبة 31.4%.

3.4 التوصيات

1- إنشاء مراكز التدريب المهني مع الأخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي لها، لما لها من أهمية كبيرة في تدريب الأطفال على العديد من الحرف والمهن، إذ تكسبهم المهارة والكفاءة التي تمكنهم من القيام بتلك الحرف والمهن.

2- ضرورة تضافر جهود الأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل ضمان تطبيق القوانين المتعلقة بالأطفال والعمل على تعديل بعضها.

3- العمل على توعية الأسر الفقيرة بضرورة تنظيم النسل خاصة في ظل الثقافة السائدة في أن الذكور يشكلون عزوة إقتصادية، وهذا يزيد من عدد أفراد تلك الأسر التي ترتفع فيها نسبة الإعالة وكل هذا على حساب الأطفال.

4- العمل على إنشاء مؤسسات عامة لمتابعة ورصد مختلف الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال العاملين في مواقع عملهم على إختلاف أنواعها.

5- العمل على تفعيل العقوبات الخاصة بالأشخاص الذين يشغلون الأطفال ما دون السن القانوني وينتهكون حقوقهم وكرامتهم.

6- تعريف الأطفال العاملين بحقوقهم التي نصت عليها القوانين الدولية وتشجيعهم على المطالبة بها دون تردد أو خوف من أحد، من خلال ورشات عمل أو زيارات ميدانية لمواقع عمل الأطفال.

7- عقد المؤتمرات الخاصة بالمشاكل المتعلقة بالأطفال كمشاكل التسرب المدرسي، التفكك الأسري وعمالة الأطفال، وبيان إفرازاتها الخطرة على الأطفال خاصة والمجتمع عامة من أجل رفع الوعي المجتمعي.

8- العمل على ضم وتبني الأطفال الأيتام والأطفال الذين هم من دون مأوى من قبل الجهات المسؤولة عن حماية الطفولة، حيث أنهم معرضون أكثر للخروج لسوق العمل.

9- إجراء مسوحات شاملة ودراسات وبحوث للقيام ببناء قاعدة معلومات شاملة عن عمالة الأطفال في فلسطين، خاصة في ظل عدم القدرة على الوصول لكافة الأطفال العاملين وعدم وجود إحصائيات دقيقة حول عمالة الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني.

10- إجراء دراسات مقارنة بين محافظات الضفة الغربية عن ظاهرة عمالة الأطفال.

11- إجراء دراسات عن ظاهرة عمالة الإناث.

4.4 قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

- أبو راس، وليد. 2001. **تشغيل الأطفال في فلسطين إنتهاك لحقوق الإنسان**. جامعة بيرزيت.

- أبو ريدة، منصور. 2011. **تأثير مدينة رام الله على خصائص السكان والعمران في بلدة بيتونيا**.جامعة النجاح الوطنية.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010. **أحوال السكان الفلسطينيين في محافظة رام الله والبيرة**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012. **الأمن والعدالة**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2015. **أحوال السكان المقيمين في فلسطين**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **السكان الفلسطينيون حسب التجمع والجنس وفئات العمر بالسنوات للأعوام 2017،2007،1997**. رام الله- فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017،2007،1997.** رام الله- فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2017.**النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والإستهلاك والفقر)**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- أحمد، حسام. 1994. الطلاق في المجتمع الفلسطيني: شبح يهدد استقرار الأسرة. **مجلة بلسم**. مج 20، ع 23: ص 67- 64.

- إدلر، ألفرد. 2011. **علم النفس الفردي**.القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- الذئب، مباركة. 2012. البطالة والتنمية الإجتماعية. **مجلة فكر وإبداع**. ع 66. ص 392-375.

- أريكسون، أريك. 2017. **النمو النفسي الإجتماعي**. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

- السرهد، زكريا. 2017. مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني رؤية إقتصادية سياسية إجتماعية. **مجلة شؤون فلسطينية**. ع 268: ص 124- 102.

- السيد، إبراهيم. 2014. **التفكك الأسري" الأسباب والمشكلات وطرق علاجها"**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

- الشامي، مفيد، وختام أبو عيطة. 2002. عمالة الأطفال في فلسطين. **مجلة النجاح للأبحاث**. مج 1، ع 16: ص 181- 145.

- الشميري، سمير. 2005. عمالة الأطفال" تشويه أجمل سنوات العمر". **مجلة العربى**. ع 563: 175- 172.

- الصقور، صالح. 2006. **آثار التفكك الأسري على النظام الإجتماعي العام**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

- العطار، محمد. 2013. الطفل الفلسطيني في ضوء إتفاقية حقوق الطفل" الحقوق والإتفاقيات". **مجلة تسامح**. مج 4- 40: ص 130- 107.

- العودة، مأمون، وسهى كنعان. 2009. **عمالة الأطفال بين الواقع والقانون**. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين.

- العقباوي، أحمد. 2004. أطفال الشوارع" أطفال في خطر". **مجلة الهلال**. مج 20: ص 31- 28.

- القزاز، هديل، ونادر سعيد. 1999. **الفقر في فلسطين**. جامعة بيرزيت.

- النبريص، ونسرين خلف. 1997. **تشغيل الأطفال في الضفة الغربية**. القدس: الحركة العمالية للدفاع عن الأطفال.

- إمام، محمد. 1997. تشغيل الأطفال وصمة عار. **مجلة اليسار**. ع 88: ص 41- 39.

- المصراتي، عبد الله. 2012. **في اجتماعيات الجريمة والإنحراف**. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

- المصري، كمال. 2016.**في ظل العنف: السياسة والإقتصاد ومشكلات التنمية**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- اليونيسيف. 2004. **الأطفال الفلسطينيون فى سوق العمل**. اليونيسيف.

- باريتو، فلفريدو. 2010. **نظريات الصراع الكلاسيكية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- بوليفة، فاتن. 2000. **تشغيل الأطفال بين الواقع والقانون**. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

- جيري، ردجرز، وخالد أسعد عيسى. 1998. **تشغيل الأطفال والفقر والتخلف**. دمشق: وزارة الثقافة.

- حسن، محمد. 2003. التفكك الأسري" الأسباب_ الآثار_ العلاج ". **مجلة التربية**. ع 32: ص 82- 66.

- حمزة، جمال. 1997. عمالة الأطفال رؤية نفسية. **مجلة علم النفس**. ع 11: ص 175-150.

- خيري، صبري. 2018.**الجريمة والسلوك الإجرامى: التعريف والأسباب والنظريات المفسرة وآليات المكافحة**.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- داهرندوف، رالف. 1929. **النظرية الإجتماعية المعاصرة" نظرية الصراع الإجتماعى** ". الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- دوناهو، فول، بيث فالك، وآن بروفت. 2005. **الصحة النفسية فى الطفولة المبكرة**. عالم الكتب.

- سليمان، خالد. 2002. أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال. **مجلة عالم الفكر**. مج 3، ع 30: ص 150- 125.

- شعبان، رضوان، وسامية البطمة. 1995. **أبعاد الفقر فى الضفة الغربية وقطاع غزة**. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني.

- شمس، أمل عبد الفتاح. 2013. **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**. القاهرة: دار الفكر العربي.

- شمعة، رنا. سعياً وراء لقمة العيش أطفال تدفعهم الحاجة إلى جحيم الشوارع. **مجلة بلسم**. مج 29، ع 339: ص 53- 50.

- عباس، منال. 2011. عمالة الأطفال: **الأبعاد الإجتماعية والقانونية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- عباس، منال. 2016. **العنف الأسري**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- عبد الحق، يوسف. 1991. تشغيل الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة. **مجلة صامد الإقتصادي**. مج 13، ع 86: ص 242- 239.

- عز، محمد. 2014. **الحلقة المفرغة للفقر**. لبنان: دار النهضة العربية.

- فتحي، أبو العينين. 1999. سوسيولوجيا الطبقات عند ماركس. **مجلة إبداع**. ع 3: ص 46-7.

- فرويد، سيغموند. 2008. **النظريات النفسية والإجتماعية**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

- فريحة، أحمد. 2010. التسرب المدرسي في ظل البناء الأسري. **مجلة العلوم الإنسانية**. ع 19: ص 139-125.

- كمال، طارق. 2016.**الشباب وقضايا المجتمع**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- مجدلاني، أحمد. 2014. **خطورة ظاهرة عمالة الأطفال وتناميها في فلسطين**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- مقداد، خليل عبد الكريم، وسمير خالد صافي. 2009. **دراسة مقارنة حول الخصائص الإجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والإقتصادية للأسرة الفلسطينية**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- ملحم، فراس. 1999. **الإطار القانوني للضمان الإجتماعي في فلسطين**. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

- منظمة العمل الدولية. 1993. **شروط وظروف العمل في الدول العربية**. مكتب العمل الدولي.

- منظمة العفو الدولية. 1999. **الجنود الأطفال: صورة من أسوأ صور تشغيل الأطفال**. منظمة العفو الدولية.

- موسى، عثمان. 2013. **صراع دائم بين الأجور والأسعار**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- هلال، جميل. 1996. معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية. **مجلة السياسة الفلسطينية**. ع 12: ص 52- 6. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

- واطسون، جون. 2018. **نظريات التعلم" النظرية السلوكية ".** عالم الكتب.

- وزارة التنمية للشؤون الإجتماعية. 2015. **الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في فلسطين حسب حجم الأسرة والحالة العملية والمنطقة**. وزارة التنمية للشؤون الإجتماعية.

- وزارة التنمية للشؤون الإجتماعية. 2015. **الأحداث المتهمون في الضفة الغربية الذين أحيلوا إلى مراقب السلوك حسب حجم الأسرة والحالة الإقتصادية والمحافظة**. وزارة التنمية للشؤون الإجتماعية.

- وزارة التنمية للشؤون الإجتماعية. 2016. **الأحداث المتهمون الذين أحيلوا إلى مراقب السلوك في الضفة الغربية حسب نوع الفعل الإجرامي والمحافظة**. وزارة التنمية للشؤون الإجتماعية.

-وزارة التربية والتعليم العالي، 2018. **قواعد بيانات مسح التعليم للأعوام 1998/1997، 2008/2007، 2018/2017**. رام الله- فلسطين .وزارة التربية والتعليم العالي.

- كلية، سلامة. 1995. **الماركسية /التقدم والصراع الطبقي**. مركز البحوث والدراسات العربية.

- كوزر، لويس. 2015. **نظرية الصراع الإجتماعي**. القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.

- لوك، جون. 2016. **النظرية السلوكية**. القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع.

- ليلى، علي. 2005. الجريمة والمجتمع" إرتباط تصاعد الجريمة بالمسألة الطبقية ".**مجلة الهلال**. مج 113 (2). ص : 20-27.

المصادر باللغة الإنجليزية

-Acemoglu,Daron. 2012**. Why Nations Fail: The Origins Of Power, Prosperity and Poverty.**New York: Crown Publishers.

- Garraty,Jhon. 1920.**Unemployment In History: Economic Thought and Public Policy.**New York: Harper and Row.

- Larson, Calvin. 1996. **Crime, Justice, and Society**.Dix Hills: General Hall.

-Newman, Janet. 2008. **Social Justice: Welfare, Crime and Society**. Maidenhead: Open University Press.

- Saleh,AL- Kafri. 2005. **Child Labor and Schooling in the Palestinian Territory**. Birzeit University.

- Shaw, George, and Genghis Thomas. 2015. **Theories Of Poverty __ Poverty and Social Exclusion**. Center For Arab Research and Studies.

- Petere,Fallon. 1953. **Child Labor: Issues and Directions for the West Bank**. Cairo: Dar AL- Nahda For Publishing and Distribution.

المقابلات

أ- مقابلة أجريت مع أنور حمام، الوكيل المساعد للمحافظات الشمالية في وزارة التنمية الإجتماعية، بتاريخ 20/10/2018.

ب- مقابلة أجريت مع مأمون العودة، مدير عام دائرة الأحداث بالإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل، في وزارة العمل بتاريخ 15/10/2018.

ت- مقابلة أجريت مع هبة جبات، رئيس قسم قدرات الطفل في وزارة الشؤون الإجتماعية، بتاريخ 5/10/2018.

أ- مقابلة أجريت مع عيسى محمود في المنطقة الصناعية في البيرة. طفل عامل. بتاريخ 1/9/2018.

ب- مقابلة أجريت مع أحمد إسماعيل في المنطقة الصناعية في البيرة. طفل عامل. بتاريخ 1/9/2018.

ت- مقابلة أجريت مع مهند إبراهيم في المنطقة الصناعية في البيرة. طفل عامل. بتاريخ 1/9/2018.

ث- مقابلة أجريت مع سعيد محمد في إحدى المحال التجارية في البيرة. طفل عامل. بتاريخ 1/9/2018.

ج- مقابلة أجريت مع صلاح أحمد في شوارع مدينة رام الله. طفل عامل. بتاريخ 1/9/2018.

ح- مقابلة أجريت مع منتصر داوود في حسبة رام الله والبيرة. طفل عامل. بتاريخ 5/9/2018.

خ- مقابلة أجريت مع محمد معتصم في إحدى ورش البناء في مدينة رام الله. طفل عامل. بتاريخ 5/9/2018.

د- مقابلة أجريت مع عصام خالد بين أزقة مخيم الأمعري. طفل عامل. بتاريخ 9/9/2018.

ذ- مقابلة أجريت مع أحمد تيسير في شوارع مخيم الأمعري. طفل عامل. بتاريخ 9/9/2018.

ر- مقابلة أجريت مع محمد منذر في إحدى الملاحم في مخيم الأمعري. طفل عامل. بتاريخ 9/9/2018.

ز- مقابلة أجريت مع شريف محمود في إحدى محلات بيع الخضار في قرية قبيا. طفل عامل. بتاريخ 15/9/2018.

-س مقابلة أجريت مع مالك محمد في شوارع قرية قبيا. طفل عامل. بتاريخ 15/9/2018.

ش- مقابلة أجريت مع محمد موسى في إحدى المحال التجارية في قرية قبيا. طفل عامل. بتاريخ 15/9/2018.

أ- مقابلة أجريت مع فاطمة أمين تعمل في إحدى مشاغل الخياطة في مدينة رام الله. بتاريخ 20/9/2018.

ب- مقابلة أجريت مع محمود أحمد عاطل عن العمل في مدينة رام الله. بتاريخ 22/9/2018.

ت- مقابلة أجريت مع مؤيد أمين متقاعد في مدينة رام الله. بتاريخ 20/9/2018.

ث- مقابلة أجريت مع أمينة محمد ربة منزل في مدينة رام الله. بتاريخ 20/9/2018.

ج- مقابلة أجريت مع سهاد محمد تعمل في إحدى محلات الملابس في مدينة البيرة. بتاريخ 22/9/2018.

ح- مقابلة أجريت مع محمد خالد يعمل في إحدى محلات الحلاقة في مدينة البيرة. بتاريخ 22/9/2018.

خ- مقابلة أجريت مع هيفاء محمد ربة منزل في مدينة البيرة. بتاريخ 22/9/2018.

د- مقابلة أجريت مع هادي أحمد سائق في مدينة البيرة. بتاريخ 22/9/2018.

ذ- مقابلة أجريت مع خليل شكري يعمل في إحدى مناجر مخيم الأمعري. بتاريخ 22/9/2018.

ر- مقابلة أجريت مع يوسف أمين يعمل في إحدى محلات التنجيد في مخيم الأمعري. بتاريخ 22/9/2018.

ز- مقابلة أجريت مع رويده عطا الله تعمل في إحدى محلات للأدوات المنزلية في مخيم الأمعري. بتاريخ 22/9/2018.

س- مقابلة أجريت مع شادي منصور يعمل في إحدى ملاحم مخيم الأمعري. بتاريخ 22/9/2018.

ش- مقابلة أجريت مع أمين منصور صاحب مطعم في قبيا. بتاريخ 25/9/2018.

ص- مقابلة أجريت مع رهام شوكت ربة منزل في قبيا. بتاريخ 25/9/2018.

ض- مقابلة أجريت مع مها مأمون ربة منزل في قبيا. بتاريخ 25/9/2018.

5.4 الملاحق

الملحق (1)

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

أنا طالبة في دائرة الجغرافيا بجامعة بيرزيت برنامج ماجستير الجغرافيا ، أقوم بالبحث في ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني من حيث أسبابها وآثارها لمحاولة وضع حلول لها ، الرجاء منكم الإجابة على الأسئلة المرفقة بكل وضوح ومصداقية مع التأكيد على عدم إستخدام المعلومات التي سيتم الإجابة عليها إلا لأغراض البحث العلمي فقط. مع العلم بأن إجاباتكم ستشكل مصدراً للمعلومات المهمة لإعداد البحث.

وشكراً لتعاونكم.

تتكون الإستبانة من 5 أقسام الرجاء التمعن في قراءتها والإجابة على جميع الأسئلة بوضع إشارة عند الجواب المناسب:

القسم الأول:

قسم المعلومات العامة:

1- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر 22-30 ☐ 30.1-40 ☐ 40.1-50 ☐ أكبر من 50 ☐

3- الحالة الإجتماعية أعزب ☐ متزوج ☐ غير ذلك ☐

4- التحصيل العلمي أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

5- إذا كنت تعمل فما هي المهنة أو الوظيفة التي تعمل بها عامل ☐ موظف ☐

عاطل عن العمل ☐

6- هل بيتك مستأجر ☐ ملك ☐

وإن كان مستأجر فإن نسبة الأجرة من الدخل الشهري تعادل

10-20% ☐ 21-40% ☐ أكبر من 40 % ☐

القسم الثاني:

الأسباب التي تقف وراء ظاهرة عمالة الأطفال:

7- برأيك ما هو العامل الحقيقي وراء ظاهرة عمالة الأطفال؟

العامل الإقتصادي ☐ العامل القانوني ☐ العامل السياسي ☐

العامل الإجتماعي والثقافي ☐ لا رأي لي ☐

8- بإعتقادك هل بطالة رب الأسرة تؤدي إلى عمالة الأطفال؟

أوافق ☐ أعارض ☐

9- برأيك هل هناك أطفال عاملين هم ضحايا لبعض الأفكار السلبية في مجتمعنا الفلسطيني كمقولة "ما فائدة الشهادات العلمية ، أنظر لفلان يعمل ويجلب الأموال وهكذا:

أوافق ☐ أعارض ☐

10- هل تعتقد بأن الأطفال الذين ينحدرون من أسر ذات مستويات تعليمية عليا هم أقل عرضة للانخراط في عمالة الأطفال؟

أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا رأي لي ☐

أعارض ☐ أعارض بشدة ☐

11- برأيك هل تعتبر مناطق النزاعات السياسية والحروب هي المناطق الأكثر عرضة لإنتشار ظاهرة عمالة الأطفال؟

نعم ☐ لا ☐

12- هل يوجد علاقة بين صعوبة المناهج التعليمية والتسرب المدرسي للأطفال وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال؟

نعم ☐ لا ☐

13- برأيك هل هناك علاقة بين وجود نقص أو قصور في القوانين الموجودة وانتشار عمالة الأطفال؟

نعم ☐ لا ☐

14- بإعتقادك هل الهجرة من الأرياف والقرى للمدن تزيد من ظاهرة عمالة الأطفال؟

أوافق ☐ أعارض ☐

القسم الثالث:

الآثار والإنعكاسات المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال:

15- هل تعتقد بأن ظاهرة عمالة الأطفال منتشرة بشكل واسع في مجتمعنا الفلسطيني؟

نعم ☐ لا ☐

16- هل تؤثر عمالة الأطفال سلباً على الأطفال والمجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

17- برأيك هل كل عمل يقوم به الأطفال يندرج تحت ظاهرة عمالة الأطفال "؟

نعم ☐ لا ☐

18- الرجاء وضع إشارة مقابل العمل الذي يمارسه الأطفال في مجتمعنا الفلسطيني والذي يمكن إدراجه تحت عمالة الأطفال:

نوع العمل	كثيراً	متوسط	قليلاً
العمل في المصانع			
العمل في الزراعة			
العمل في ورش البناء			
العمل في حسبة الخضار			
العمل في المناجر			
العمل في مكبات النفايات			

العمل على العربات والبسطات في الشوارع			
العمل في مسح السيارات			
العمل في المستوطنات			
العمل في المحال التجارية			
العمل في كراجات السيارات			

19- الرجاء وضع إشارة مقابل تأثير ظاهرة عمالة الأطفال على الأطفال العاملين:

الجانب	كثيراً	قليلاً
النفسي		
الجسدي		
الأخلاقي		
المعرفي		
الإستغلال الجنسي		

20- الرجاء وضع إشارة مقابل الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال على المجتمع:

الآثار	كثيراً	قليلاً
تفشي السرقات		
تفشي العنف		
تفشي المخدرات		
التدخين		
إنتشار الجهل والأمية		
تهديد أمن وإستقرار المجتمع		

القسم الرابع:

الجانب القانوني المتعلق بحقوق الأطفال:

21- برأيك هل هناك قوانين في فلسطين تحمي الأطفال؟

نعم ☐ **لا** ☐

22- بإعتقادك هل ما جاءت به القوانين كاف لحماية الأطفال من الإستغلال والتحرش في مواقع عملهم؟

نعم ☐ **لا** ☐

23- برأيك من هي الجهة المسؤولة عن وضع تلك الحقوق والقوانين التي تنص على حماية الأطفال؟

وزارة العمل ☐ وزارة الشؤون الإجتماعية ☐ وزارة الداخلية ☐

وزارة العدل الفلسطينية ☐ منظمات عالمية أخرى "الرجاء التحديد" ☐

24- من هي الجهة المسؤولة عن متابعة ومحاسبة مخالفي القوانين وتشغيل الأطفال؟

وزارة العدل ☐ وزارة الشؤون الإجتماعية ☐ المنظمات الدولية ☐

25- برأيك هل يحق للجهات المسؤولة عن حماية الطفولة محاسبة أسر الأطفال التي تسمح لأطفالها بالعمل في سن مبكرة؟

نعم ☐ لا ☐

القسم الخامس:

الحلول التي من الممكن أن تساعد في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال:

الرجاء وضع أرقام من 1-4 :

1- تدريب أفراد عائلات الأطفال العاملين كخلق فرص عمل لهم ☐

2- متابعة الأطفال صحياً وتربوياً لمنعهم من الانحراف المبكر والضياع والتشرد ☐

3- وضع خطط من أجل إعادة دمج الأطفال العاملين في المجتمع لممارسة حياتهم الطبيعية ☐

4- وضع القوانين الرادعة والمراقبة الدائمة لكل من يستغل الأطفال ومعاقبتهم مثل إغلاق المعامل والمصانع التي يعمل بها الأطفال. ☐

الملحق (2)

الصور الفوتوغرافية لعمالة الأطفال

صورة (1): تظهر عمل الأطفال في تجميع الكرتون الفارغ

المصدر: وزارة العمل 2018

صورة (2): تظهر عمل الأطفال في إحدى مكبات النفايات لجمع الحديد وبيعه لإعادة تكريره

المصدر: وزارة العمل 2018

صورة (3): تظهر عمل الأطفال في إحدى مناشير الحجر

المصدر: وزارة العمل 2018